الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى الشموع المتقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إخوتي

إلى من هو اقرب إليّ من روحي

إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

أخواتي

إلى كل من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله

إلى كل من يجمع..... بين سعادتي وحزني

خالد

الإهداء

الحمد لله الذي جعلني صبوراً و أمدني بالقوة لأتم هذا العمل المتواضع أهديه

إلى من حرمت نفسها و أمدتني ومن منبع الحنان سقتني و بعطفها غمرتني

أمي العزيزة

إلى الغالي الذي سهل لي طريقة العلم و انارى لي السبل الذي تحمل المشقة و ذللها من حولي و الذي بواسطته وصلت إلى ما أنا فيه..... وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

أبي الغالي

إلي إخواني و أخواتي الذين لم يتهانوا لحظتاً في مساعدتي في إنجاز هذا العمل المتواضع و الذين أكون مرتاحاً و أسعد الناس بقربهم

و إلى جميع زملائي

دفعة ماستر تجارة دولية دفعة 2016 و خاصة الرفيق العزيز و شريكي في هذه المذكرة

خالد حشف

حبيب

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك .. الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات .. لتنظم عقد الشّكر الذي لا يستحقّه إلا أنت

إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء .. إليك أهدي عبارات الشّكر والتّقدير

الدكتور أحمد نصير

وكذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد المساعدة وزودنا

والإرشادات اللازمة لإتمام هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذ عبد الحق طير وكل أعضاء

قسم العلوم التجارية

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة

هذه المذكرة المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

واتجاهاته العالمية

الفهارس

المقدمة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر

الملاحق

الملخص

الملحق رقم(2):

مرسوم تنفيذي رقم 13-320 مؤرخ

في 20 ذي القعدة عام 1434

الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 2013

الملحق رقم(3):

الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015

الملحق رقم(4):

الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015

الملحق رقم(1):

الباب الأول من الأمر 01-03

المؤرخ في 20 أوت 2001

المتعلق بتطوير الاستثمار

الخاتمة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له دور كبيراً في إحداث عملية التنمية بالدول المضيفة، لاكن يشترط تهيئة مناخ إستثماري ملائم يسمح بتسهيل العملية الاستثمارية ويمكن الشركات الأجنبية من تحقيق أفضل المكاسب والعوائد، وقد إستطاعت الكثير من الدول تسويق صورتها كأحسن الحواضن المفضلة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، وإنعكس ذلك على حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى هذه الدول، إذ تشير بيانات الأونكتاد أن أغلب التدفقات الاستثمارية العالمية كانت وجهتها إلى الدول المتقدمة وبعض الاقتصاديات الناشئة، كما كانت هي مصدرها الأساسي من خلال شركاتها ذات الميزات الاحتكارية الواسعة، مع ملاحظة أنه ابتداءاً من سنة 2010 فاقت التدفقات الواردة إلى الدول النامية والانتقالية ما حصلت عليه الدول المتقدمة، وكان هذا نتيجة تحسن مؤشرات بيئة الأعمال (الاقتصادية والإدارية والقانونية والسياسية) لهذه الدول، والمصاعب الاقتصادية التي عرفتها الدول المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية التي مست النظام الرأسمالي، ما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى توسيع أنشطتها والبحث عن فرص إستثمارية جديدة بالدول النامية.

وكان الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقييم تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، لذلك فإن هذا البحث سعى قدر الإمكان أن يحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح السياسات التي إتبعتها كل دولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن إشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جملتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية فعالة إنطلاقاً من الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية لاكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل الاصلاحات الاقتصادية لإستقطابه.

❶ المشكلة الرئيسية المدروسة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الاجابة على الاشكالية الرئيسية التي هي:

ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر في ظل الظروف الراهنة؟.

❷ اختبار الفرضيات: وفيمايلي سيتم إختبار الفرضيات التي وضعت مسبقاً:

✍ **الفرضية الأولى:** أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الهامة للتدفقات المالية طويلة الأجل إلى الدول النامية وفي المقابل شهدت التدفقات المالية الأخرى تراجعاً، وهذا نظراً لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر،

كونه وسيلة تمويلية تتميز بالاستقرار النسبي، بالإضافة إلى تأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية مثل التنافسية والرفع من الانتاجية، والتقليل من عجز ميزان المدفوعات وغيرهم، وكذلك له تأثير على المستويات الاجتماعية مثل نقل التكنولوجيا، والحد من البطالة.

إذن صحيح تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية كالتنافسية ونقل التكنولوجيا.

✍ **الفرضية الثانية:** جاء في تقارير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) لسنتي 2014 و2015، حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للاقتصاديات المتقدمة والنامية لسنوات 2011، 2012، 2013، 2014 حيث قدر حجم تدفقات الاقتصاديات المتقدمة بـ 880، 518، 566، 499 مليار دولار على التوالي، أما فيما يخص الاقتصاديات النامية بلغ حجم تدفقاتها خلال نفس السنوات تواليا بـ 725، 729، 778، 681 مليار دولار، ومنه نلاحظ أن تفوقت الدول المتقدمة في حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد خلال سنة 2011، أما في سنوات 2012، 2013، 2014 تفوقت الدول النامية على الدول المتقدمة وهذا نتيجة لإتخاذ الدول النامية عدة آليات حديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل صناديق الثروة السيادية، وسياسات التنمية الشاملة والمستدامة، والشركات متعددة الجنسيات.

وهذا يعني أن المتتبع لحركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة وهذا من خلال آليات حديثة لجذبه.

✍ **الفرضية الثالثة:** خطت كل من المملكة العربية السعودية وقطر خطوة كبيرة في مجال علاقاتها الخارجية، بإبرام عدة إتفاقيات سواءاً ثنائية أو متعددة الأطراف، ومن أبرز هذه الخطوات هي عضويتهما في مجلس التعاون الخليجي، حيث ساعدتهما هذه الخطوة كثيراً في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إتفاقيات التعاون بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، أما الجزائر فإن إتفاقياتها محدودة جداً، حتى عضويتها في الاتحاد المغاربي لم تكن ناجحة حيث باءة التجربة التكاملية المغاربية بالفشل.

ومنه صحيح ساهمة عضوية المملكة العربية السعودية وقطر في مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح حوافز وإمتيازات إستثنائية في مجال الاستثمار، في الواقع الذي لم تضيف عضوية الجزائر في الاتحاد المغاربي أي جديد نتيجة الفشل الذريع لتجربة التكاملية المغاربية.

✍ **الفرضية الرابعة:** تشير إلى أن المناخ الاستثماري في الجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر بمحدداته الحالية ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد دراسة المؤشرات الدولية والاقليمية للمناخ الاستثماري إتضح أن المملكة العربية السعودية ودولة قطر لهما مناخ إستثماري ملائم إلى حد كبير إستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، أما بالنسبة للجزائر لا يزال مناخها الاستثماري غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي.

إذن صحيح يظهر الفرق من خلال مدى إستقرار المؤشرات الكلية والمؤشرات تقييم المناخ الاستثماري (المؤشرات الدولية والاقليمية)، هذين الأخيرتين إيجابيتين أكثر في المملكة العربية السعودية وقطر عنها في الجزائر.

❸ **النتائج:** وتم تقسيم هذه النتائج إلى ثلاثة عناصر وهي:

النتائج النظرية والتي نوضح فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري حول الاستثمار الاجنبي المباشر، والنتائج التطبيقية سنبرز فيها أهم النتائج التي تم الخروج بها من الجانب دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاثة التي هي محل الدراسة:

1-3 النتائج النظرية: نذكر أهم هذه النتائج في التالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديل عن المديونية وعبئها على البلاد، ولكونه يلقى قبولاً على المدى البعيد لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية الأخرى، بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي إلتزام من الدولة المضيفة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، إن أحسنت هذه الدول إستيعابها وإستغلالها في العمليات الإنتاجية، وقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الابتكار والتجديد في تحديد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو دولة على المستوى الدولي.
- توضح لنا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق إستراتيجياتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها، وكذلك إستغلال الامكانيات المتقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص إستثمارية لها.

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات المحلية من خلال المحاكاة وإكتساب الخبرات من المستثمرين الأجانب، حيث بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات إهتمام الدول سواء النامية أو المتقدمة.
- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وإمتيازات مختلفة، وإن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هما أيضاً يؤثران في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

2-3 النتائج التطبيقية: ومن خلالها نبرز أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث وسنقوم بذكر نتائج كل بلد على حدى كمايلي:

1-2-3 بالنسبة للجزائر: من أهم هذه النتائج هي:

- المنظومة التشريعية والمؤسساتية تعد إطاراً مقبولاً للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن عمق هذا الإطار هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي بعيدة عن روح التعامل مع الاستثمار، وقد حان الوقت لصناع القرار للتعامل معها بقدر أهميتها.
- يعد نصيب الجزائر من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ضعيف خلال الفترة 2001-2014 إذا ما قورن بالمملكة العربية السعودية وقطر بالرغم من الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها، وترتكز هذه التدفقات على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.
- رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في سبيل إصلاح بيئة الأعمال بيها، إلا أن ما تدفق إليها من إستثمارات أجنبية مباشرة لم يكن في مستوى إنتظاراتها، حيث كانت التدفقات ضعيفة وقليلة الأثر على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ومتمركزة في قطاعات محدودة.
- إحتلت الجزائر المرتبة الثامنة من بين الدول العربية الأكثر إستقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة 3.4% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.
- من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المحروقات ليقدر خلال الفترة 2003-2015 برصيد 19130 مليون دولار بحصة 28.1% من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد الجزائري.

- تعاني الجزائر العديد من الاختلالات في مناخ الاستثمار والتي يؤكدها الترتيب المتأخر في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار، مما يعطي صورة سلبية ويضعها في آخر اهتمامات المستثمرين الأجانب.

2-2-3 بالنسبة المملكة العربية السعودية: ومنه نستعرض أبرز النتائج كالتالي:

- نجحت الإصلاحات الاقتصادية التي إتخذتها المملكة العربية السعودية في إستقرار مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها مرتبطة بشكل كبير بالنفط وأسعاره، وهذا رغم تقليص الاعتماد عليه ومحاولة التنويع الاقتصادي، ويعود ذلك إلى إرتفاع الحصة السعودية من إنتاج النفط العالمي.
- تتمتع المملكة العربية السعودية بالاستقرار السياسي، وسوق واسعة أهم ما يميزها العدد السكاني الهائل فضلا عن نصيب الفرد الكبير من الناتج المحلي الإجمالي، ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال إرتفاع نسبة الإنفاق الكبيرة على التعليم، وكذلك يمكن إعتبار السعودية منجماً حقيقياً للثروات الطبيعية.
- التطور الإيجابي في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية وتتركز هذه التدفقات في قطاعات العقارات والصناعة و كذلك الطاقة، تسبب هذه التدفقات في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية، خاصة فيما يخص توفير فرص العمل.
- من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع المواد الكيميائية ليقدر خلال الفترة 2003-2015 برصيد 46769 مليون دولار بحصة 30.6% من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد المملكة.
- جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 8 مليارات دولار بحصة 18.3% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015.
- تملك المملكة العربية السعودية مناخ إستثماري ملائمة جداً للاستقطاب المستثمرين الأجانب إليها وهذا حسب المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، لهذا اعتبرت المملكة ثاني دولة عربية إستقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014 لتأتي بعد الامارات الأولى بفارق 2.1 مليار دولار.

3-2-3 بالنسبة لدولة قطر: تقديم أهم نتائج قطر في هذه الدراسة وهي:

- لم تنجح سياسة الاصلاح الاقتصادي من التشريعات والتحفيزات وضمانات في تسجيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية بالشكل المنتظر إلى دولة قطر رغم التنويع في إقتصادها، وذلك راجع إلى الشروط التي وضعتها فيما يتمثل في أنواع القطاعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها، وكذلك إعطاء الأفضلية للمستثمر المحلي عن المستثمر الأجنبي.
- من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي لدولة قطر تبين أن أهم القطاعات التي بها نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية هو قطاع البناء والأشغال العمومية ليقدر خلال عامي 2013-2014 بحصة 10.5% و 12.1% على التوالي من إجمالي القطاعات بنسبة للاقتصاد القطري.
- جاءت دولة قطر في الرتبة الثانية عشر من بين الدول العربية الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة 2.4% من الإجمالي العربي سنة 2014، حسب ما أكدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير السنوي للمناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، وأن الولايات المتحدة الأمريكية أهم الدول المستثمرة في قطر بحصة 34.5% سنة 2013.
- بنسبة لمناخ الاستثمار في دولة قطر يعتبر ملائماً جداً لإستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تصنيفها وترتيبها في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم المناخ الاستثماري، ورغم ذلك تتأخر في ترتيب الدول الأكثر جذب للاستثمار الأجنبي من بين الدول العربية.

3-3 دراسة المقارنة: ومنه سنحاول إبراز ما تم التوصل إليه في الدراسة التطبيقية:

- لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية و بدرجة أقل قطر مقارنة بإمكانياتها في زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها، لاكن المملكة كان لها نصيب الأسد من حجم التدفقات ثم تلتها دولة قطر وبعدهما الجزائر وهذا خلال الفترة 2001-2014، حيث قدر إجمالي التدفقات لكل منهم على التوالي بـ 209333، 31297، 23064 مليون دولار، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إرتفاع حصة المملكة العربية السعودية من إنتاج النفط ومحاولة التنويع في الاقتصاد.
- من خلال المؤشرات الدولية لتقييم المناخ الاستثماري نلاحظ أن دولة قطر ذات مناخ استثماري ملائم جداً أفضل من المملكة العربية السعودية والجزائر، بالرغم من أن المملكة لها كذلك مناخ استثماري ملائم جداً لاكن بدرجة أقل من قطر، لتأتي بعدهما الجزائر بفارق شاسع في المناخ الاستثماري.
- نلاحظ من خلال المؤشرات الإقليمية أن المملكة العربية السعودية تفوقت على كل من قطر والجزائر في مؤشر بيئة الأعمال، وهذا المؤشر يعتبر مهم جداً وهو أحد الأسباب الذي جعل المملكة تستقطب أكبر عدد

ممكن من الاستثمارات الأجنبية، أما فيما يخص مؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية ومؤشر التنافسية العربية، فأن دولة قطر تتفوق على المملكة، أما الجزائر تبتعد عليهما كثيراً في هذه المؤشرات.

❹ **التوصيات:** يقتضي علينا بعد نهاية هذا البحث وبناءاً على النتائج التي توصلنا إليها سابقاً تقديم جملة من التوصيات لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، والتي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

1- بالنسبة للجزائر: من خلال النتائج التي تم التطرق إليه فيما يخص الجزائر سنقدم بعض التوصيات وهي:

- دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية الاقتصادية والقانونية أو الإدارية أو الإجرائية والإسراع بحلها، وضرورة تسريع وتعميق الإصلاحات التشريعية والهيكلية، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري، ووضع آليات تتيح تقليص التكاليف للمستثمر.
- تنويع الاستثمار الاجنبي المباشر وتعظيم حجمه في القطاعات خارج المحروقات، وذلك بوضع إستراتيجية ترويجية مكثفة تعمل على تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب وتفعيل دور سفارات في الخارج لتسويقها كمستقبل واعد للاستثمارات الأجنبية، لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- إصلاح النظام التعليمي والتكويني بما يسمح بإفراز عمالة مدربة ومؤهلة، وكذلك محاربة الفساد المالي والاداري وغيرهما، وفرض عقوبات صارمة ضد كل يخترق القوانين.
- العمل على إزالة العراقيل البيروقراطية بما يتيح تخفيضاً في الإجراءات وإقتصاداً في الوقت والتكاليف، وتقديم المساعدة اللازمة للمستثمرين وحل المشاكل التي تواجههم بالسرعة والكفاءة المطلوبتين.
- وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب أهميتها للاقتصاد الوطني وأولويات التنمية المحلية، وتنويع المشاريع المرخص لها بين المشاريع كثيفة رأس المال للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وأنماط الإدارة الحديثة، والمشاريع كثيفة عنصر العمل لتنمية المحلية وتوفير عدد كبير من فرص العمل.
- العنصر الأهم في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية هو بيئة المناخ الاستثماري، مثل بيئة الأعمال والتنافسية وغيرهما، وبهذا يجب على الجزائر تحسين وتهيئة مناخ إستثمار جيد لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فيها.

2- بالنسبة للمملكة العربية السعودية: ومنه نقدم بعض التوصيات على ضوء النتائج المتوصل إليها:

- ربط الحوافز الضريبية بالدرجة الأولى بالشركات التي لها فعالية الأداء التصديري، لأن الشركات هي التي تجتذب نسبة أكبر من العمالة الوطنية، والقدرة على توفير التكنولوجي، ويجب كذلك السعي إلى إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية الثنائية خاصة إتفاقيات الازدواج الضريبي.
- يجب على المملكة أن لا تعتمد في استثمارها على دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، وإنما تبحث على شراكات مع دول أجنبية ومتطورة في الاستثمار بكل مجالاته وقطاعاته، لخلق الأسواق الكبيرة التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية (زيادة وتنويع الصادرات، تدريب وتوظيف العمالة)، ونقل التقنية (التكنولوجيا) والبحث والتطوير.

3- بالنسبة لدولة قطر: من خلال النتائج التي تم إستعراضها سابقاً نقدم بعض التوصيات كمايلي:

- من الطبيعي أن يكون التحدي الأكبر أمام الاستثمار في أي مكان في العالم، هو حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ تصنّف دولة قطر من الدول المستقرة سياسياً وأمنياً، على الرغم من تأثرها بحالة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وبالتالي، فمن المهم أن تقوم دولة قطر بتوفير البيئة المواتية للاستثمار في حدود ما يمكنها القيام به، وبخاصة إصلاح الجهاز القضائي، وإستكمال التشريعات الاقتصادية، مثل قانون الشركات، وقانون المنافسة، وغيرهما.
- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وتقليل المشاريع المملوكة بالكامل ملكية أجنبية، ذلك أن الملكية المشتركة تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الأجنبي.
- بالنظر إلى أهمية الاقتصاد الكلي في قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمر الأجنبي، فمن المهم إتباع سياسات إقتصادية ومالية سليمة لتحقيق تنمية سريعة، على الرغم من تحقيق دولة قطر نمواً اقتصادياً كبيراً وفق المؤشرات الاقتصادية، التي يجب إستغلالها بشكل كبير، كما يجب على الحكومة متابعة تطوير السياسات الاقتصادية بشكل مستمر، كي ينعكس ذلك على إستمرارية النمو الاقتصادي وعدم تعرض الاقتصاد القطري لأي إنتكاسة.

➢ يجب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاستثمار وإعادة تأهيل الكفاءات الإدارية للأجهزة المعنية بالاستثمار مع المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالاستثمار وجعلها أكثر مرونة وواقعية ومراعاة الشفافية في التشريعات المالية والإدارية التي تحدد حقوق و واجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية .

❺ **آفاق الدراسة:** يمكننا ان نقول بأن هذه الدراسة ماهي إلا المحاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية إشكاليات أخرى جديرة بالاهتمام والدراسة نذكر منها:

✍ ماهو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط؟ وماهو موضعها في المؤشرات الدولية والاقليمية؟ وماهي أهم الأليات والحوافز الحديثة لجذبه في هذه الدول؟

✍ مامدى تأثير المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمجموعة من الانتقالية خلال الفترة 2005-2016.

✍ مامدى مساهمة تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول المغرب العربي في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية؟.

✍ ما أهمية جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة؟ وماهو دورها في تكملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والاستثمار المحلي في تدعيم نمو إقتصاديات الدول العربية؟.

تمهيد:

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش وإهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصاً طبعيين أو معنويين أو دولاً، ولا يختلف إثنان عن أسباب هذا الاهتمام لهذه الظاهرة التي ما فتئت أن أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل إستقطاب من طرف الدول المتقدمة والنامية.

وإن فكرة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تلق منحصرة في إطار الاهتمام الإقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا الدولية، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في مناطقها.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية برفع الانتاج وإيرادات الدول من القطاع الجبائي وكذا إمتصاصها للبطالة وإنتقال التكنولوجيا إلى جانب العديد من الأدوار الأخرى، لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.**
- **المبحث الثالث: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحاً شائعاً ومتداول بشكل كبير على الصعيد الاقتصادي، المالي، القانوني، السياسي وكذلك البيئي، إلا أنه ليس مصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهومه هذا الشكل من الاستثمار بشيء من التفصيل ثم سيتم التطرق إلى أهميته على الدول المضيفة والأصلية، وسنبرز أهم أشكاله وخصائصه، والدوافع التي تجعل الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً الدوافع التي تجعل الدول أو الشركات بالاستثمار خارج بلدانها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

وفيما يلي نتطرق إلى أبرز التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته:

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف سواء من المؤسسات والهيئات الدولية أو من الباحثين الاقتصاديين ومنه سنتطرق إلى أبرز التعاريف:

أولاً: تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية التي قدمت مجموعة من التعريفات نذكر أهمها:

- **الصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**: "هو نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول كيان مقيم في إقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في المؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".
- **مؤتمر الامم المتحدة لتجارة والتنمية (UNCTAD)**: "هو ذلك الاستثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين شركة في القطر الام (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر (القطر المستقبل للاستثمار)"[1].

[1] كريمة قويدري، "**الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010)، ص ص: 5، 6.

- **المنظمة العالمية لتجارة (OMC)**: "هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسيرها"[1].
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**: "هو إستثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في إقتصاد ما (متمثلاً بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد أخر"[2].

ثانياً: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين

وهناك عدة تعاريف لبعض الكتاب والباحثين نذكر أبرزها في التالي:

"الاستثمار الاجنبي المباشر يتمثل في قيام شخص أو منظمة من بلد معين، بإستثمار أموال في بلد أخر، سواء عن طريق (الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية)*، وبهدف تحقيق الربح"[3].

"انه الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص Joint-venture أو إعادة شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسة في الدولة المضيفة"[4].

"مجموعة الموارد النقدية أو العينية (تكون خاضعة للتقويم) التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخّر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة و يكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة "[5].

ومما سبق يمكننا إعطاء تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه :

"تدفق رأس المال من الدولة الأصل إلى الدولة المضيفة للاستثمار سواء كان هذا رأس المال نقدي أو عيني بقصد تحقيق أرباح، وغالباً ما يكون طويل الأجل ويوفر هذا النوع من الاستثمارات كثيراً من الفوائد لكلا الدولتين بإنتقال التكنولوجيا والخبرات الفنية وغيرها من الفوائد".

---

[1] Interatinal Tersen, Jean Iuc Bricout, **L'investissement interatinal**, Edition Armond colin, 1995, p: 05.

[2] محمد صالح القريشي، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 15.

*الملكية الكاملة للمشروع يعني أن المستثمر الأجنبي يملك إستثمارات في بلد ما بنسبة 100%، أما الملكية الجزئية يكون معه شريك أو أكثر للاستثمار، ولا يعني هذا بأن الاشتراك برأس المال فقط، بل حتى في إدارة الاستثمار كذلك، ويصطلح عليه أيضا المشروعات المشتركة أو الشركات ذات الرأسمال المشترك أو الاستثمار المشترك.

[3] طاهر مرسي عطية، **أساسيات إدارة الاعمال الدولية** ، الطبعة الأولى، دار النهضة الفرعية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 174.

[4] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق**، مجلة العلوم الانسانية، العدد: 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص: 4.

[5] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 2.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

إزدادت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر تبعاً للدور الذي تتوقع الدول النامية أن تؤديه في تحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال[1]:

- ✓ إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول، عبر الشركات متعددة الجنسيات، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات .
- ✓ المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- ✓ رفع معدل الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة السياسية أو الأنشطة المكملة، ومن إرتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- ✓ إنتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجية المعقدة في صناعات عديدة.
- ✓ تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

يظهر تزايد أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر عالمياً من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادر عن هيئة الامم المتحدة التي تصدر سنويا حركة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ نلاحظ تزايداً مستمراً للتدفقات الواردة.

وأيضاً تكمن أهميته في النقاط التالية[2]:

- ➢ يعتبر كإحدى وسائل توطين التكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.
- ➢ أحد مصادر رأس المال والخبرات الإدارية.
- ➢ يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص: 100، 101.

[2] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2008، ص: 166.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أكثر أماناً وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بغير المباشر.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر بإختصار في إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية وينتقل في شكل وحدات قد تكون صناعية أو زراعية أو خدمية، بحيث يمكن لهذا الاستثمار أن يلعب دوراً هاماً في تعويض النقص المحلي لهذا العناصر في الدول التي ينتقل إليها، ويظهر هذا الدور من خلال حمله للرأس مال والتكنولوجية، والمعارف الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات التسويقية إلى هذه الدول، وفيما يلي نذكر أهم خصائصه[1]:

- ✓ إن القروض الخارجية لتمويل التنمية لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولاً ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، وتلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورًا هامًا في إمكانية الحصول عليها، فإن أمكن ذلك فإن تلك القروض كثيراً ما تتضمن شروطاً قاسية مالية أو سياسة الأمر الذي يؤدي إلى أوخم العواقب.

وبالنسبة للقروض من الهيئات الدولية فتخضع لإشتراطات عديدة، كضرورة عضوية الدولة المقترضة في الهيئة وعدم تجاوز حجم القروض لنسبة محددة من حصتها في رأس مال الهيئة، ومركز الدولة الاقتصادي والمشروعات التي سيستخدم القرض في تمويلها، وقد تضطر هذه الدول في كثير من الأحيان إلى قبول قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي بها إلى حلول آجال السداد قبل أن تبدأ المشروعات التي مولها القرض في الإنتاج، وتؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة أو بعضها بالدول النامية إلى دخول في مفوضات مع الدول المقترضة لإعادة تمويل القرض بتكاليف متزايدة أو إعادة جدولة الديون.

- ✓ كما تختلف الأعباء التي تتحملها الدولة باختلاف نوعية التمويل الخارجي، فبينما يتمخض الحصول على القروض الخارجية عن دفع الأعباء منتظمة في شكل أقساط وفوائد (اهتلاك القروض ومدفوعات الفائدة على القروض) وبغض النظر عن طبيعة استخدام القروض، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتولد عنها تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة للخارج والفائدة على رأس المال المستثمر، وتحويل جانب من أجور العمال والخبرات الأجانب ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجية والمتمثلة في رسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص، وتكاليف الإدارة والخبرة الفنية.

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 431.

إذن يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر هن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة على هذا الاستثمار يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات الممولة عن طريق الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين أعباء خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

✓ يجمع الاقتصاديون على أن أحد أهم العوامل في تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية هو تأثيراته على بقية القطاعات الاقتصادية.

بحيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غالبًا ما تكون مصحوبة بتدفق التكنولوجيا وهو ما لا يتحقق في حالة القروض والمساعدات الإنمائية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن هذا التدفق يشتمل على نقل Hardware مثل الآلات والمعدات ونقل Software مثل التصميمات الهندسية والتركيبات الفنية والخدمات الفنية والمعارف الإدارية والتنظيمية والتسويقية.

كما يلعب دورا ثانيًا، وهو أنه مكمل للادخار والاستثمار، كما يؤثر على مستوى العمالة وميزان المدفوعات.

✓ توصلت إحدى الدراسات التطبيقية إلى أن ثمة درجة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات من ناحية ومعدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، بينما لم تتوصل نفس الدراسة إلى علاقة واضحة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الصادرات وبين متوسط سعر الفائدة.

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولاً في المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة التدفقات المالية، خاصة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، إذ أن هذا الأخير يتميز بالعديد من المخاطر على نحو ما يؤكده واقع الأسواق المالية في مختلف الدول وخاصة النامية، فهو أداة غير مستقرة لتمويل التنمية في الدول النامية، وذلك أن هذه الأداة ذات طبيعة قصيرة الأجل، كالتوقعات المتفائلة أو المتشائمة حول الاستثمار الدولي والمفاضلة بين أسعار الفائدة وعوائد الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهي أكثر حساسية لعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والتقلبات الاجتماعية التي تنتشر في هذه الدول.

في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بصورة رئيسية بالاستراتيجية الدولية للشركات متعددة الجنسيات وبنشاط التجارة الدولية وتحسين البيئة والظروف الاقتصادية الكلية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

ويمكننا القول إذن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة تمويلية مكملة لبقية الوسائل التمويلية ونظراً لهذه الخصائص التي تميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية التدفقات المالية، أصبحت الدول النامية تسعى لجلب

---

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص: 245.

[2] حسني مهران، **الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويرها المحلية والإقليمية والدولية** ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد: 08، العدد: 01، مصر، 2000، ص: 13.

هذا الاستثمار لتمويل التنمية، فذهبت تتنافس في توفير مناخ إستثماري جذاب وبالتالي التعديل في سياساتها إتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

وبالنظر إلى مجموعة التعاريف التي تعرضنا لها سابقاً، يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على شكل واحد بل يأخذ عدّة أشكال، وإن التوجّهات، والتطوّرات التي عرفتها الساحة العالمية الاقتصادية، والتي ميّزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أدت بهذا الأخير إلى أن يتّخذ أنواعاً، وصوراً، وأشكالاً مختلفة نوضحها فيما يلي[2]:

أولاً: الاستثمار المشترك: يشترك هذا النوع من الاستثمارات طرفين أو أكثر من دولتين أجنبيتين أو أكثر، ولا يمكن الجزم بأن الاشتراك هنا يجب أن يكون مركزاً على رأس المال فحسب، بل يتعداه إلى تسيير الاستثمار (إدارته) وإلى الخبرات وبراعة الاختراع وحتى العلامة التجارية، كما يجب الإشارة إلى أن كل ذلك يتم بصفة دائمة.

وأيضا هناك من يعرفه على أنه " عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفةٍ دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العلامات التجارية"، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية[3]:

- ✓ الاتفاق طويل الأجل بين طرفين إستثماريين أحدهما وطني، والآخر أجنبي.
- ✓ أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ✓ ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- ✓ أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

---

[1] كريمة فرحي، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012)، ص: 158- 160.

[2] بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2009)، ص: 57.

[3] عبد الحق طير، "**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية**"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: إقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، 2012/2011)، ص ص: 20- 21.

يعتبر الاستثمار المشترك بالنسبة للدول النامية من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً حيث تقل فيه درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي المحافظة على استقلال الدول النامية عن الدول المتقدمة، كما يعمل على خلق مجموعة جديدة من المستثمرين المحليين.

ثانياً: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

وتتردد الدول النامية كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية، وسيادة إحتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، وآثارها السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كما يؤدي عدم وجود إستقرار سياسي في الدول المضيفة، يتعرض هذا النوع من الاستثمار إلى الأخطار غير التجارية مثل التأميم.

لكن بسبب زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي، فقد أشارت دلائل علمية إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، وإستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات.

ويضاف إلى ما سبق، أن المنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، مهما كان نوع هذا الاستثمار، وشكله، فالاختلاف فقط يكمن في الدرجة، وليس النوع سواء الاستثمار، وشكله، أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية[1].

والشكل التالي يوضح مراحل الإحدى عشرة للامتلاك الكامل للمشروع:

الشكل رقم (1-1): المراحل الإحدى عشر للإمتلاك الكامل للمشروع

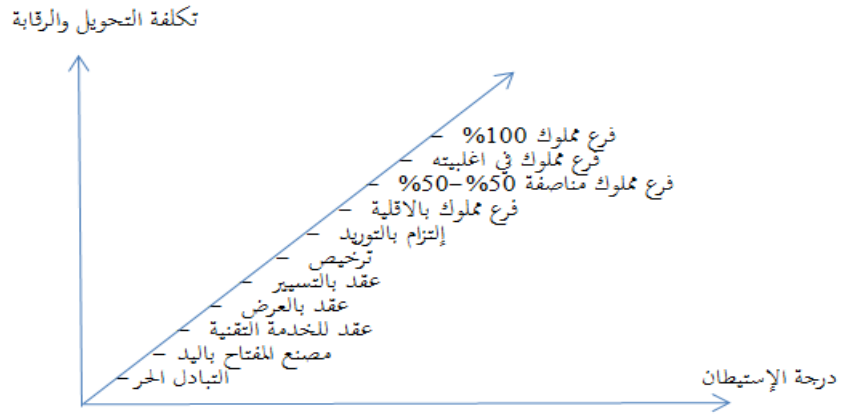

Soures: patrick joffre, **comprendre la mondialisation de l entreprise**,(ed.economica, paris, 1994), p: 46.

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ويوضح الجدول التالي بكثير من الاختصار نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في تكوين رأس مال الشركات المحلية للدول المضيفة، وذلك ضمن مراحل انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاعتماد على عقود الشركات.

الجدول رقم (1-1): نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشاريع المشتركة

طبيعة حصة الملكية	نسبة مساهمة الشريك الأجنبي
حصة أقلية	%49 - %1
حصة متساوية	%50
حصة أغلبية	%95 - %51
ملكية كاملة للمشروع	%100 - %96

المصدر: بوبكر بعداش، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009)، ص: 58.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك طبيعة حصة الملكية وما يقبلها من نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروع المشترك ومنه فإن في حصة الأقلية تكون مساهمة الشريك الأجنبي بين 1% و 49%، أما في الحصة المتساوية تكون النسبة 50%، وعندما تكون لشريك الأجنبي حصة الأغلبية تكون نسبة المساهمة من 51% إلى 95%، وفي حالة ملكية كاملة للمشروع فإن نسبة المساهمة بين 96% و 100%.

ثالثاً: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: يكون في شكل عقود إمتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاماً في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات إتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى إستثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز[1].

رابعاً: مشروعات وعمليات التجميع: تكون هذه المشروعات على شكل إتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي (عام أو خاص)، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائياً تام الصنع، وفي بعض الحالات وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة و المتعلقة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين و الصيانة و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه، ومشروعات أو عمليات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروعات[2].

[1] نفس المرجع، ص: 22.

[2] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 278.

خامساً: المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركياً إمتدادا للخارج فهي معزولة بإعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الموال الجانبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجرى عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوماً جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة[1].

المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر

تتعدد وتتنوع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار وجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، ونذكر أهم هذه الدوافع في التالي[2]:

أولاً: الدافع السياسي والاجتماعي: إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار الجدل بين الباحثين حول درجته وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعاً على أهمية بوصفه عنصراً أساساً في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى إستقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته على الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم الاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة [*].

أما العوامل الاجتماعية فتنعكس بما لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفصيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم الميسر، قد تؤدي هذه العوامل دوراً إيجابياً في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانياً: الوضع الاقتصادي: يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية في البلدان المضيفة، فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقها حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه، ونتيجة لتكدس الإنتاج، أو زيادة درجة التنافسية بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها، لتصريف منتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها، إذا تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم.

والسعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح، ولذلك إتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة

---

[1] جيل برتان **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد، علي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 2007، ص: 10.

[2] وهيبة بن داودية، "**واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول شمال أفريقيا**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004)، ص ص: 23- 24.

أكبر إلى دول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار.

ثالثاً: الرغبة في النمو والتوسع: هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسية بهدف التطور الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص ممكن من الأسواق، إضافة إلى توسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين، هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه، والمنتج نفسه، إضطرت إلى الاستثمار في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طولياً وعرضياً، وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات.

رابعاً: العوامل القانونية والتشريعية: إن الدول الأكثر قدرة على التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار أو الفرص، أي الإبداع في خلق القطاع الذي يمكن الدول الصمود أمام منافسيها حتى ولو كانوا من الدول الكبرى، وإن القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر راسخة في مؤسسات الدولة، هذا ما يفسر مفهوم التكييف المؤسساتي، وإن المؤسسات المعنية بهذا التكييف هي: الحكومة، الأسواق، التربية والمحيط الاجتماعي الثقافي[1].

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): هرم التكييف المؤسساتي

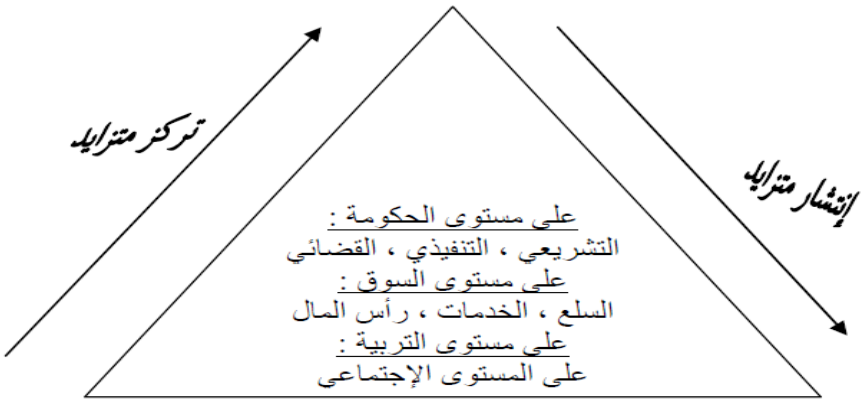

المصدر: رشيد يوسفي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني (حالة الجزائر)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:05، جامعة سطيف، الجزائر، 2005، ص: 163.

[1] عبد الكريم كاكي، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري"**، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010)، ص: 65.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

ظهرت العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الكثير من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى مع الفرضيات التي تقوم عليها، وإن معظم هذه النظريات تفسر الأسباب التي تقف وراء ظاهرة قيام الشركات متهددة الجنسية بالتحويل إلى النشاط الدولي أي حركة رؤوس الأموال الدولية على أساس الربح والفائدة، لقد واجهت هذه الشركات أثناء تاريخها الطويل صوراً مختلفة من الأخطار والتهديدات بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية.

بالنظر لفحوى كل من النظريات، تدفعنا إلى القول أنها في مجملها من خلال تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي تتّفق على نقطتين أساسيتين و هما[1]:

- ❖ الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتوافر لديها الميزة الاحتكارية أو التنافسية في أحد العوامل التالية:
  - ➢ تكلفة رأس المال، وإقتصاديات الحجم
  - ➢ النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير، والنفقات الخاصة بالاشهار
- ❖ وتتمثل في أن تكون المزايا الاحتكارية كافية ومعتبرة لتعويض تكاليف التوطّن في الخارج وتغطيتها.

هنا ظهرت الأدبيات الاقتصادية والمالية والادارية التي تتحدث عن نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك سنقدم توضيح لبعض المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في التالي:

المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

تعتبر هاتين النظريتين من أبرز النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرضهما فيما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن أهم رواد هذه النظرية: آدم سميث (Adem Smith)، دفيد ريكاردو (David Recardo)، توماس مالتس (Thomas Malthes)بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاريين.

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 55.

لقد إستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط .

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تفجير النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وإعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي على نمو الاقتصاد[1].

ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية (التحركات الدولية لرأس المال)

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال (A.Marshal)، فيكسل (Wicksell)، كلارك (Clark)، وقامت هذه النظرية على أساس الافتراضيات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال ذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية.

لم تستطيع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الاجنبي المباشر من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضاً من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير، ونظراً لبساطة وضيق تحليلها، فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولاً في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما، لكن بعد عشرون عاماً أصبح أن مثل هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وإفتراضات غير واقعية[2].

إن هدف تعظيم، ليس هو المحدد الأساسي في إتخاذ القرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق...إلخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياساً على حركة التجارة.

---

[1] محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 45.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الثالثة، دار الاسلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص: 44.

المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

هذه النظرية للاقتصادي الأمريكي فرنون (R.Vernon) أعدها في سنة 1966، إشتغل في شركة متعددة الجنسيات أمريكية لعدّة سنوات، والتي تقوم على افتراض أساسي وهو أن هناك تفاوتا بين الدول في المجال التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب بعض الشركات ميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار السوق.

وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بيها الشركات في الدول المتقدمة، إن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتوج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتوج بديل، ومن ثم البحث عن استراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الدخول في مشاريع لإنتاج نفس المنتوج في البلدان المضيفة.

كما أن هذا النموذج يساعد في توضيح لماذا انتقلت الصناعة التحويلية الأمريكية من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، حيث تعتبر أن الصناعات الأمريكية تكتسب ميزة التصدير الاحتكاري، حيث يستمر الانتاج بتركيز داخل الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن تكاليف الإنتاج في بعض الأقطار تكون أقل، ومن ناحية أخرى فإن هذا النموذج يبين لنا كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا خارج الدولة الأم، وبالتالي إنتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

ومنه سنقدم النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الأمريكية كما يلي:

[1] نورية عبد محمد، "**أثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي لمدة1992-2010)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012)، ص: 55.

الشكل رقم (1-3): مراحل دورة حياة المنتج

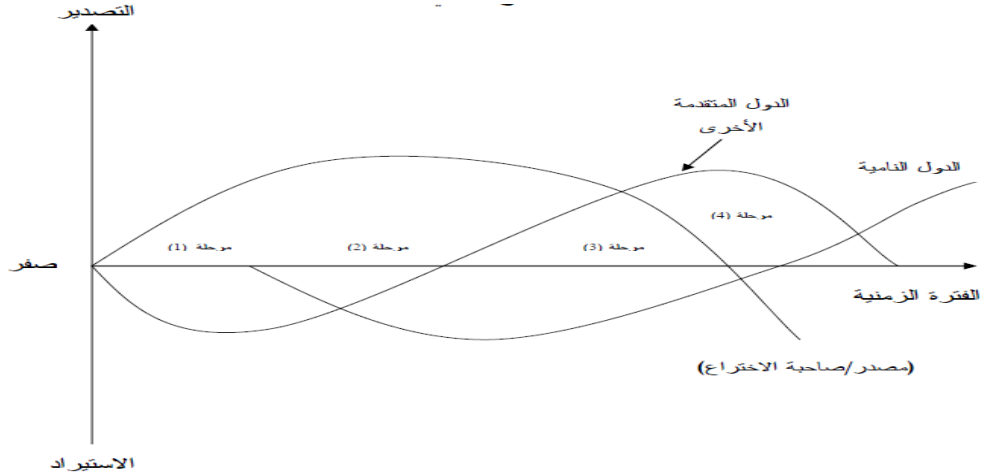

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص: 401.

ومنه نوضح هذه المراحل الأربعة في التالي[1]:

أولاً: مرحلة المنتج الجديد: تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية واعلامية مكثفة تهدف إلى خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية، وبكون المنتج الجديد مرتفع السعر، ولا يتم تسويقه إلى في الأسواق المحلية (الولايات المتحدة الأمريكية)، مع تصدير كميات قليلة منه إلى أسواق الدول المتقدمة التي تشابه أذواق المستهلكين وقدرتهم الشرائية في الدول الأم التي نشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة أي إستثمار أجنبي.

ثانياً: مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الاقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة بإستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل الأسواق الخارجية، وتقوم الشركة صاحبة المنتوج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبرتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتوج، وتعمل الارادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من وسائل الانتاج الحديثة لتصنيع المنتج بطريقة نمطية حديثة، ويتم زيادة الانتاج إستجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.

[1] حمزة بن حافظ، "**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر 1998-2008)**"، (مذكرة ماجستير في التسيير والمناجمنت تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010)، ص ص: 68-69.

ثالثاً: مرحلة المنتج الناضج: تشهد هذه المرحلة نمواً سريعاً للمنتج حيث يصاحبه زيادة في الاستهلاك وتبدأ المنافسة بالظهور ويكون الطلب في الدولة الأم أكبر حساسية لعامل الأسعار كما أن الدول المتقدمة الأخرى تتوقف عن إستراد هذا المنتوج، فالشركات صاحبة الإبداع تبدأ في عملية إنتشار نحو الدول التي تتمتع بهيكل الطلب ومستوى دخل مماثل وتبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشر في الدول المتقدمة الأخرى نظراً لإرتفاع كثافة رأس المال فيها حسب العالم "فرنون" يحدث الاستثمار عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في أمريكا، مضافاً إليه تكلفة النقل أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج، بالإضافة إلى قيام الشركة بالاستثمار في الخارج لحماية سوقها حيث تقوم السيطرة على سوق البلد المضيف أين توجد شركات محلية لها قدرة كامنة على تقليد المنتوج المستورد، والاستحواذ عليه وتكييفه مع خصائص الطلب المحلي.

رابعاً: مرحلة المنتج النمطي: وهي مرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، وهي مرحلة يصبح فيها المنتج نمطي أو قياسي، حيث تصل السوق المحلية إلى مرحلة إشباع، أما الأسواق الخارجية فإن الشركات الأجنبية تبدأ في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن للبلد الأصلي صاحب الاختراع، استيراد كميات من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في الدول النامية.

إن الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركات صاحبة المنتج المبتكر، تزداد أكثر فأكثر، وبنمو عدد المقلدون للمنتج، حيث يصبح العرض أكثر من الطلب، فتنخفض الأسعار وتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية، والتي تعرف وفرة كبيرة في عنصر العمل غير الماهر، وبالتالي انخفاض في الأسعار، وإن هذه المرحلة تتميز بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية[1]، ويمكن أيضا توضيح دورة حياة المنتج الدولي في المنحنى التالي:

الشكل رقم (1-4): دورة حياة المنتج الدولي

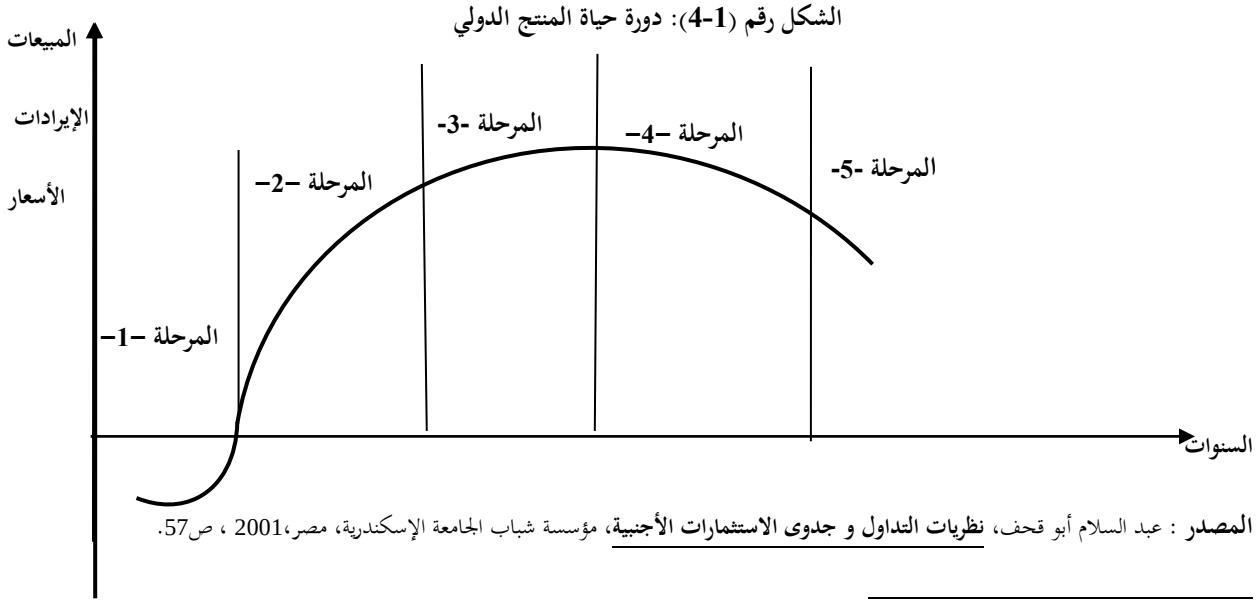

المصدر : عبد السلام أبو قحف، **نظريات التداول و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر،2001 ، ص57.

[1] نفس المرجع، ص: 71.

- **مرحلة الأولى:** مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية
- **مرحلة الثانية:** تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.
- **مرحلة الثالثة:** مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي و الدولي.
- **مرحلة الرابعة:** بداية تشبع السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
- **مرحلة الخامسة:** بدأ إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة ...الخ.

المطلب الثالث: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع

سنقوم بقديم تحليل لكل من نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع في التالي:

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق

صيغت هذه النظرية سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر (Stephane Hymer) ، التي تقوم على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العروض من السلع فيها[1].

تتعامل النظرية مع ميزة لا ترجع إلى الشركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تنتمي إلى منطقة نقدية واحدة، وإن عدم كمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً له عندما يكون هناك مخاوف ومخاطر من تغيرات سعر الصرف فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في دول ذات العملة الضعيفة، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العامة بالدولة المضيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما زادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقا لعملة الدولة الأم[2].

---

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص: 48.

[2] محمد العيد بيوض، "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010)، ص: 22.

هذا المنهج قائم على سعر الفائدة كان له تأثير القوي في تفسير الاستثمارات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات والستينات، وكذا إستثمارات ألمانيا الغربية وسويسرا واليابان في منتصف الستينات والسبعينات بسبب قوة عملات هذه الدول.

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية....الخ[1].

إن هذه الحوافز التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدت إلى إتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة، كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

إذن يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات[2]:

- عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونظيرتها بالدول المضيفة.
- تميز المهارات (الادارية والانتاجية والتسويقية) التي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- تحقيق الوافرات في الانتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.
- التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي إلى إستخدام أساليب إنتاجية أكثر تطور.
- تجنب القيود الجمركية التي تفرضها للدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية الحل الأمثل لتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.
- إستغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول بهدف جذبها
- إستغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تميز شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، والخصائص التكاملية (التكامل الرأسي الأمامي، التكامل الرأسي الخلفي).

---

[1] Hymer Stephane , **The international operation of national firms : A study of Foreign Direct Investment**, the MIT, Cambridge.1976.p: 68 .

[2] فاروق سحنون، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009)، ص ص: 20- 21.

الفرع الثاني: نظرية الموقع

قدمت هذه النظرية من طرف كل من باري (Pary) ودنينغ (Dunning)، وتقوم باختيار الدولة المضيفة حيت ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على القرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته.

ومن واقع النظرية سابقة الذكر وما أشارت إليه كثير من الدراسات إلى أن العوامل الموقعية تؤثر على كل القرارات الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة الأخرى ومن أهم هذه العوامل[1]:

- **العوامل التسويقية والسوق**: المتمثلة في درجة المنافسة ومنافذ التوزيع بالإضافة إلى وكالات الإعلان ومعدل نموها ودرجة التقدم التكنولوجي والرغبة في المحافظة على العملاء وإمكانية التصدير للخارج.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف**: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر اليد العاملة، إنخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال بالإضافة إلى تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية.
- **الإجراءات الحمائية**: ضوابط التجارة الخارجية كالتعريفة الجمركية ونظام الحصص بالإضافة إلى القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل المرتبطة بالبيئة**: التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة.
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات**: التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.
- **عوامل أخرى**: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي.....إلخ[2].

وقد أضيف فيما بعد ثلاث مجموعات إلى هذه نظرية والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وهم[3]:

---

[1] محمد دريد السمرائي، "**الاستثمار الأجنبي– المعوقات والضمانات القانونية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 71.

[2] رفيق نزاري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007)، ص ص: 10- 11.

[3] United Nations Center on Transnational Corporations, **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence**, United Nations, New York 1992 , p: 58.

❖ **المتغيرات الشرطية:** ومنه أهم هذه المتغيرات الشرطية هي:

- خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية...الخ.
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية...الخ.
- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى للاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية.

❖ **المتغيرات الدافعة:** وأهمها ما يلي:

- الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توافر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية براءات الاختراعات والتكنولوجية، ومدى كبر حجم السوق.
- مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

❖ **المتغيرات الحاكمة:** وأبرز هذه المتغيرات :

- وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم القوانين واللوائح وسياسة جذب الاستثمار الأجنبي.
- أما الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفز الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية تسويقية خارج حدودها[1].

المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل هذه المحددات في كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي، وسياسات التنافسية وسعر الصرف والتجارة الخارجية والضرائب والتملك وسياسة الخوصصة وغيرها[2].

---

[1] Opcit, p:59.

[2] يحي سعيدي، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007/2006)، ص: 111.

ويقصد أيضاً بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وتجدر الإشارة أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية[1].

لقد بدلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وإمتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف[2].

إن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية، تعني مجموعة من العوامل المتنوّعة التي تتحكّم و تؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، و أيضا قرارات اختيار مواقعه، و هذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، إمّا بالشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات، و حتى دولها الأصلية هذا من جهة، و من جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميّز الدول المضيفة بما فيها الدول النامية و التدابير العامة التي تتّخذها هذه الأخيرة.

وعليه في هذا السياق سيتم بلورة هذه المحدّدات وفق النقاط الأساسية التالية:

الفرع الأول: العوامل المحدّدة لإختيار الشركات الأجنبية لمواقع إستثمارها

لا شكّ أنّ هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الشركات الأجنبية عند اختيارها لمواقع الاستثمار خارج البلد الأصل، وهي بمثابة محدّدات رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي. و تتجلى هذه العوامل فيما يلي[3]:

أولاً: الشروط المتعلقة بمستوى العمالة: ومن أهم هذه الشروط المتعلقة بمستوى العمالة مايلي:

- توافر حجم كبير من اليد العاملة و خاصّة الماهرة منها.

---

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص: 110.

[2] أمال براهمية، دلال سلايمية، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار ملتقى سياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006، ص: 10.

[3] فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004)، ص: 47.

– ضرورة تمتّع هذه الأخيرة بمستوى ثقافي، إلى جانب الكفاءة الضرورية و كذلك مدى إجادتها للغة التي يتحدّث بها أو تلك التي يتعامل بها المستثمر الأجنبي.

– تمتّعها بمستوى مهني، و تدريسي و كذلك تعليمي مقبول.

– إنخفاض تكاليفها و ذلك على سبيل المثال من حيث الأجور و الرواتب تكون منخفضة مقارنة بتلك السائدة في البلد الأصل.

ولاشك أن توافر الشروط في هذا الشأن هو محدّد رئيسي من محدّدات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة للدولة التي تتمتّع بذلك.

ثانياً: الشروط المتعلقة بالبنية التحتية: فكلما توافرت بشكل أكثر مختلف المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق، و وسائل النقل المختلفة مثل الجوي، البري، وعن طريق السكك الحديدية، إلى جانب مختلف المكونات الأخرى التي تتجلى في الخدمات المتصلة بالاتصالات الكهرباء، الطاقة، المياه، بتكاليف منخفضة، ولا شك أن ذلك يؤثر على سلوك الشركات الأجنبية تأثيراً إيجابياً يسمح لها بإختيار موقع إستثماراتها في البلد الذي تتوافر فيه هذه المتطلبات.

ثالثاً: عامل تكاليف الإنتاج: بموجبه تندفع الشركات الأجنبية إلى إختيار موقع إستثماراتها المباشرة في الدول التي تتميز بتكاليف الإنتاج منخفضة و غير مجحفة.

رابعاً: المميزات التي تميّز صناعات معينة: تتمثل الخصائص التي تتميز بها صناعة معينة سبباً رئيسياً يكمن وراء تحديد الشركات متعددة الجنسيات خصوصاً والشركات الأجنبية عموما لمواقع استثماراتها، فعلى سبيل المثال، قد تحدد قوة صناعية معينة، مثل صناعة الخدمات المالية في المملكة المتحدة، قرار إختيار مواقع استثمارية للشركات المالية متعددة الجنسيات.

خامساً: الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية: إذ هذه الأخيرة تشكل محور من محاور إهتمام الشركات الأجنبية، و هي بمثابة المحدّد الرئيسي لقرار اختيارها مواقع الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا شكّ أنّ الاستقرار الذي يسود الحياة السياسية، و كذلك الاستقرار الاقتصادي إلى جانب الثقافة السائدة، مستويات التعليم و مختلف النشاطات الأخرى كلها تشكل محدّد للاستثمار الأجنبي المباشر.

سادساً: درجة المخاطر المسجلة: مما لا شك فيه أن الشركات الأجنبية لا تندفع للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول التي تستخدم الأساليب السيطرة، و الاستيلاء، أو الدول التي ينعدم فيها الأمن، و يكثر

فيها العصيان المدني وغياب الحريات الفردية والجماعية...الخ، وعليه فإن إتخاذ قرار الاستثمار فيها معناه المخاطرة الأكيدة و المغامرة.

الفرع الثاني: العوامل التي تخص الدول المضيفة

إن العوامل التي ذكرناها سالفاً والتي تحدّد اختيار مواقع الاستثمار من طرف الشركات الأجنبية هي تمثل في حدّ ذاتها السياسات ومختلف الإجراءات التي يفترض أن تتخذها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنّ الكثير من الدراسات في هذا الشأن أثبت خلال عقدي الستينات والسبعينات بالخصوص أنّ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كانت واردة بحجم كبير للدول المتقدمة، وهذا ما فسّر حينها بأنّ تلك الدول كانت تتوافر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم. في حين أنّ الكثير من الدول النامية آنذاك كانت حصّتها من تدفقاته ضعيفة بإستثناء بعض الدول منها كدول جنوب شرق أسيا مثلاً بالرغم من توافر لديها عدد لابأس به من تلك العوامل السابقة و يعود السبب في ذلك إلى سياستها العامة اتجاه الشركات الأجنبية التي كانت في عمومها تتّصف عند بعضها بالنفور التام عنها وأنّ الاستثمار المباشر الأجنبي غير مرغوب فيه و إيمانها بشعار " التنمية المستقلّة" وبالحذر والتحفّظ.

والتقييد عند بعضها الأخر، وإن كان البعض الأخر منها لا يبدي نفوراً مطلقاً إلا أنه كان يفرض قيوداً على الشركات الأجنبية من حيث أشكال الاستثمار الأجنبي المجسّدة والمسموح به، حيث كان الشكل المرغوب به هو الشركات المختلطة مع ضرورة أن تكون حصّة الدول المضيفة أكبر من حصّة المستثمر الأجنبي، وتحويل الأرباح، وأشكال التمييز، وعدم توفير تسهيلات مختلفة...إلخ، مع الإشارة إلى أنها بقيت مثل هذه السياسة العامة سائدة إلى غاية بداية عقد التسعينات تقريباً أين تسارعت معظمها نحو الانفتاح أكثر وتكريس "الباب المفتوح" أمام الشركات الأجنبية للمساهمة أكثر في تحقيق متطلّبات التنمية الاقتصادية ومن ثم التخلّي عن تلك السياسة البائدة كما سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وفي تقرير أعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي، أشار إلى المحدّدات المختلفة التي يجب على الدول المضيفة أن تتوافر لديها وتلتزم بها إذا ما أبدت فعلاً إرادة حقيقية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب إشارته لدوافع الشركات الأجنبية التي تترجم في البحث عن الأسواق، البحث عن موارد الأصول وأخيراً البحث عن الكفاءة[1].

[1] نفس المرجع، ص: 48.

المبحث الثالث: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية

تعتبر عملية جذب الاستثمارات الأجنبية هجساً لكثير من الدول بصفة عامة والنامية بصفة خاصة، مما يجعلها تتنافس في البحث على أليات حديثة تجذب وتنعش لهم الاستثمار الأجنبي المباشر، والطريق إلى إنتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر طريق وعرة، ويستغرق الانتعاش وقتا أطول مما كان متوقعاً، وهو ما يعزى في معظمه إلى هشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة، برغم من الصعوبات فإن الدول النامية تحتل موقع الريادة في السنوات الأخيرة بعدما كانت الدول المتقدمة تتصدر في نيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد نجحت الدول النامية في احتلال الريادة بسبب اتخاذها اجراءات فيما يخص في التحفيزات والتسهيلات والميزات للاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

توضع السياسات الاستثمار عبر الحدود في سياق سياسي واقتصادي أعاقته على المستويين العالمي والإقليمي في السنوات الأخيرة سلسة من الأزمات في التمويل والأمن الغذائي والبيئة، ويواجه إختلالات عالمية إجتماعية مستمرة، وتترك هذه الأزمات والتحديات أثار عقيمة على الطريقة التي تتشكل بها السياسات على المستوى العالمي، ويضطر صانعو السياسات إلى التفكير في وضع نموذج إنمائي جديد ناشئ يضع أهداف التنمية الشامة والتنمية المستدامة على نفس مستوى النمو الاقتصادي بحيث يهدف إلى تفعيل التنمية المستدامة ذلك بوضع مدونات المسؤولية الاجتماعية للشركات في سلاسل الإمداد العالمية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان المضيفة.

ومن أهم السياسات الحديثة الوطنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نهوض بالاقتصاديات المحلية:

أولاً: الشركات متعددة الجنسيات

ويعرفها ريموند فرنون "على أنها تمثل زمرة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقّق عوائد مرتفعة و تنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهّلة و نفقات إشهارية ، و هي مؤسسات تتمتّع بصفات مميّزة"[1].

[1] Nor Eddine benfreha, **les multinationales et la mondialisation enjeux et perspectives pour l'algérie**, Editions: dahlab, Alger,1999, P: 15.

ويلاحظ من خلال تطور هذه الشركات أن دور الاقتصاد الدولي أخذ في التزايد، حيث يتواصل نمو الانتاج الدولي مع تعاظم دور هذه الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد الدولي، ويمكن قياس تأثير هذه الشركات على الاقتصاد الدولي من خلال[1]:

- حجم العمالة في الشركات التابعة.
- حجم المبيعات في الشركات التابعة.
- حصة الشركات التابعة من الناتج العالمي والصادرات العالمية.
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

ثانياً: سياسات التنمية الشاملة والمستدامة

اليوم صار بإمكان الدول النامية ربط علاقات مع شبكات الإبداع العالمية من خلال إتفاقيات الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أو المكاتب الإستشارية المالكة للمعرفة والمخابر العالمية، على هذا الأساس فإننا نسجل العديدة من الأثار الإيجابية المباشرة على التنمية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها[2]:

- ✓ دفع أجور مرتفعة للباحثين وحاملوا الشهادات العليا؛
- ✓ الاستعمال الرشيد للمواد المتاحة محلياً؛
- ✓ نقل التكنولوجيا معدات ومختبرات جديدة؛
- ✓ تصميم منتجات استهلاكية أفضل تماشياً مع الاحتياجات المحلية سواء من حيث النوعية أو السعر.

بالمقابل فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر سلباً على التنمية ومنه سنذكر أبرز السلبيات:

- ✓ الاكتظاظ في سوق العمل مما يجعل من الصعب على الشركات المحلية إجتذاب المهارات اللازمة؛
- ✓ اقتصار الروابط بين الفروع الأجنبية والشركات والمؤسسات المحلية على روابط محدودة؛
- ✓ احتمال وقف أنشطة البحث والتطوير المحلية نتيجة وفود الشركات الأجنبية، ولا سيما عن طريق الشراء؛
- ✓ يتوقف التأثير الخالص في الاقتصاد المضيف على طبيعة البحث والتطوير والظروف المحددة لهذا الاقتصاد.

---

[1] أحمد نصير، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013)، ص: 75.

[2] بغداد كرمالي، محمد حمداني، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد: 45، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص: 17.

فوضع السياسات الرامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة البحث والتطوير على ضوء التحول بإتجاه أنشطة أكثر استناد إلى المعرفة يتطلب إقامة سياسة واضحة المعالم تضمن تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية. فمن بين أدوات السياسات المحددة التي يمكن النظر فيها نجد الحوافز وشروط الأداء وكيفية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير المرافق العامة وبالأخص البنية التحتية.

ومن هنا فإن أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الفروع الأجنبية في بعض البلدان تحفز أنشطة البحث والتطوير المحلية، وتساعد الجامعات على تحديد مجالات جديدة حيث يلزم تطوير المهارات، وتجذب المزيد من إهتمام الطلبة بالميادين التكنولوجية هي عوامل تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في بلوغ التنمية المستدامة.

خطا الأونكتاد في عام 2013 خطوات واسعة متتابعة على طريقة مساعدة البلدان في تعميم ضرورات التنمية في السياسات الاستثمارية عن طريق سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة[1].

ثالثاً: صناديق الثروة السيادية

ويعرف صندوق الثروة السيادية على أنه "ألية أو أداة ينشئها بلد لديه فائض مالي محقق نتيجة فائض في الميزان التجاري، أو بسبب ارتفاع الإرادات العامة لدولة بهدف ادخار أو استثمار هذا الفائض داخلياً أو خارجياً في الأسواق المالية العالمية أو البنوك والمؤسسات المالية الدولية"[2].

فيما بدأ الاقتصاد العالمي يخرج تحت أنقاض الأزمة المالية، عززت الصناديق السيادية مركزها بوصفها جهات فاعلة في الأسواق المالية العالمية، وتندرج هذه صناديق في فئتين رئيستين، الأولى هي الصناديق السلعية الممولة في الغالب من عائدات النفط، أما الثانية فهي غير السلعية الصناديق الممولة من احتياطات النقد الأجنبي.

صنفت مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية في تصنيف 2015، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كأكبر صندوق سيادي في العالم قدر بـ 873 مليار دولار[3].

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير السنوي للاستثمار العالمي، **إتباع سياسات استثمارية ترمي إلى دعم التنمية المستدامة**، إستعراض عام 2013، جنيف، ص: 52.

[2] عبد الكريم سليماني، "**دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الاشارة حالة أبوظبي**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013)، ص: 4.

[3] مجلة البورصة، مقال بعنوان: **ترتيب أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.alborsanews.com/ ، على الساعة: 19:59، بتاريخ: 2016/03/06، تم نشر المقال في 2015/10/14، ص:1.

وفيما يلي جدول يضم أسماء أكبر 15 صندوقاً سيادياً في العالم سنة 2015:

الجدول رقم(1-2): يمثل أسماء أكبر 15 صندوقاً سيادياً في العالم سنة 2015

الوحدة: مليار دولار

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول
01	صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	873.0
02	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	773.0
03	شركة الصين للاستثمار	الصين	746.7
04	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	السعودية	671.8
05	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	592.0
06	شركة سيف للاستثمار	الصين	547.0
07	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	400.2
08	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	سنغافورة	344.0
09	هيئة قطر للاستثمار	قطر	256.0
10	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصين	236.0
11	تيماسيك القابضة	سنغافورة	193.6
12	مؤسسة دبي للاستثمار	الإمارات	183.0
13	مجلس أبوظبي للاستثمار	الإمارات	110.0
14	صندوق المستقبل الأسترالي	أستراليا	95.0
15	الصندوق الاحتياطي الروسي	روسيا	88.9

المصدر: مجلة البورصة، مقال بعنوان: "**ترتيب أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم**"، تم تصفح هذا الموقع: http://www.alborsanews.com/، على الساعة: 19:36، بتاريخ: 2016/03/06، تم نشر هذا المقال: 2015/10/14، ص:1.

وجاء جهاز أبوظبي للاستثمار، في المرتبة الثانية بنحو 773 مليار دولار، تلاه شركة الصين للاستثمار التي تقدمت بدرجة واحدة إلى المرتبة الثالثة بعد أن وصلت موجوداتها إلى 746.7مليار دولار.

وفي المقابل تراجع صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ساما من المرتبة الثالثة إلى الرابعة بعد أن انخفضت أصوله بنحو 85.4 مليار دولار لتصل إلى 671.8 مليار دولار، وحلت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية خامساً بـ 592 مليار دولار بزيادة 44 مليار دولار مقارنة بالربع الماضي.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر عالمياً وتوزيعه الجغرافي

أصبح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظاهرة عالمية بحيث أصبح مختلف الدول تتنافس للحصول على أكبر عدد ممكن من هذه التدفقات، ومنه سنتطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً لسنتي 2013 و2014 وتوزيعه الجغرافي في التالي:

الفرع الاول: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشر عالمياً خلال 2013-2014

في عام 2013، استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إتجاهها التصاعدي. وإرتفعت التدفقات العالمية بنسبة 9% لتبلغ 1.45 تريليون دولار في عام 2013، وإزدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة المتقدمة والنامية والانتقالية*، وإرتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9% ليبلغ 25.5 تريليون دولار[1]

جاء في التقرير العالمي للاستثمار سنة 2015 أن الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم إنخفض بمعدل 16% فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014،

وحسب التقرير أنه يمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وإرتياب المستثمرين في السياسات وإشتداد المخاطر الجيوسياسية. وتمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة، ويكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، تليها هونغ كونغ** والولايات المتحدة، وإجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة، وتشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين، هونغ كونغ، سنغافورة، البرازيل، الهند.

---

*الدول الانتقالية أو تسمى أيضاً الدول المتحولة هي حسب تقرير الاستثمار العالمي سنة 2014: دول جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول الكومنولث المستقلة، وجورجيا.

[1] تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد)، **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org/، على الساعة: 22:49، بتاريخ: 2016/02/06، ص: 1.

**هون كونغ هي منطقة إدارية خاصة تابعة للصين، وتقع في ساحل الصيني الجنوبي، حيث يبلغ عدد سكانها نحو سبعة ملايين نسمة ومساحتها 1.104 كم^2، وسكانها يتألّفون من 93.6% صينيين، والباقين من عرقيات متعددة، وتعد هونغ كونغ واحدة من المراكز الاقتصادية الرائدة في العالم، إذ تمتاز بإقتصاد رأس مالي مزدهر يقوم على الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة، وتعتبر عملتها – دولار هونغ كونغ – العملة الثامنة الأكثر تداولاً على مستوى العالم، بسبب صغر مساحتها وكثرة السكان.

ويحدث هذا بالموازاة مع توسُّع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمته نصف تريليون دولار، وفي عام 2014 كان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية (هونغ كونغ، الصين، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جمهورية كوريا، ماليزيا، الكويت، شيلي، تايوان إقليم الصين)، حيث إن شركات من بلدان آسيا النامية تستثمر حالياً في الخارج أكثر من الشركات من أي منطقة أخرى، وحسب التقرير، تمثّل الاقتصادات النامية نسبةً قياسية تبلغ 35% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، بعد أن كانت قد سجلت 13% سنة 2007.[1]

والشكل التالي يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالمياً خلال الفترة 1995-2013:

الشكل(1-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية 1995–2013 وتوقعات الفترة 2014-2016

الوحدة: مليار دولار

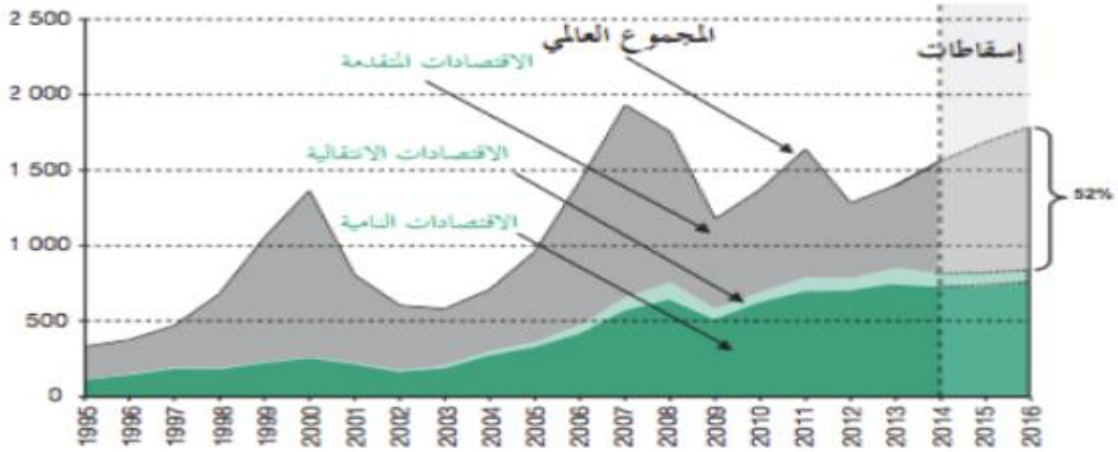

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد) ،**إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org، على الساعة: 16:55، بتاريخ: 2016/02/06، ص: 1.

ومع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد في عام 2012، فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوىٍ متدن تاريخياً (39%) ولا تزال دون الذروة اليت بلغتها في عام 2007 بنسبة 57%. وبذلك احتفظت البلدان النامية بصدارتها على البلدان المتقدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي[2].

[1] مجلة الاقتصاد، مقال بعنوان: **إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا 16%**، تم تصفح هذا الموقع: www.eliktisad.com/news/show/182276/2014، على الساعة: 23:28، بتاريخ 2016/03/10، تم نشر المقال في 2015/06/24، ص: 1.

[2] UNCTAD , **world investment report – transnational corporations and export competitiveness**, new york and Geneva , 2013, p: 97.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر أقاليم الدول النامية

تم إختيار ثلاثة مجموعات لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وهي:

منطقة إفريقيا، منطقة آسيا، منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

أولاً: منطقة إفريقيا

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى إفريقيا زيادة نسبتها 4% لتبلغ 57 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية، واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة إستثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك، منها الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات الملائمة والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في إفريقيا، في الحين شهدت المناطق يرجع الجزء الأكبر منها للتدفقات التي سجلت رقماً قياسياً في جنوب أفريقيا وموزامبيق. وكانت الهياكل الأساسية عامل الجذب الرئيسي في البلدين، بالإضافة إلى قطاع الغاز الذي كان له دور هام أيضًا في موزمبيق، أما في شرق أفريقيا، فقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 15% ليبلغ 6.2 مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من إثيوبيا وكينيا، وأصبحت كينيا مركز أعمال أثري ليس في مجال التنقيب عن الغاز والنفط فحسب، وإنما في مجال التصنيع أيضًا، وقد تستقطب الاستراتيجية الصناعية الاثيوبية رؤوس أموال آسيوية لتطوير قطاع التصنيع لديها، وتراجعت تدفقات إلى شمال إفريقيا بنسبة 7% لتبلغ 15 مليار دولار، في حين شهدت كل من وسط وغرب إفريقيا تراجعًا في التدفقات الوافدة إليهما لتبلغ 8 مليار و14 مليار دولار لكل منهما على التوالي.

وتتركز المشاريع الاستثمارية داخل إفريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات، وتتجاوز حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3%، مقارنة بنسبة 24% للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم (الفترة2013-2009)، ويمكن أن تسهم الاستثمارات من داخل الإقليم في بناء سلاسل قيمة إقليمية، غير أن المشاركة الافريقية في سلاسل القيمة العالمية تزال إلى حد كبير محدودة بإدماج المواد الخام في مراحل الإنتاج النهائية من صادرات البلدان المتقدمة[1].

[1] تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد)، **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إقليمياً**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org/، على الساعة: 19:05، بتاريخ: 2016/02/08، ص: 2.

ثانياً: منطقة آسيا

تزال بلدان آسيا النامية تستأثر بحوالي 30% من المجموع العاملي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتصدر قائمة المناطق المتلقية لهذا الاستثمار في العامل، إذ بلغ جموع التدفقات الوافدة إليها 426 مليار دولار في 2013.

وسجلت التدفقات الوافدة إلى شرق آسيا زيادة بنسبة 2% لتبلغ 221 مليار دولار. ويرجع الأداء المستقر لهذا الإقليم الفرعي إلى ازدياد التدفقات الوافدة إلى الصين وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. فقد بلغ جموع التدفقات الوافدة إلى الصين 124 مليار دولار في عام 2013، ما يضع الصين مجددًا في المرتبة الثانية من البلدان المتلقية الاستثمار الأجنبي المباشر في لعامل. وسجلت التدفقات الخارجة من الصين بدورها منوًا بنسبة 15%، لتبلغ 101 مليار دولار، بفضل عدد من الصفقات الضخمة في البلدان المتقدمة، ومن المتوقع أن تتجاوز التدفقات الخارجة من الصين تلك الوافدة إليها خلال فترة تتراوح بين سنتين وثالث سنوات، أما هونغ كونغ فقد شهدت منوًا طفيفًا في التدفقات الوافدة إليها لتبلغ 77 مليار دولار، وقد سجل اقتصادها نجاحًا باهرًا في إجتذاب المقرات الإقليمية للشركات عرب الوطنية، التي بلغ عددها في هونغ كونغ نحو 4001 مقرًا في عام 2013[1].

وإزدادت التدفقات الوافدة إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 7% لتبلغ 125 مليار دولار إجتذبت نصفها سنغافورة وهي اقتصاد آخر يجتذب المقرات الفرعية للشركات عرب الوطنية، وبدأت الدول الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاؤها الستة في اتفاق التجارة الحرة (أستراليا وجمهورية كوريا والصين ونيوزيلندا والهند واليابان) مفاوضات لإنشاء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وفي عام 2013، بلغ جموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان الستة عشر المتفاوضة في الشراكة 343 مليار دولار، أي 24% من جموع التدفقات الوافدة في العام، وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، أسهمت الجهود الاستباقية للتعاون الإقليمي في مجال الاستثمار في شرق وجنوب شرق آسيا في تحقيق زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية والإقليمية في هذه المنطقة. وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة حاليًا أكثر من 40% من التدفقات الوافدة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مقارنة بنسبة 17% قبل عام 2000، وتحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل الإقليم في قطاعي الهياكل الأساسية والتصنيع فرصًا إنمائية للبلدان المنخفضة الدخل.

[1]UNCTAD, **world investment report -Investingin a Low-Carbon Ec onomy**, New York and Geneva, 2014, P: 05.

ما التدفقات الوافدة إلى جنوب آسيا فقد ازدادت بنسبة 10% لتبلغ 36 مليار دولار في عام 2013. وشهدت الهند، وهي البلد المتلقي الأكبر الاستثمارات في هذا الإقليم الفرعي، زيادة بنسبة 17% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 28 مليار دولار، غير أن قطاع البيع بالتجزئة كان إستثناء لهذا الاتجاه الإجمالي المتصاعد، إذ يشهد أي زيادة رغم افتتاح متجر للبيع بالتجزئة يضم علامات تجارية متعددة في عام 2012.

وإنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب آسيا في عام 2013 بنسبة 9% لتبلغ 44 مليار دولار، حيث مل تشهد أي انتعاش للعام الخامس على التوالي، وتشكل التوترات الإقليمية والاضطرابات السياسية المستمرة حائلا دون إقبال المستثمرين، رغم وجود اختلافات على هذا الصعيد بين البلدان. ففي المملكة العربية السعودية وقطر تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشهد تراجعًا، في حين بدأت هذه التدفقات تنتعش ببطء في البلدان الأخرى، رغم أنها لا تزال دون مستوياتها السابقة، ما عدا في الكويت والعراق حيث سجلت هذه التدفقات مستوى قياسيًا في عامي 2012 و2013 على التوالي.

وبالمقابل فقد سجلت التدفقات الخارجة من غرب آسيا قفزة بنسبة 64% في عام 2013، ترجع بشكل رئيسي إلى التدفقات الخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي، ويفسر أغلب هذه الزيادة تضاعف حجم التدفقات الخارجة من قطر4 مرات وتضاعف التدفقات الخارجة من الكويت بمعدل 3 مرات تقريبًا[1].

ثالثاً: منطقة أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

بلغ جموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي 292 مليار دولار في عام 2013، وبإستثناء المراكز المالية الخارجية، سجلت هذه التدفقات زيادة بنسبة 5% لتبلغ 182 مليار دولار. وفي حين كانت أمريكا الجنوبية تتصدر بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، فقد تراجعت التدفقات إلى هذا الإقليم الفرعي في عام 2013 بنسبة 6% لتبلغ 133 مليار دولار، بعد ثالث سنوات متعاقبة من النمو القوي، ومن بين البلدان المتلقية الرئيسية، شهدت البرازيل تراجعًا طفيفًا بنسبة 2%، رغم زيادة التدفقات إلى القطاع الأولي بنسبة 86%، وتراجعت التدفقات إلى كل من شيلي والأرجنتين بنسبة 29% و 25%، لتبلغ 2 مليار دولار و9 مليارات دولار لكل منهما على التوالي، بسبب تراجع التدفقات إلى قطاع التعدين، وانخفضت كذلك التدفقات إلى بيرو بنسبة 17% لتبلغ 10 مليارات دولار. في حين ازدادت التدفقات

[1] Opict, p: 06.

إلى كولومبيا بنسبة 8% لتبلغ 17 مليار دولار، بفضل عمليات الاندماج والاحتياز عبر الحدودية في القطاعين الكهربائي والمصرفي بشكل رئيسي.

وازدادت التدفقات إلى أمريكا الوسطى ومنطقة بحر الكاريبي (بإستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 64% لتبلغ 49 مليار دولار، يرجع جزء كبير منها إلى صفقة احتياز الأسهم المتبقية في شركة (Grupo Modelo) من جانب شركة البرية البلجيكية (AB InBev) بمبلغ 18 مليار دولار، وسجلت زيادة كذلك زيادة التدفقات الوافدة إلى المكسيك بأكثر من الضعف لتبلغ 38%، (61 %) وكوستاريكا (14%) ونيكاراغوا.

وإنحسرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (بإستثناء المراكز المالية الخارجية) بنسبة 31% لتبلغ 33 مليار دولار، بسبب توقف عمليات الاحتياز في الخارج وطفرة تسديد أقساط القروض من الفروع الأجنبية إلى الشركات عرب الوطنية الأم البرازيلية والتشيلية[1].

المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للدول العربية

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة لها أهمية كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني سواء للدول النامية أو المتقدمة، وفيما يلي نستعرض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية والصادر منها.

الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون مليار، و4.6% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4% عام 2000 إلى 6.8% عام 2009 وهو أعلى مستوى لها تراجعت مرة أخرى إلى 3.2% عام 2013[2].

---

[1] تقرير الاستثمار العالمي، الاونكتاد، **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إقليميا**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org/، على الساعة: 20:48، بتاريخ: 2016/02/09، ص: 2.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:73.

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي كشفت البيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي عن تراجع كبير في حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول العربية من 22.8 مليار دولار عام 2012 إلى 5.7 مليارات دولار فقط عام 2013، وذلك بعدما شهدت تلك التدفقات تذبذباً واضحاً خلال الفترة 2003-2013.

والجدول التالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعامي 2013 و2014:

جدول رقم(1-3): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال (2013-2014)

الوحدة: الميلون دولار

الدولة	قيمة التدفقات الواردة لعام 2013	قيمة التدفقات الواردة لعام 2014	الحصة من الإجمالي لعام 2014 (%)	نسبة التغيير (%)
الامارات	10.488	10.066	22.9	-4
السعودية	8.865	8.012	18.3	-10
مصر	4.192	4.783	10.9	14
العراق	5.131	4.782	10.9	-7
المغرب	3.298	3.582	8.2	9
لبنان	2.880	3.070	7.0	7
الأردن	1.747	1.760	4.0	1
الجزائر	2.661	1.488	3.4	-44
السودان	1.688	1.277	2.9	-24
سلطنة عمان	1.626	1.180	2.7	-27
تونس	1.117	1.060	2.4	-5
قطر	-840	1.040	2.4	244
البحرين	989	957	2.2	-3
موريتانيا	1.126	492	1.1	-56
الكويت	1.434	486	1.1	-66
جيبوتي	286	153	0.3	-47
فلسطين	176	124	0.3	-30
الصومال	107	106	0.2	-1
ليبيا	702	50	0.1	-93
اليمن	-134	-578	-1.3	-332
سوريا	-	-	-	-
الإجمالي العربي	47.539	43.892	100	-8

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:74.

وقد تواصل خلال العام 2014 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الامارات بقيمة 10.1 مليارات دولار وبحصة 23%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18.3%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4.783 مليارات دولار وبنسبة 10.9% من الاجمالي العربي، ثم حل العراق رابعاً بقيمة 4.782 مليارات دولار وبحصة 10.9%، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.85 مليارات دولار وبنسبة 8.2%.

الفرع الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 37 مليار دولار عام 2013 إلى 33.4 مليار دولار عام 2014، ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 2.5% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار، و7.1% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار، ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014.

أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 215 مليار دولار بنهاية عام 2014، ومثلت أرصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1% من الإجمالي العالمي البالغ 26 تريليون دولار.

وكانت دول الخليج وليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للأرصدة الصادرة من المنطقة بنسبة 93.2% بنهاية عام 2014، حيث تصدرت الامارات بقيمة 66.3 مليار دولار وبحصة 26.4% تلتها السعودية بقيمة 44.7 مليار دولار وبحصة 17.8% ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 36.5 مليار دولار وبحصة 14.6% ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 35.2 مليار دولار وبحصة 14% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 20.4 مليار دولار وبحصة 8.1% ثم لبنان سادساً بقيمة 12.6 مليار دولار وبحصة 5%[1].

والجدول التالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية لعامي 2013 و2014:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:79.

الجدول رقم (1-4): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال (2013-2014)

الوحدة: المليون دولار

الدولة	قيمة التدفقات الصادرة لعام 2013	قيمة التدفقات الصادرة لعام 2014	الحصة من الاجمالي لعام 2014 (%)	نسبة التغير (%)
الكويت	16.648	13.108	39.2	-21
قطر	8.021	6.748	20.2	-16
السعودية	4.943	5.396	16.1	9
الامارات	2.952	3.072	9.2	4
لبنان	1.962	1.893	5.7	-4
سلطة عمان	1.384	1.164	3.5	-16
ليبيا	1.962	940	2.8	422
المغرب	332	444	1.3	34
مصر	301	253	0.8	-16
العراق	227	242	0.7	6
الأردن	16	83	0.2	433
اليمن	73	73	0.2	0
تونس	22	39	0.1	83
موريتانيا	4	4	0.0	0
فلسطين	-48	-32	-0.1	33
البحرين	1.052	-80	-0.2	-108
الجزائر	117	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-
الإجمالي العربي	37.016	33.427	100	-10

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص:79

تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال المباشرة لعامي 2013 و2014 بقيمة 16 مليار دولار و13 مليار دولار على التوالي، تلتها قطر بقيمة 8 مليار دولار عام 2013 و 6.7 مليار دولار عام 2014، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربياً عام 2013 بقيمة 4.9 مليار دولار و5.4 مليار دولار في 2014، ثم الامارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليار دولار في نفس العام 2014، أما فلسطين فقد شهدتا تدفقات سلبية في 2013 و2014 في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال سنة 2014.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنه قد أعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة في السنوات الأخيرة، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لإقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والإنفتاح الاقتصادي، و قد تجلى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و محدّداته وهذا ما يؤكد حقيقة أنه ظاهرة إقتصادية معقدة الجوانب إلا أنه من جانب أخر تبين التوافق بين جميع المفكرين الاقتصاديين على أنه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.

وعندئذ يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، وأيضا يوجد العديد من الدوافع التي تجعل الدولة المضيفة تستقطب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك أيضاً العديد من الدوافع حيث تجعل المستثمر الأجنبي يستثمر في الخارج.

ويوجد العديد من النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ركزت معظم هذه النظريات على هيكل وظروف السوق سواء الدولي أو سوق البلد المضيف للاستثمار في إنجاز استثمارات مباشرة في الخارج، و منها ما ركزت على المنظمة والحماية والموقع.

وفي الأخير ختمنا هذا الفصل بأبرز الآليات والسياسات الحديثة للجذب الاستثمار الأجنبي، والمنصوص عليها في تقرير منظمة الأمم المتحدة للاستثمار العالمي (الأونكتاد) سنة 2012، وتطرقنا أيضاً إلى اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إقليمياً، وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للدول العربية بصفة عامة، وبما أن هذه الدراسة حول الجزائر والسعودية وقطر هذا ما يدفع إلى التغلغل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول بصفة خاصة طيلة فترة الدراسة وتحليله، ودراسة المناخ الاستثماري فيها، ومدى قدرة هذه الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل القادم.

تمهيد:

تواجه الدول النامية تحديات تنموية متزايدة تتطلب مواجهتها البحث عن مصادر تمويل كافية كانت داخلية أم خارجية، وبسبب المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها أغلب البلدان النامية في ظل شح الموارد المحلية، تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت هدفا أساسياً لكل الدول للاستفادة منها في تحسين أوضاعها المحلية شرط توفير مناخ إستثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية بالنشاط بأقل المخاطر والتكاليف مع تحقيق أفضل المكاسب لها وللبلد المضيف.

وإستجابة لمتطلبات المؤسسات المالية الدولية ومن أجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد الجزائري والقطري والسعودي وإيجاد مصادر دخل بديلة للمحروقات، إضطرت كل من السعودية والجزائر وقطر بوضع إصلاحات إقتصادية أبرزها القواعد القانونية، ومراسيم تنفيذية لترقيتهم، والسير في مسار التنمية، وتحسين الأداء الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والزيادة في نسب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر إليها، وعملت من أجل تحقيق هذا الهدف على تحسين مكونات المناخ الاستثماري بأبعاده المتعددة لإقناع المستثمرين الأجانب بإقامة مشاريعهم الاستثمارية في بلدانهم.

وفي هذا الفصل سيتم دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر من خلال الإشارة إلى أهم التشريعات التي وضعها كل من هذه البلدان، وحجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، وبعد ذلك سيتم تقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليهم، من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية لنرى أي التجارب من تجارب كل من الجزائر والسعودية وقطر أفضل.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: أهم التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقطر والسعودية.**
- **المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الثلاث وإتجاهها القطاعي**
- **المبحث الثالث: موضع الجزائر والسعودية وقطر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار.**

المبحث الأول: أهم التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقطر والسعودية

لقد شهد الاقتصاد الجزائري والسعودي والقطري عدة تحولات وتغييرات أملتها الظروف التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية، وسوف نتناول من خلال هذه المبحث أهم التشريعات التي وضعتها هذه الدول من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وضمن هذه التشريعات حوافز وإمتيازات للمستثمر الأجنبي المباشر:

المطلب الأول: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من المبادئ المشجعة التي تضمنها قانون الاستثمارات لسنة 1993، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والأهداف التي سطرتها الدولة، وأمام هذا الوضع فقد قامت السلطات سنة 2001 بإصدار قانون جديد يهدف إلى تطوير الاستثمارات، إذ أن هذا القانون لم يأت بمفاهيم جديدة، إنما قام بتعزيز المبادئ التي كرسها قانون 1993، كما أكمل أيضا أمر 06-08 المعدل والمتمم له النقائص التي كانت تشوب بعض نصوصه[1].

أولاً: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001*

جاء في المادة 04 من الأمر01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة."

يتضح من خلال هذا النص تأكيد المشرع على مبدأ حرية الاستثمار الذي كرسه دستور 1996 وتجسد هذا المبدأ في الأمر بفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بدون استثناء.

إضافة إلى المادة 01 منه التي جاءت بأن النشاطات المفتوحة للاستثمار هي النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا التي تنجز في إطار منح الرخصة والامتياز، ولكنها لم تذكر التخصيص الذي كان في المادة 01 من مرسوم 93-12، فأصبح بذلك الاستثمار الأجنبي يشمل الاستثمارات المنشئة، المنمية للقدرات، المعيدة للتأهيل أو الهيكلة، كما أضاف الأمر أيضا الاستثمار في إطار الخوصصة حيث نص على أنها تكون في شكل مساهمة في رأسمال المؤسسة في صورة مساهمات نقدية أو عينية.

---

[1] القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com ، على الساعة: 16:17، بتاريخ :2016/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص: 1.

*الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد: 47.

وبالتالي فإن هذا الأمر ألغى مفهوم القطاعات الاستراتيجية الذي كان سائداً في قوانين الاستثمار السابقة*، ويظهر هذا جلياً من خلال القوانين الاقتصادية الجدية التي فتحت الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الخاصة، منها[1]:

- فتح قطاع المناجم بموجب قانون 01-10 المؤرخ في 2001/07/10.
- النقل الجوي بموجب قانون 98-06 المؤرخ في: 1998/06/27 المتعلق بالطيران المدني المعدل بقانون: 05-2000.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية بقانون 03/2000 المؤرخ في: 2000/08/05.

إلا أن هذا المبدأ لا يطبق على إطلاقه إنما جعل ممارسته مشروطة بمراعاة التشريع الذي يتكفل بمهمة سير وتنظيم ممارسة هذه الحرية، ونتيجة لذلك فإن لحرية الاستثمار قيود متعلقة بطبيعة النشاط وأخرى بصفة المستثمر.

فمن حيث طبيعة النشاط فإن المادة 04 السالف ذكرها تنص على مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة والبيئة.

فالنشاطات المقننة هي نشاطات حرة لا يمكن إعتبارها لا ممنوعة ولا مخصصة صراحة، إنما تتدخل الدولة فيها بمنح ترخيص مسبق من أجل ممارستها والهدف من ذلك هو حماية الصحة والأمن العام والبيئة بإعتبارها معرضة للمخاطر بسبب هذه النشاطات ومن بينها: إستيراد البضائع، النشاطات الصيدلانية، البنوك والمؤسسات المالية، رمي النفايات الصناعية أو تحويلها.

وكذلك بعض القطاعات الاستراتيجية التي تنظمها بعض النصوص المتفرقة فهي محتكرة فقط للدولة ولا يمكن مطلقا فتح استثمار أجنبي فيها مثلا، صنع وإستيراد التبغ والكبريت ، صنع المتفجرات وعتاد التسليح.

---

*أهم هذه القوانين والمراسيم:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64: جاء هذا المرسوم من أجل توفير بيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب وإستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المتخلفة حكراً في القطاع الخاص.
- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39: ويشمل هذا القانون جوانب عديدة من الاصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
- قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35: ونص هذا القانون تحديد دور القطاع الخاص في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة التجارة والخدمات.
- قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، الجريدة الرسمية، رقم 180: والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، ونقل التكنولوجيا، توفير مناصب الشغل.

[1] القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com ، على الساعة: 20:45، بتاريخ :2016/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص: 1.

أما فيما يخص صفة المستثمر فرغم تأكيد أمر 01-03 على مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين كل المستثمرين سواء كانوا خواص أو عامين أو أجانب، إلا أن حقيقة النصوص تثبت وجود فروق ومساس بهذا المبدأ مثلاً: أنه لا يمكن لشخص أن يكون مسيرا أو مديراً لشركة تحظى بنشاط الحراسة أو نقل الأموال أو المنتجات الحساسة إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق، ويشترط لمنحه أن يكون المستثمر حائزاً على الجنسية الجزائرية الأصلية وليس المكتسبة.

كما أنه كثيراً ما يفضّل المستثمر الأجنبي عن الوطني في القطاعات الاستراتيجية خاصة في قطاع المحروقات، فالدولة أوكلت مهمة تسيير هذا القطاع إلى المؤسسات العمومية الوطنية وينص المشرع صراحة على اشتراك الأشخاص المعنوية الأجنبية دون الوطنية نظراً لتوفرها على الإمكانيات والخبرات، كما تختلف معاملة المستثمر الأجنبي الذي توجد بين الجزائر ودولته إتفاقية، أي لهم نوع من المعاملة التفضيلية مقارنة مع مستثمري الدول الذين ليست للجزائر اتفاق معها[1]. (أنظر الملحق رقم 1)

ثانياً: مرسوم تنفيذي رقم 13-320 مؤرخ في 26 سبتمبر 2013

يعتبر هذا المرسوم من التشريعات الحديثة بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضمن هذا المرسوم ما يلي[2]:

- **المادة الأولى**: تطبيقاً لأحكام المادة 4 مكرر (الفقرة 7) من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أولى جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد طرق تمويل المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشراكة.
- **المادة الثانية**: يمكن وضع مساهمة بالحساب الجاري للشركاء تحت تصرف الشركة المنشأة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة وذلك وفق الشروط الآتية:
  - لا يمكن أن تكون هذه المساهمات بأي حال من الأحوال موضوع مكافأة.
  - لا يمكن أن يتجاوز تحويل مساهمات الشركاء الثلاثة (3) سنوات، ابتداءً من تاريخ استلام المبالغ في الحساب وبإقتضاء هذا الأجل، فإنه يجب أن تحول هذه المساهمات إلى رأسمال الشركة وذلك في ظل إحترام التشريع المعمول به.

---

[1] القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com ، على الساعة: 20:57، بتاريخ :2016/04/14، نشر المقال في 2013/11/15، ص: 1.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 2013/09/26، **المتعلق بكيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة**، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 2013/09/29، ص: 4.

❖ **المادة الثالثة:** في حالة اللجوء إلى تمويل محلي، يمكن المؤسسة المنشأة في إطار إستثمار مباشر أو شراكة أن تستفيد طبقاً للتشريع المعمول به، من الضمانات المالية الممنوحة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. (أنظر الملحق رقم 2)

المطلب الثاني: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر

تعتبر التشريعات التي وضعتها دولة قطر من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين من مستوى الاقتصاد الوطني مهمة جداً، وبالفعل تحسن موضعها من بين الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي وفي ما يلي نتطرق إلى أهم القوانين[1] :

أولاً: القانون رقم 13 للعام 2000

يعمل هذا القانون بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي والذي تمّ تعديله ليصبح "**قانون الاستثمار الأجنبي**"، ويتيح هذا القانون إمكانية قيام المستثمرين غير القطريين بالاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد القطري وذلك شرط أن تكون نسبة 51% من أسهم رأس المال في المشروع مملوكة من قبل شخص قطري قانونياً كان أم طبيعياً، ولا يسمح عادةً بالاستثمار الأجنبي في الأنشطة المصرفية والتأمينية (إلا بموجب قرار وزاري أو في حال كانت هذه الأنشطة تندرج في إطار منطقة حرة قابلة للتطبيق)، ولا في وكالة تجارية أو أنشطة عقارية وعلى الرغم من ذلك، فثمّة بعض الاستثناءات فيما يتعلّق بقطاع العقارات حيث يتم إتاحة الأراضي الضرورية للمشاريع الاستثمارية التي توافق عليها الحكومة، ومن أجل إتمام هذا الدور على الوجه الأكمل، أصدرت الغرفة دليلاً مفصّلاً لمساندة المستثمرين والمقاولين المعنيين بالقيام بأي عملية تجارية. ويتمّ التنازل عندما يكون العنصر الأجنبي في ملكية مشروعٍ جديد من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي أو من هيئة قانونية مملوكة بالكامل من قبل إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، في هذه الحالة يحق للمواطن من دول مجلس التعاون الخليجي أو الهيئة القانونية الآنف ذكرها أن تملك حتى 50% من أسهم رأس المال في المشروع القطري الجديد إلى جانب نظيرٍ قطري يملك الحصة المتبقية من رأس المال، وتحقيقاً لأهداف هذا القانون، يقيد الشخص القانوني القطري بهيئة مملوكة بالكامل من قبل مواطن قطري وعلى صعيدٍ آخر، فإن المعنيين باستثناءات قوانين التملك الأجنبي هم الشركات الأجنبية أو الأفراد الأجانب الذين يحصلون على قرار من وزير الأعمال والتجارة بشأن

[1] رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، **معلومات اقتصادية عن دولة قطر**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.assecaa.org/Arabic.htm ، على الساعة: 17:54، بتاريخ: 2016/04/15، ص: 1.

ممارسة الأعمال في قطر، ويمثلون هيئة مملوكة من جهة أجنبية بالكامل عليه، ويشترط لمنح هذا الاستثناء أن تندرج أعمال هذه الشركات في أحد القطاعات الاقتصادية التالية[1]:

- الزراعة والصناعة
- الصحة
- التعليم
- السياحة
- تنمية الموارد الطبيعية واستخداماتها
- أعمال الاستشارات الفنية والمعلوماتية
- الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وخدمات التوزيع
- الطاقة والتعددين، وذلك شرط أن تتوافق هذه المشاريع مع خطط التنمية بدولة قطر

بالإضافة إلى ما سبق، تمنح الأفضلية للمشاريع التي من المحتمل أن تحقّق الاستخدام الأفضل للمواد الخام المحلية والمصانع التي يتم إنشائها لتصدير السلع والخدمات وإطلاق منتجات جديدة أو استخدام تكنولوجيات حديثة، إضافة إلى المشاريع التي تهدف إلى جذب خبراء عالميين في الصناعة إلى قطر أو الذين سيدرّبون ويؤهلون مواطنين.

ثانياً: القانون رقم 25 للعام 2004

سن هذا القانون في أغسطس 2004 حول مكافحة التستر على ممارسة غير القطريين للأنشطة التجارية والاقتصادية والمهنية بالمخالفة للقانون والذي يطلق عليه "**قانون الكفالة**"*، حيث يمنع هذا القانون المواطنين غير القطريين من تنفيذ أي "أعمال تجارية أو إقتصادية أو مهنية خارج القطاعات التي يسمح لهم بالعمل ضمنها بموجب القوانين السارية المفعول" ويعتبر من غير القانوني قيام أي شخص قطري قانوني أو طبيعي بـ "**التستر**" على أنشطة الأعمال التي يقوم بها أي شخص غير قطري والتي من شأنها أن تمكّن هذه الأخير من القيام بأعمال تجارية أو إقتصادية أو مهنية تنتهك القوانين السارية، بالإضافة إلى ما سبق يشمل "التستر" أي مساندة يقدّمها

[1] رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، **معلومات اقتصادية عن دولة قطر**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.assecaa.org/Arabic.htm ، على الساعة: 21:14، بتاريخ: 2016/04/15، ص: 1.

*وتنص المادة الرابعة من قانون الكفالة على عدم جواز دخول الوافد لغرض العمل، إلا بموجب عقد عمل مبرم، مع مستقدمه، وفقا للشروط والضوابط المقررة قانونا، كما حظر القانون التنازل عن سمات الدخول التي تصدرها الجهات المختصة بالدولة للغير، وأجاز القانون بموافقة صاحب العمل والجهة المختصة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية انتقال الوافد للعمل إلى صاحب عمل آخر قبل انتهاء مدة عقد العمل، كما أجاز الانتقال فور انتهاء مدة عقد العمل محدد المدة أو بعد مضي خمس سنوات على اشتغاله مع صاحب العمل إذا كان العقد غير محدد المدة.

فريق قطري لآخر غير قطري لصالح الفريق القطري أو غير القطري أو الاثنين معاً، قد ينتج عن مخالفة قانون الكفالة عقوبات مشدّدة تشمل السجن أو فرض غرامة بالإضافة إلى مصادرة أي أموال ناتجة عن الأعمال المغطاة تحقيقاً لحقوق أي طرف ثالث، وإلى جانب ما سبق، قد تطال العقوبات تعليق تصاريح الأعمال أو سحبها وإلغاء السجل التجاري وإغلاق مقر العمل، فمن أجل ممارسة الأعمال بأسلوب قانوني في قطر وعلى أساس منتظم، يتوجب على المستثمرين الأجانب تأسيس كيان قانوني لهم في الدولة عبر أحد الخيارات المتوفرة لذلك، نحن نقدّم في الدليل الحالي بعض المعلومات الرئيسية التي يجب أن يكون المستثمرون المحتملون على اطّلاعٍ عليها لدى التخطيط لممارسة الأعمال في قطر، وتشمل هذه المعلومات الوسائل المتوفّرة للمستثمرين الأجانب والقواعد القانونية العامة، تأسيس كيان قانوني في قطر يمكن تصنيف الوسائل المتوفّرة لتأسيس الأعمال على الشكل التالي[1]:

تأسيس هيئة قانونية بموجب قانون الشركات التجارية رقم 5 للعام 2000 (قانون الشركات).

تأسيس فرع أجنبي وفقاً للمادة 3 من قانون الاستثمار الأجنبي (فرع أجنبي).

تأسيس مناطق مالية وتكنولوجية (مركز قطر المالي وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر).

المطلب الثالث: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

صدر قانون الاستثمار الأجنبي الجديد بمرسوم ملكي في ابريل 2000، وهو يتيح مزايا عديد للمستثمرين الأجانب في المملكة بينها تخفيض الضرائب على الأرباح إلى 30% وملكية المستثمرين الأجانب لشركاتهم وكفالتهم للعاملين معهم[2].

- **المادة الأولى**: يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:
  - ✓ **المجلس**: المجلس الاقتصادي الأعلى.
  - ✓ **مجلس الادارة**: مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
  - ✓ **الهيئة**: الهيئة العامة للاستثمار.
  - ✓ **المحافظ**: محافظ الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس الادارة.
  - ✓ **المستثمر الأجنبي**: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.

---

[1] غرفة قطر، مقال بعنوان: "**الاستثمار في قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://qatarchamber.com/2798?lang=ar، على الساعة: 18:22، بتاريخ: 2016/04/16، نشر هذا المقال في 2015/08/26، ص: 1.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **قوانين الاستثمار في السعودية**، الكويت، 2009، ص: 1.

- ✓ **الاستثمار الأجنبي**: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.
- ✓ **رأس المال الأجنبي**: يقصد به في هذا النظام-على سبيل المثال وليس الحصر- الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر الأجنبي[1]:
  - ➢ النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.
  - ➢ أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع أو إقامة مشاريع جديدة.
  - ➢ الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الانتاج ذات الصلة بالاستثمار.
  - ➢ الحقوق المعنوية كالترخيص وحقوق الملكية الفكرية، والمعرفة الفنية والمهارات الادارية وأساليب الانتاج.
  - ➢ منشآت السلع: المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).
- ✓ **منشآت الخدمات**: مشروعات الخدمات والمقاولات.
- ✓ **النظام**: نظام الاستثمار الأجنبي.
- ✓ **اللائحة**: اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

❖ **المادة الثانية**: مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات، يصدر للاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة، ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة، وإذا مضت المدة المحددة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر.

إذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسبباً، ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقاً لما تقضي الأنظمة.

❖ **المادة الثالثة**: يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

❖ **المادة الرابعة**: مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة.

❖ **المادة الخامسة**: يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها للعمل طبقاً للأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين التاليتين:

- ✓ منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.
- ✓ منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **قوانين الاستثمار في السعودية**، الكويت، 2009، ص: 2.

ويتم تحديد الشكل القانون للمنشآت طبقاً للأنظمة والتعليمات.

المادة السادسة: يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.

- **المادة السابعة:** يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته، أو فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشآت للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
- **المادة الثامنة:** يجوز للمنشآت الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً "**لأحكام تملك غير السعوديين للعقار**"*.
- **المادة التاسعة:** تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشآت المرخص لها.
- **المادة العاشرة:** توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والايضاحات والاحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والاجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.
- **المادة الحادية عشرة:** لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي كما لا يجوز نزع ملكيتها كلياً أو جزئياً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادلاً وفقاً للأنظمة والتعليمات.
- **المادة الثانية عشرة:** وتنص على التالي[1]:

➢ تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابياً عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تتناسب وإزالة المخالفة.

➢ مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

- حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **قوانين الاستثمار في السعودية**، الكويت، 2009، ص: 3.

*هذا قانون يخص غير السعوديين في تملك العقار ويتكون من ثمانية مواد وصدر بقرار مجلس الوزراء رقم (89) المؤرخ في 1421/4/8 هـ، وأبرز مادة فيه هي المادة الأولى وتنص على أنه يجوز للمستثمر غير السعودي من الأشخاص ذوي الصفة الطبيعة أو الاعتبارية المرخص له بمزاولة أي نشاط مهني أو حر أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط، ويشمل العقار اللازم لسكنه وسكن العاملين لديه، وذلك بعد موافقة الجهة التي أصدرت الترخيص. كما يجوز استئجار العقار المشار إليه مع مراعاة ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام، وإذا كان الترخيص المشار إليه يشمل شراء مبان أو أرض لاقامة مبان عليها واستثمارها بالبيع أو التأجير فيجب ألا تقل التكلفة الإجمالية للمشروع أرضاً وبناءً عن ثلاثين مليون ريال، ويجوز لمجلس الوزراء تعديل هذا المبلغ .كما يشترط أن يتم استثمار ذلك العقار خلال خمس سنوات من ملكيته.

- فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسمائة ألاف ريال سعودي.
- إلغاء ترخيص المستثمر الأجنبي.

➢ تطبق العقوبات المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه بقرار مجلس الإدارة.

➢ يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقاً لنظامه.

❖ **المادة الثالثة عشرة:** مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها:

➢ تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

➢ تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة بإستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام ودياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة.

❖ **المادة الرابعة عشرة:** تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات.

❖ **المادة الخامسة عشرة:** يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها.

❖ **المادة السادسة عشرة:** لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام، ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه.

❖ **المادة السابعة عشرة:** تصدر الهيئة اللائحة وتنشر في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها[1].

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **قوانين الاستثمار في السعودية**، الكويت، 2009، ص: 4.

المبحث الثاني: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول الثلاث وإتجاهها القطاعي

ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقاً بطبيعة المناخ الاستثماري الذي توفره الدول المضيفة، والذي يحدد حجم التدفقات المنسابة إليها وإمكانية الاستفادة منها محلياً في تحسين أوضاعها الداخلية، وعليه يمكن أن يكون هذا المناخ عنصر جذب فتزداد التدفقات الاستثمارية بتحسنه أو تتراجع بتدهور مختلف مكوناته، وفي هذا المبحث سنحلل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإتجاهاته حسب التوزيع القطاعي كل من هذه الدول.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وإتجاهها القطاعي

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً جيداً لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وبالرغم من الجهود والاصلاحات (التشريعات) التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي، ومع ذلك فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية بقي دون مستوى طموحات صناع القرار في الجزائر وخاصتاً في مجال المحروقات.

أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مرحلتين أساسيتين تميزت الأولى (فترة التسعينيات) بأحجام ضئيلة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار[1].

كان من أولى ثمرات هذا التوجه الجديد اعتماد الجزائر لقوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما إنعكس ايجابياً على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى، وشهدت هذه التدفقات منحى تصاعدياً إبتداءاً من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية) كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] جمال بلخباط، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**"، (أطروحه دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014)، ص: 152.

الجدول رقم(2-1): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	1108	1065	634	882	1081	1795	1662	23064
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم التدفقات	2593	2746	2264	2571	1484	1691	1488	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، ص: 14.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 15.

يظهر الجدول رقم (2-1) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 هو1108 مليون دولار ساهمت فيه بشكل خاص بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار لصالح شركة ESPAT الهندية، وصدور قانون تطوير الاستثمار في نفس السنة، ويشهد بعد ذلك ويبلغ مداه في سنة 2009 بحجم تدفقات قدرت بـ 2746 مليون دولار وبشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت الأزمة المالية.

بعد ذلك نزلت هذه التدفقات تحت سقف المليونين دولار في سنة 2012 لتسجل 1484 مليون دولار وبانخفاض 40%عن سنة 2011 وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي، وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر، الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع، أما في سنتي 2013 و2014 نلاحظ تذبذب في التدفقات وقيمته 1691 و1488 مليون دولار على التوالي، وليقدر الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 بـ 23064 مليون دولار.

ولمعرفة حجم الاستثمارات وعدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم وضع هذا الشكل:

الشكل رقم(2-1): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر) في الفترة 2007-2013

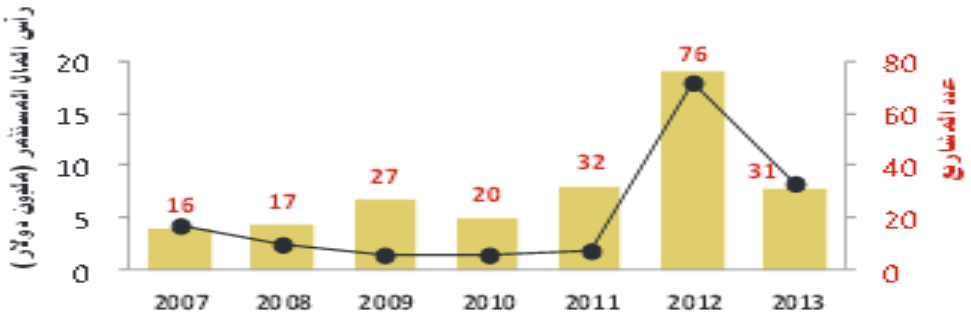

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 14.

الملاحظ من خلال الشكل رقم(2-1) أنه في عام 2007 بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 16 مشروع، وحجم الاستثمارات قدرت بـ 4 مليون دولار، بعد ذلك شهدت تذبذب قليلاً في عدد المشاريع، واستمرار تراجع حجم الاستثمارات، ليبلغ 32 مشروع و2 مليون دولار على التوالي سنة 2011، وثم سجلت قفزت كبير جداً في عام 2012 حيث شهدت تسجيل أعلى قيمة لكل من حجم الاستثمارات وقدر بـ 18 مليون دولار، وعدد المشاريع بلغ 76 مشروع، لتتراجع في 2013 عدد المشاريع وكذلك حجم الاستثمارات.

ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي

ركزت الجزائر من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بغرض إيجاد وسائل تمويلية دولية لنشاطها الاقتصادي، وكان تركيزها الأبرز على قطاع الفلاحي، والأشغال العمومية، والصحة، والصناعة، وإن أبرز القطاعات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو قطاع المحروقات، ولهذا سنركز على هذا القطاع، وبعد ذلك نتعرف على بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى، ونصيب كل واحد منها من الاستثمار الأجنبي المباشر.

والشكل الموالي يبين الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات:

الشكل رقم(2-2): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015

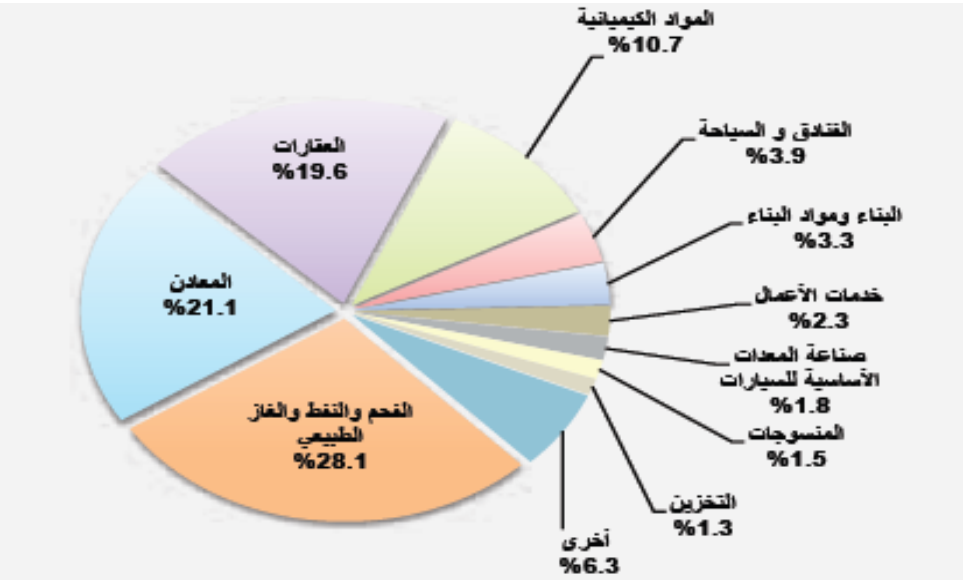

المصدر: المؤسسة العربية للاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 15.

من خلال الشكل رقم(2-2) الملاحظ أن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي كان له نصيب الأسد من الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003-2015 حيث بلغ بـ 28.1%، وقدر عدد الشركات في هذا القطاع 22 شركة و28 مشروع، وكذلك أكثر قطاع تكلفة ورصدت تكلفته بـ 19130 مليون دولار، أما القطاع

الذي يليه هو قطاع المعادن الذي بلغ 21.1%، وهو أكثر قطاعات توفراً لعدد المناصب وسجل في هذه الفترة 16486 منصب، أما قطاع خدمات الأعمال فسجل أكبر القطاعات له شركات ومشروعات بـ 39 شركة و39 مشروع على التوالي، وفي الإجمالي سجل 20.3%، وسجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بـ 306 شركة، 375 مشروع، 93153 وظيفة عمل، 68153 مليون دولار تكلفة. (أنظر الملحق رقم 3)

المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى السعودية وإتجاهها القطاعي

من أجل معرفة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة ومدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد السعودي سنتناول في هذا المطلب حجم تدفقاته الوارد إلى واتجاهاته حسب التوزيع القطاعي.

أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية

إن المملكة العربية السعودية قامت بتنفيذ عدة إصلاحات اقتصادية، وما أنجر عنها من إصدار نظام الاستثمار الأجنبي الجديد وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار، فضلا عن تبني عدة إجراءات لتكييف اقتصادها مع التحديات العالمية مما إنعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بدورها كان لها تأثيرها على عدة مستويات اقتصادية.

والجدول التالي يوضح تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية من دول العالم:

الجدول رقم(2-2): حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية في الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	504	453	778	1942	12097	18293	24319	209333
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم التدفقات	39456	36458	29233	16308	12182	9298	8012	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، ص: 15.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-2) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية سنة 2001 يقدر بـ 504 مليون دولار، لينخفض في العام الموالي 2002 ويبلغ مستواه الأدنى بقيمة 453 مليون دولار، ليرتفع قليلاً سنة 2003 بقيمة 778 مليون دولار، ليستمر بعد ذلك في الصعود ليصل إلى أعلى مستوى له سنة

2008 ليبلغ 39456 مليون دولار، وذلك راجع لنجاعة الحوافز والامتيازات لتشجيع المستثمرين من خلال إنشاء الهيئة العامة للاستثمار سنة 2000، ليستمر بعدها في النزول إلى غاية 2014 ليبلغ 8012 مليون دولار، وسبب هذا النزول الحاد هي الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتليها بعد ذلك الانخفاض الكبير في أسعار النفط والذي يستمر إلى هذه اللحظة، وإجمالي هذه الفترة 2001-2014 يقدر بـ 209333 مليون دولار.

والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات وعدد المشاريع للمملكة العربية السعودية:

الشكل رقم(2-3): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (السعودية) في الفترة 2007-2013

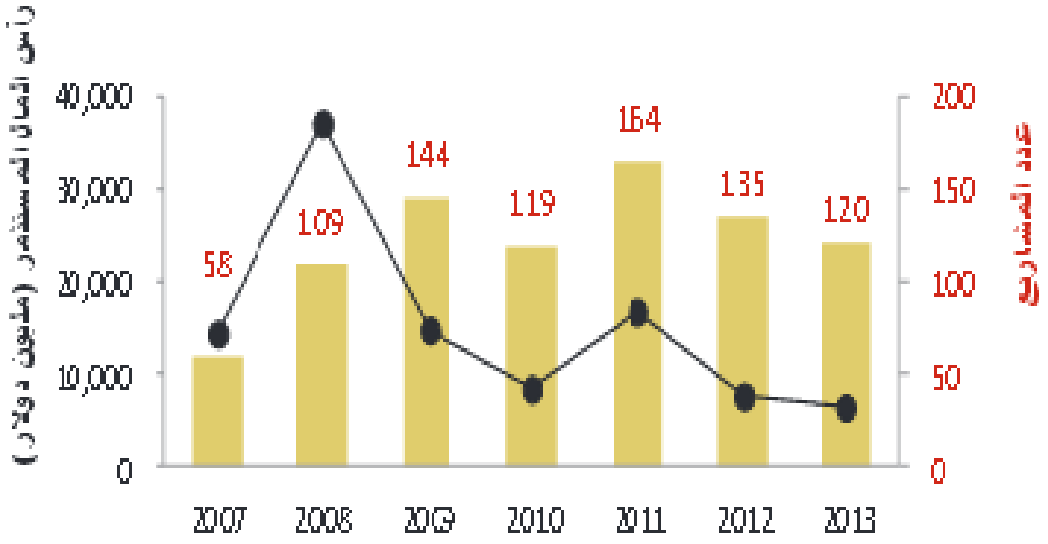

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 15.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2-3) أنه في سنة 2007 كان في المملكة 58 مشروع، وحجم الاستثمارات قدر بـ 13000 مليون دولار تقريباً، بعد ذلك تحسن عدد المشاريع وحجم الاستثمارات (علاقة طردية) في سنة 2008، ليبلغ كل منهما 109 مشروع و38000 مليون دولار على التوالي، وهذه القيمة تعتبر الأعلى خلال الفترة 2007-2013، وهذا نتيجة الاستقرار الاقتصادي وهذا قبل تأثير الأزمة العالمية على رأس مال المستثمر وكذلك الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ومن ثم تراجع في 2009 حجم الاستثمارات بشكل كبير حيث خسر قرابة 25 مليون دولار، لاكن عدد المشاريع استمر في الصعود (علاقة عكسية) ليبلغ في نفس السنة 144 مشروع، ونرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية مست حجم الاستثمارات ولم تأثر في عدد المشاريع بل إرتفعت، ومن سنة 2007 إلى غاية 2013 شهدت تقلبات في كل من حجم الاستثمارات وعدد المشاريع، لاكن بالنسبة لعدد المشاريع شهد أعلى قيمة له وهي 154 مشروع في سنة 2011.

ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي

في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى المملكة العربية السعودية وذلك لإبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات ذاتها من حيث إستقطابها لها، ولقد أثبتت الكثير من البيانات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وجهت في حقيقتها إلى مختلف القطاعات الحيوية فيها، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه تفاوت حجم الاستثمار المباشر الأجنبي سواء من خلال المشاريع، والحصص تفاوتا ملحوظا فيما بين القطاعات الاقتصادية.

والشكل الموالي يوضح ذلك التفاوت الحاصل بين القطاعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

الشكل رقم(2-4): الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015

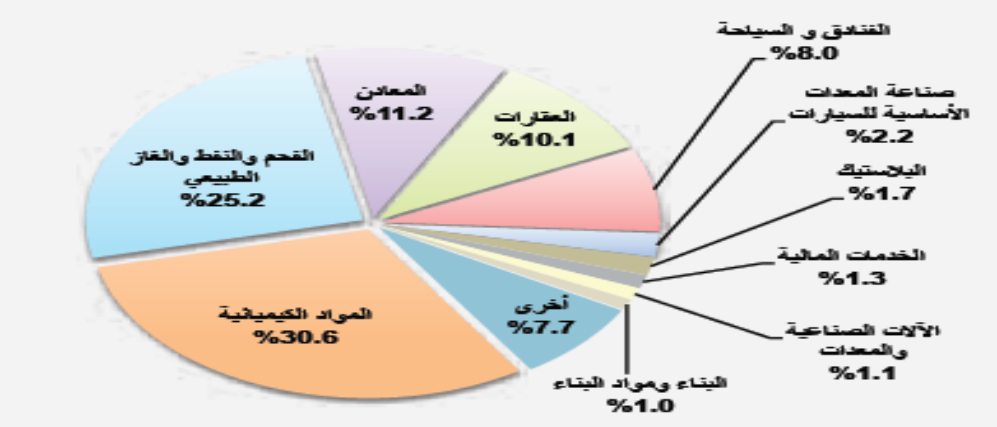

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير المناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015، ص: 127.

من خلال الشكل رقم(2-4) نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية أكثر قطاع مساهمة بـ 30.6%من الإجمالي، وقدرت عدد الشركات والمشروعات بـ 41 و52 على التوالي، وهو أكثر قطاع تكلفة وسجلت تكلفته 46769 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذي بلغت نسبته بـ 25.2%، وهذين القطاعين تابعان إلى قطاع المحروقات، وفي المرتبة الثالثة أتى قطاع المعادن بـ 11.2%، بعد ذلك قطاع العقارات بنسبة 10.1% والذي جاء في الرتبة الأولى في عدد الوظائف الذي وفرها بـ 25581 وظيفة، وبعده تأتي القطاعات الأخرى بنسب أقل، مثل قطاع الفنادق السياحة وقدر نسبته بـ 8.0%، ثم قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات، والبلاستيك، والخدمات المالية هو أكثر القطاعات مشروعات بـ 112 مشروع، الآلات الصناعة والمعدات أكثر القطاعات شركات بـ 81 شركة، وأقل قطاع هو قطاع البناء ومواد البناء بـ 1.0%، وسجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المملكة العربية السعودية في هذه الفترة، 886 شركة، 1184 مشروع، 169200 منصب شغل، والتكلفة قدرت بـ 153059 مليون دولار. (أنظر الملحق رقم 4)

المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة قطر وإتجاهها القطاعي

يعد موضوع تنشيط عجة الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة هدفاً رئيسياً لجميع الدول سوءاً النامية و المتقدمة، لذا تستهدف خطط الحكومات تنمية مختلف أنواع الاستثمار وتدفقات رؤوس الأموال على إختلاف أنواعها وتقسيماتها، ومنه نتكلم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإتجاهاته حسب التوزيع القطاعي لدولة قطر:

أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر

إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2010 بمقدار 0.7 مليار ريال قطري، أي الفرق بين قيمة مخزون الاستثمارات في 2012 (110.5 مليار ريال قطري) وقيمة مخزون الاستثمارات في 2011 (111.2 مليار ريال)، غير أنه قد لوحظ الانتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 وقدر هذا الانتعاش بـ 1.3 مليار قطري، ليسجل بذلك 111.8 مليار ريال في سنة 2013، ما يدل على إرتفاع نسبته 1.2% و0.5% في نهاية عامي 2011 و2012 على التوالي.

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر استهدف مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن أربعة قطاعات إقتصادية رئيسية شكلت 90.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي الوافد في نهاية ديسمبر 2013، وهم قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، قطاع العقارات، قطاع المواد الكيمياوية، الفنادق والسياحة[1].

والشكل التالي يبين أكثر البلدان مستثمرة في دولة قطر في عام 2013:

الشكل رقم(2-5): أهم الدول المستثمرة في دولة قطر في سنة 2013

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2013**، الدوحة، قطر، 2015، ص: 88.

[1] مجلة العرب، مقال بعنوان: "**5 دول إستحوذت على 75% من الاستثمارات الأجنبية في قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://alarab.qa/story/480941/5، على الساعة: 12:14، بتاريخ 2016/04/30، تم نشر المقال في 2015/03/02، ص: 1.

من خلال الشكل رقم(2-5) نرى أنه يوجد العديد من البلدان التي أسهمت في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر، وكما نلاحظ في الشكل أنه يوجد خمسة دول رئيسية إستحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 74.8% في نهاية عام 2013، وهي الولايات المتحدة الأمريكية 34.5%، هولندا 15.3%، فرنسا 10.6%، السعودية 8.1%، ايطاليا 6.3%.

والشكل الموالي يبين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر:

الجدول رقم(2-3): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى قطر في الفترة 2001-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالي
حجم التدفقات	296	624	625	1199	2500	3500	4700	31297
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم التدفقات	3779	8125	4670	*(8681)	327	*(840)	1040	

المصدر: من إعداد الصلبة إعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014، ص: 20.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015، ص: 24.

() * هذا الرمز تعني القيمة التي بين قوسين سالبة

من خلال الجدول رقم(2-3) نلاحظ أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لدولة قطر سنة 2001 قدر بـ 296 مليون دولار، وبعد ذلك استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2007 ليبلغ 4700 مليون دولار، وخلال الفترة 2008-2010 نلاحظ تذبذب في حجم التدفقات، لاكن تبقى سنة 2009 هي أفضل سنة من ناحية حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمته 8125 مليون دولار، وهذا يبين لنا أن قطر لم تتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية، وفي سنتي 2011 و2013 أخذ حجم التدفقات قيمتين سالبتين وذلك راجع إلى مناخ الأعمال القدرات الإدارية في ظل مناخ غير مستقر أمنياً على مستوى الدول العربية التي شهدت بما يسمى بالربيع العربي، ليتحسن بعض الشيء سنة 2014 ليقدر بـ 1040 مليون دولار، ويقدر حجم التدفق الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 بـ 31297 مليون دولار.

وفي ما يلي نوضح عدد المشاريع وحجم الاستثمارات لدولة قطر للفترة 2007-2013 في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-6): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (قطر) في الفترة 2007-2013

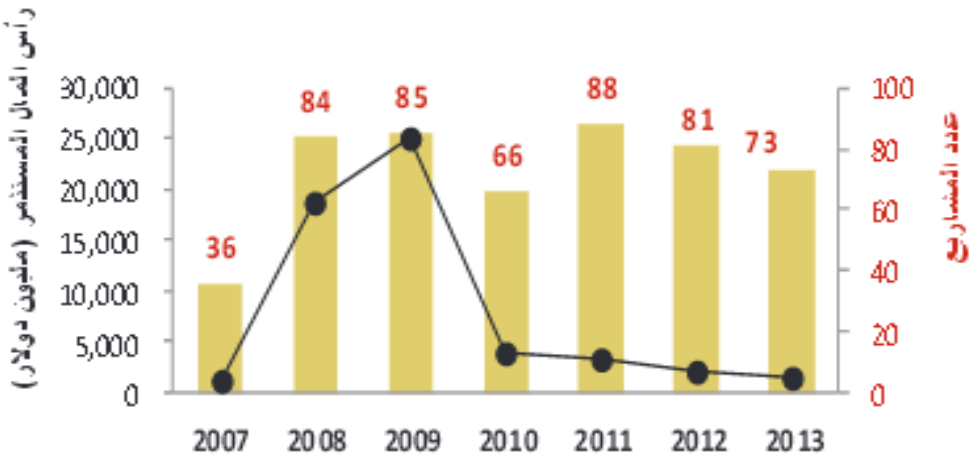

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة**، الكويت، 2014، ص: 20.

من خلال الشكل رقم(2-6) نرى أنه في سنة 2007 كان عدد المشاريع هو 36 مشروع، ورأس مال المستثمر كان في الحضيض بقيمة 1000 مليون دولار تقريبا، ليصعد بعد ذلك من عدد المشاريع وحجم الاستثمارات ليصل قيمتهما في سنة 2009، إلى 85 مشروع و25000 مليون دولار على التوالي، و خلال هذه السنة فإن حجم الاستثمارات كان في أعلى قيمة له خلال الفترة 2007-2013، وهذا نتيجة الاصلاحات الاقتصادية بالدرجة الأولى والاستقرار الأمني كذلك، ومن ثم شهدت قطر تقلبات في عدد المشاريع من سنة 2009 إلى غاية 2013، لاكن خلال هذه الفترة في سنة 2011 سجل عدد المشاريع أفضل قيمة له وقدرت بـ 88 مشروع، أما فيما يخص حجم الاستثمارات فإنه شهد من سنة 2009 إلى 2010 نزولاً حاداً جداً ليصل إلى 4000 مليون دولار، وبذلك يخسر قرابة 21 مليون دولار في سنة واحدة، وهذا التراجع سببه الازمة المالية العالمية التي آثرت وبشكل كبير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى دولة قطر، وليستمر في النزول إلى أن وصل سنة 2013 لمبلغ 1000 مليون دولار.

ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر حسب التوزيع القطاعي

يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات للقيم المضافة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد القطري لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما، ومنه نتطرق فيما يلي إلى قطاع المحروقات وأبرز قطاعات خارج المحروقات:

والشكل التالي يبين إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات حسب الأنشطة:

الشكل رقم(2-7): نسبة نمو القطاعات الاقتصادية لقطر خلال (2013-2014)

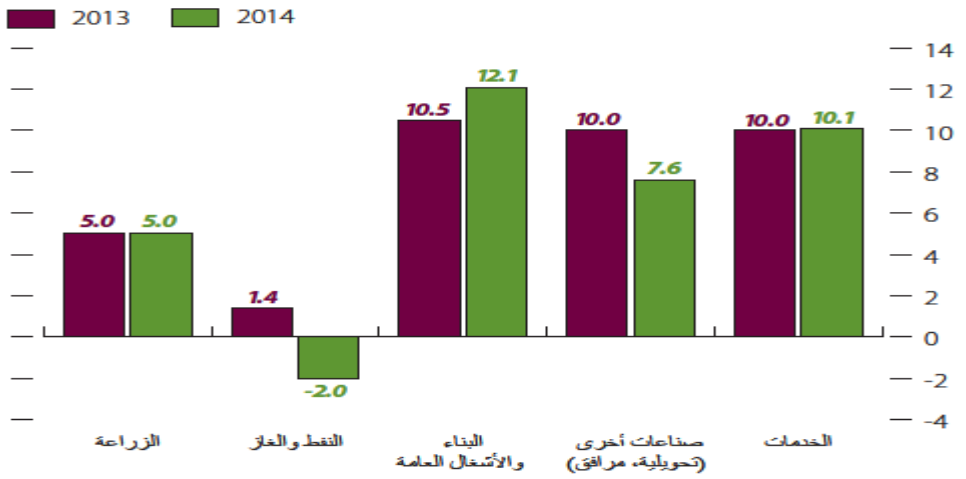

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، ص: 8.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2-7) وفي قطاع الصناعات الأخرى، يبلغ نمو الصناعة التحويلية، الذي يشكل الحجم الأكبر في ناتج قطاع الصناعات الاخرى، بمعدل 10.5 %عام 2013، وتساهم البتروكيماويات وأنشطة التكرير بأكثر من 40% من الإنتاج الصناعي، فيما تشكل المعادن والإسمنت معظم الجزء المتبقي وفي عام 2013، يتوقع أن يؤدي توافر مواد هيدروكربونية إضافية فائضة عن استخدامات أخرى إلى زيادة إنتاج البتروكيماويات والمنتجات المكررة والأسمدة.

ورغم أن نمو هذه المكونات الفرعية الثلاثة يتوقع أن يكون ضئيلاً عام 2014، لا يزال من المتوقع أن ينمو قطاع الصناعة التحويلية ككل بنسبة 7.6 % هذا العام، ويساعد التوسع المحتمل في الطاقة الإنتاجية لقطاع المعادن، وكذلك الزيادة الكبيرة في طلب قطاع البناء على منتجات الاسمنت والمعادن الأخرى.

ونلاحظ أن نشاط البناء أيضاً محركاً مهماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد غير الهيدروكربوني، والذي ينمو بنسبة 10.5 % عام 2013، و12.1 % عام 2014 وستنشط في السنوات المقبلة وتيرة برنامج الإنفاق على تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة في قطر فالحكومة تعتزم الاستثمار بكثافة في البنية التحتية الأساسية، لاسيما النقل، بما في ذلك الطرق العادية والسريعة والمترو والسكك الحديدية .كما يتطلب بناء مراكز صحية ومرافق تعليمية جديدة إنفاقاً كبيراً أيضاً. وستدعم النموَ أيضاً أنشطة البناء للقطاع الخاص التي تركز على المباني السكنية والتجارية، بما في ذلك مراكز التسوق والفنادق ومساكن العمال الجديدة في جميع أنحاء قطر[1].

1 وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014، ص: 8.

وتشير تقديرات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إلى أن إجمالي الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية بين عامي2013 و2018 سيبلغ 158.9 مليار دولار. ويتوقع أن ينمو قطاع الخدمات أكبر مساهم في النمو في عامي2013 و2014 بنسبة 10.0% عام 2013 و 10.1% عام 2014 ، وتشير حسابات فريق وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر إلى أن عدد السكان 1.96 مليون نسمة 2013 سنة، وحوالي 2.2 مليون سنة 2014، وسيخلق الوافدون الجدد المتوقع وصولهم إلى قطر طلباً كبيراً على الخدمات وكذلك على المرافق .ويتوقع أن يتوسع الإنتاج في هذين القطاعين لاستيعاب الطلب الإضافي[1].

والشكل الموالي يبين نسبة إنتاجية العمل في القطاعات التي هي خارج المحروقات حسب معدل النمو السنوي المركب للناتج ومعدل النمو السنوي المركب للعمالة:

الشكل رقم(2-8): نسبة إنتاجية العمل في قطاع خارج المحروقات حسب الأنشطة في الفترة 2006-2012

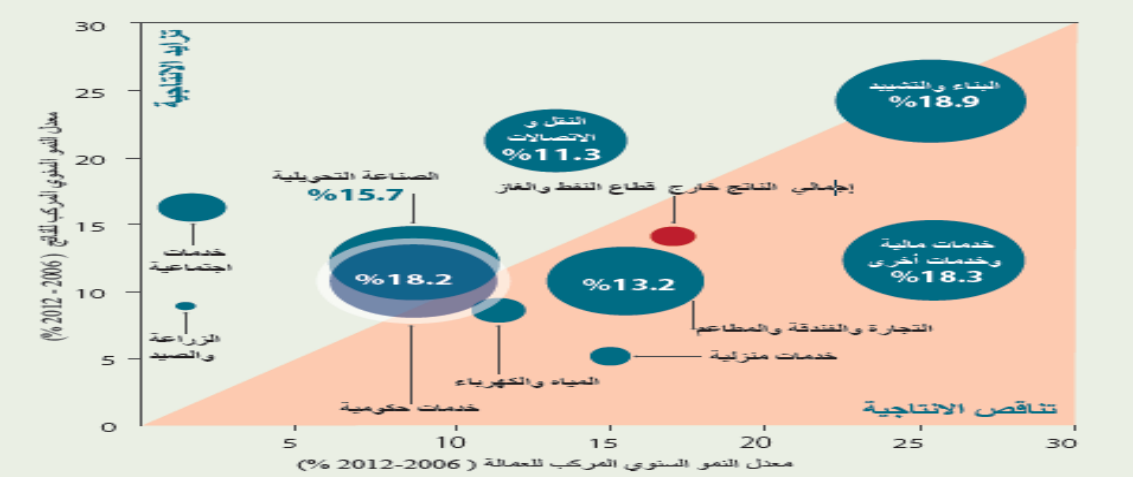

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014، ص: 10.

من خلال الشكل رقم(2-8) نلاحظ أن الفقاعات* بها نسبة إنتاجية العمل خارج قطاع المحروقات للفترة 2006-2012، أن قطاع البناء والتشييد الذي له أكبر نسبة وقدرت بـ 18.9%، وبعده جاء قطاع خدمات مالية وخدمات أخرى بـ 18.3%، يليه مباشرة قطاع خدمات الحكومية بنسبة بلغت 18.2%، ثم يأتي قطاع الصناعات التحويلية بـ 15.7%، وبعده قطاع التجارة والفندقة والمطاعم بنسبة قدرت بـ 13.2%، ثم قطاع النقل والاتصالات بـ 11.3%، وبعد ذلك جاء كل من قطاع الخدمات الاجتماعية، وقطاع المياه والكهرباء، وخدمات المنزلية، والزراعة والصيد والذي يعتبر أقل قطاع خلال هذه الفترة.

[1] وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014، ص: 9.

* كل فقاعة تمثل نشاطاً، وتمثل مساحتها النسبة المئوية(مكتوبة ضمن الفقاعة)لمساهمة هذا النشاط في الناتج الإجمالي خارج النفط والغاز، وبالنسبة للمعدلات التراكمية في الفترة2006-2012.

المبحث الثالث: موضع الجزائر والسعودية وقطر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار

تعتبر المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم مناخ الاستثمار أداة فعالة لتحليل طبيعة بيئة الأعمال ومساعدة المستثمرين على إتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في بلد معين من عدمه، وبعد تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لكل من الجزائر والسعودية وقطر، واتجاهاتها حسب توزيعها القطاعي، سيتم دراسة أبرز المؤشرات المحددة للمناخ الاستثماري فيها، ليتسنى لنا تقييم ومقارنة أي دولة من هذه الدول أفضل من ناحية إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر المخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر الأجنبي سواء كانت ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو مالية وكلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة، في حين أن انخفاض قيمته دلالة على أن البلد المضيف يتميز بإرتفاع درجة مخاطرته، وبه مجموعة من المؤشرات الفرعية سنذكر أهمها :

- مؤشر المركب للمخاطر القطرية؛
- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية؛
- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

أولاً: مؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) * من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) * * منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية، وهي مؤشر تقييم المخاطر السياسية، ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية، يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر، كما يلي[1] :

- من 80 إلى 100 درجة مخاطر منخفضة جداً؛
- من 70 إلى 79.5 درجة مخاطر منخفضة؛
- من 60 إلى 69.5 درجة مخاطر معتدلة؛
- من 50 إلى 59.5 درجة مخاطر مرتفعة؛
- من 00 إلى 49.5 درجة مخاطر مرتفعة جداً.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 156.

*Political Risk Services

** International Country Risk Guide

والجدول التالي يوضح وضع الجزائر والسعودية وقطر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول رقم(2-4): تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في الفترة 2005-2012

وحدة درجة المؤشر: نقطة

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	تصنيف المخاطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضةً	منخفضة	منخفضة
	درجة المؤشر	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72.0	73.3	72.0
السعودية	تصنيف المخاطر	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة جداً
	درجة المؤشر	82.3	81.8	80.0	80.3	73.0	80.3	81.6	81.7
قطر	تصنيف المخاطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة جداً	منخفضة جداً
	درجة المؤشر	79.5	79.5	79.3	78.8	81.3	82.0	82.3	82.5

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص: 64.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2007، ص: 206.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص: 123.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 164.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 156.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص: 55.

من خلال الجدول رقم(2-4) الذي يبين تصنيف كل من الجزائر والسعودية وقطر نلاحظ:

❖ **الجزائر**: نلاحظ أنه خلال فترة 2005-2012 هناك ثبات في تصنيف المخاطر وهي منخفضة وهذا الثبات راجع لعدة عوامل أبرزها الاستقرار السياسي في البلد خلال هذه الفترة وعدم تأثير الازمة الاقتصادية العالمية بشكل كبير على المناخ الاستثماري فيها.

❖ **السعودية**: وحسب تصنيف في الفترة 2005-2008 فإن درجة المخاطر منخفضة جداً وهذا راجع إلى عوامل داخلية متمثلة في الاستقرار السياسي والأمني، والحوافز والتشريعات الجذابة للاستثمار الأجنبي بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وكذلك البنية التحتية المتطورة (شبكة النقل والموصلات، الفنادق.....إلخ).

أما في سنة 2009 فإن درجة المخاطر منخفضة لتصل إلى 73 نقطة، نظراً لتأثر السعودية بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي، لتتحسن خلال سنة 2012 لترجع إلى درجة المنخفضة جداً بتنقيط 81.7.

❖ **قطر**: نلاحظ في الفترة 2005-2008 كان تصنيف المخاطر لدولة قطر منخفضة وتتراوح درجة المؤشر بين 79.5 و78.8، وبعد هذه الفترة تحسن تصنيف ودرجة المؤشر لتصنف قطر ضمن الدول ذات مخاطر منخفضة جداً في الفترة 2009-2012، ويتراوح درجة المؤشر بين 82.5 و81.3، وذلك راجع إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في البلد.

من خلال ما إستعرض وحسب تصنيف مؤشر المركب للمخاطر القطرية وخلال الفترة 2005-2012، أن السعودية أحسن من قطر التي تعتبر قريبة منها وهيا كذلك لها مناخ استثماري مستقر، والجزائر التي تليهم لها تصنيف جيد وهي أيضاً لها مناخ استثماري مستقر لاكن أقل درجة من السعودية وقطر.

ثانياً: مؤشر اليورومني

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس، والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة التي تسجلها من الصفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجعة بأوزان مختلفة هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. وكلما إرتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على إنخفاض مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية[1].

والجدول التالي يوضح تصنيف دول محل الدراسة في مؤشر اليورومني:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص ص: 58-59.

الجدول رقم(2-5): تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر اليوورومني في الفترة 2005-2012

السنوات / البلد	تصنيف المخاطر						
	2005	2006	2007	2008	2009	2011	2012
الجزائر	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	معتدلة	معتدلة
السعودية	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جداً	منخفضة جداً
قطر	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة جداً	منخفضة جداً

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص: 65.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2007، ص: 206.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص: 124.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 261.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص: 58.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-5) الذي يبين تصنيف كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر في لمؤشر اليوورومني نلاحظ:

❖ **الجزائر**: حيث نلاحظ الفترة 2005-2009 قد منح الجزائر درجة مرتفعة من المخاطر، والسبب إرتفاع درجات مخاطر المؤشرات الفرعية وهذا يبين أن الجزائر غير قادرة على سداد قيمة الواردات في موعد الاستحقاق، وبعد ذلك في سنتي 2011 و2012 التصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطر معتدلة ما يؤكد قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية بنسبة قليلة.

❖ **المملكة العربية السعودية**: صنفت في سنة 2005 وفق مجموعة درجة المخاطر المعتدلة، نلاحظ أيضاً خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2009 تحسنت وضعيتها وفق هذا المؤشر وأصبحت من ضمن الدول المنتمية لدرجة المخاطر المنخفضة وفي سنتي 2011 و2012 صنفت في مجموعة دول المخاطر المنخفضة جداً نظراً للظروف الملائمة لمناخ الاستثماري، وهذا ما يساعدها على إستقطاب الاستثمارات الاجنبية.

❖ **قطر**: إن التقرير الصادر من مجلة اليوورومني في الفترة 2005-2009 قد صنفت قطر وفق مجموعة الدول ذات مخاطر منخفضة، والملاحظ أيضاً في سنتي 2011 و2012 تحسنت وضعيتها وفق هذا المؤشر وأصبحت ضمن الدول المنتمية لدرجة مخاطر منخفضة جداً، وهذا جاء من خلال الاجراءات التي إتبعتها من أجل تحسين المناخ الاستثماري فيها.

من خلال ما ذكر نستخلص وحسب مؤشر اليورومني في الفترة 2005-2012، أن السعودية وقطر لهم نفس التصنيف تقريباً، وأنهم ذو مناخ استثماري جيد من أجل إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يخص الجزائر فإن تبقى تتخبط بعيدة عليهم كل البعد حسب هذا المؤشر.

ثالثاً: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 50 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين :مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية سنة 2010[1]، وفيما يلي نبين دليله المؤشر:

- **مجموعة الدرجة الاستثمارية (A)** : وتقسم إلى أربعة مستويات[2] :

A1- البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جداً.

A2- إحتمال عدم السداد يبقى ضعيف جداً، حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل إستقرار أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3- بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة، قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر إنخفاضاً من الفئات السابقة، رغم إستمرار إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4- سجل السداد غير منظم قد يصبح أسوء حالاً، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

- **درجة المضاربة** : يتقسم إلى ثلاثة مستويات :

B- يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة، تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً؛

C- قد تؤدي البيئة السياسية، والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً؛

D– تؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية، والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جداً.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 158.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص: 60.

ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية سنة 2012.

والجدول التالي يبين موضع الجزائر والسعودية وقطر في هذا المؤشر للفترة 2005-2012:

الجدول رقم(2-6): تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر الكوفاس في الفترة 2005-2012

السنوات / البلد	درجة المخاطر							
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4
السعودية	A4	A3	A4	A4	A4	A4	A4	A4
قطر	A2	A2	A2	A2	A2	A2	A2	A2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص: 67.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2007، ص: 206.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص: 127.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 167.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 158.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص: 59.

من خلال الجدول رقم(2-6) الذي يوضح تصنيف مؤشر الكوفاس لكل من الجزائر والسعودية وقطر نلاحظ:

❖ **الجزائر:** من خلال هذه الفترة 2005-2012 لم يتغير وضع الجزائر في هذا المؤشر حيث صنفت ضمن الدرجة الاستثمارية ودرجته في هذه الفترة A4، وهذا يعني أنه سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالا، مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

❖ **المملكة العربية السعودية:** نلاحظ أنها صنفت في الدرجة الاستثمارية من 2005 إلى غاية 2012، وكذلك درجة المخاطرة منخفضة طول هذه الفترة، لاكن درجة سنة 2006 (A3)، تفسر على أنه بروز بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل السداد المنخفض ويصبح أكثر إنخفاضاً، أما في باقي السنوات الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه، تفسر على أن سجل السداد غير منظم وذلك قد يصبح أسوء حالاً مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وإمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً.

❖ **قطر:** من خلال هذا المؤشر وفي الفترة 2005-2012 نرى أن قطر لم تتغير وضعيتها في هذا السنوات حيث صنفت ضمن الدرجة الاستثمارية، ودرجتها في هذا المؤشر هي A2، ما يعني أن احتمال السداد يبقى ضعيف جداً، حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرار، أو بروز سجل المدفوعات لدولة ما.

من خلال ما تطرق إلى نستخلص أن قطر أحسن من الجزائر والسعودية اللتين لهما نفس التصنيف حسب مؤشر الكوفاس في الفترة 2005-2012، وهذا يفسر على أن قطر لها بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة، أما الجزائر والسعودية لهم أوضاع اقتصادية متدهورة.

المطلب الثاني: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الدولية

إن المؤشرات الدولية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيفة للاستثمار التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهناك عديد من المؤشرات في ما يلي سنتطرق لأهمها:

أولاً: مؤشر الأداء والإمكانيات

يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات إستثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات.

والجدول الموالي يبين ترتيب دول محل الدراسة في هذا المؤشر:

الجدول رقم(2-7): ترتيب الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000-2010

السنوات / البلد		ترتيب المؤشر عالمياً						
		2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الجزائر	مؤشر الأداء	119	118	117	128	115	82	102
	مؤشر الإمكانيات	80	66	67	69	71	77	-
السعودية	مؤشر الأداء	131	56	58	54	31	19	29
	مؤشر الإمكانيات	33	32	29	29	27	29	-
قطر	مؤشر الاداء	97	35	47	56	79	21	43
	مؤشر الإمكانيات	23	12	11	8	6	2	-

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

-UNCTAD, **Inward FDI Performance and Potential Index Rankings 1990-2010**, table 28, Geneva, 2011, p: 1.

من خلال الجدول رقم(2-7) الذي يوضح ترتيب كل من الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر الأداء والامكانيات نلاحظ:

❖ **الجزائر**: يتضح أن الجزائر تقع في منطقة الدول ما دون إمكانياتها أي أداء منخفض وبإمكانيات مرتفعة، ومع الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها الجزائر من موارد طبيعية وبنى تحتية وعمالة رخيصة وتحسن في مؤشرات

الاقتصاد الكلي، إلا أن ما قابلها من تدفقات إستثمارية كان محدوداً، وهو ما يؤكد أن هناك عقبات أخرى يجب معالجتها لزيادة نصيب الجزائر من هذه الاستثمارات.

❖ **المملكة العربية السعودية**: حيث احتلت المرتبة 131 عالمياً في مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالمي في سنة 2000، لتقفز بـ 112 رتبة لتصبح تحتل المرتبة 19 عالمياً سنة 2009، وهذا نظراً للاستراتيجيات والتخطيط المحكم خلال الألفية الجديدة والاعتماد على التنويع الاقتصادي من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتتراجع سنة 2010 إلى الرتبة 29.

أما فيما يخص مؤشر الامكانيات فقد احتلت المرتبة 33 عالمياً في سنة 2000، وخلال فترة 2005-2009 يوجد تذبذب طفيف على مستوى الترتيب لتحتل المرتبة 29 في سنة 2009.

❖ **قطر**: إن ترتيب دولة قطر سنة 2000 في مؤشر الأداء 97 عالمياً، والمرتبة 23 في مؤشر الامكانيات، وبهذا تصنف ضمن الدول ذات امكانيات مرتفعة وأداء منخفض، ومن ثم حصل تذبذب في ترتيبها في مؤشر الأداء، وتحسن في مؤشر الامكانيات، إلى غاية سنة 2009 حيث حصلت على الرتبة 21 في مؤشر الأداء و 02 عالمياً في الامكانيات، صنفت في مصاف الدول ذات الأداء المرتفع والامكانيات المرتفعة، وهذا راجع إلى جهود الدولة في تحسين مستوى الأداء وتطوير الامكانيات.

من خلال ما استعرض نستخلص، أن قطر أفضل من السعودية التي تاليها في مؤشر الامكانيات، أما الجزائر بعدهما في هذا المؤشر، وفي مؤشر الأداء السعودية أفضل من قطر والجزائر في السنوات الأخيرة.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي.

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني[1].

ولهذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"، الكويت، 2011، ص: 7.

- مؤشر معززات الكفاءة
- مؤشر عوامل التطوير والإبداع والابتكار

والجدول الموالي يوضح ترتيب وتنقيط الجزائر والسعودية وقطر في هذا المؤشر:

جدول رقم(2-8): ترتيب وتنقيط السعودية والجزائر وقطر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2014.

	السنوات / المؤشرات	2008-2007		2009-2008		2010-2009		2011-2010		2012-2011		2013-2012		2014-2013	
		الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط
السعودية	المؤشر الإجمالي	35	4.55	27	4.7	28	4.75	21	4.95	17	5.2	18	5.2	20	5.1
	المتطلبات أ	39	-	34	5.2	30	5.17	28	5.32	16	5.7	13	5.7	14	5.7
	معززات ك	52	-	45	4.3	38	4.49	27	4.67	24	4.8	26	4.8	27	4.7
	عوامل تطور الإبداع إ	45	-	37	4.1	33	4.15	26	4.41	24	4.6	29	4.5	29	4.3
الجزائر	المؤشر الإجمالي	76	3.9	99	3.7	83	3.95	86	3.96	87	4.0	110	3.7	100	3.8
	المتطلبات أ	39	4.9	61	4.5	61	4.44	80	4.32	75	4.4	89	4.2	92	4.3
	معززات ك	92	3.2	113	3.3	117	3.29	107	3.49	122	3.4	136	3.1	133	3.2
	عوامل تطور الإبداع إ	90	3.2	120	2.8	122	2.88	108	3.04	136	2.7	144	2.3	143	2.6
قطر	المؤشر الإجمالي	38	4.5	26	4.8	22	4.9	17	5.1	14	5.2	14	5.4	13	5.2
	المتطلبات أ	20	5.5	21	5.5	17	5.57	13	5.73	12	5.8	12	6.0	5	6.0
	معززات ك	39	4.4	31	4.5	28	4.47	27	4.67	27	4.7	24	4.9	18	5.0
	عوامل تطور الإبداع إ	55	3.8	35	4.1	36	4.10	26	4.41	26	5.0	16	5.0	14	5.1

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 169.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص:159.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2007-2008), p: 10.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2008-2009), p: 290.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2011-2012), p: 310.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2012-2013), p: 308.

-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2013-2014). P:330.

من خلال الجدول رقم(2-8) الذي يبين وضع السعودية والجزائر وقطر في مؤشر التنافسية العالمي نلاحظ:

❖ **السعودية:** خلال الفترة 2007-2008 هو المرتبة 35 عالمياً وفق المؤشر الاجمالي، والملاحظ أيضاً أنها إحتلت المرتبة 39 عالمياً في المؤشر المتطلبات الأساسية الفرعي والمرتبة 52 عالمياً وفق مؤشر معززات الكفاءة و45 في مؤشر عوام تطوير الابداع والابتكار، وقد تحسنت المملكة العربية السعودية تحسناً ملحوظاً وواضحاً خلال الفترة 2011-2012 واحتلت المرتبة 17 عالمياً وفق مؤشر الاجمالي، إلى أنه في الفترة 2013-2014 ارتفعت بمرتين مقارنتاً بـ 2012-2013 لتحتل الرتبة 20 بتنقيط 51 نقطة وكان التحسن في المؤشرات النوعية لتحتل المرتبة 14 في مؤشر المتطلبات الأساسية بـ 5.7 نقطة، والمرتبة 27 لمعززات الكفاءة ومؤشر الابداع والابتكار كذلك في الرتبة 27.

❖ **الجزائر:** يظهر تقرير التنافسية العالمي لعامي 2006-2007 جاءت الجزائر في المرتبة 76 عالمياً بعدها صنفت في المرتبة 99 في عامي 2008-2009 وبالتالي خسارة 23 مرتبة ما بين الفترتين وكان تراجعاً في تنافسية الاقتصاد الجزائري، وفي فترة 2008-2009 استعادة الجزائر 16 مرتبة لصبح في المرتبة 83 عالمياً، ومن هذه الفترة إلى غاية 2013-2014 حيث تراجعت تنافسية الاقتصاد الجزائري 17 مرتبة حيث جاءت في المرتبة 100.

وقد أرجعها التقرير إلى مجموعة من عوائق تواجه أصحاب المشاريع خلال مزاولتهم لأنشطتهم الاستثمارية في الجزائر كتفشي البيروقراطية (20.5%) وصعوبة الحصول على التمويل (15.7%) وإنتشار الرشوة (11%) بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية واليد العاملة الماهرة (8.1% لكل منها)[1].

ومنه يتضح أن تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي هو نتيجة أساسية للتراجع المسجل في المحاور الرئيسية المكونة لهذا المؤشر وهي المتطلبات الأساسية ومعززات الكفاءة وعوامل التطوير والابتكار.

✓ **المتطلبات الأساسية:** فقد خسرت الجزائر 53 مرتبة بين سنتي 2006-2014 متنقلة من المرتبة 39 إلى المرتبة 92 وقد مس التراجع كل العناصر الفرعية المكونة لهذا المحور.

✓ **معززات الكفاءة:** فقد انتقلت الجزائر من المرتبة 92 إلى المرتبة 133 لتخسر 41 مرتبة بسبب التراجع في كل المؤشرات الفرعية المكونة له خلال فترة 2006-2014.

✓ **عوامل تطور الإبداع والابتكار:** على غرار المحورين السابقين سجلت الجزائر تراجعاً في ترتيبها حيث صنفت في المرتبة 90 لفترة 2006-2007 ، وفي فترة 2013-2014 جاءت في المرتبة 143 حيث خسرت بين الفترتين 53 مرتبة، كان ذلك انعكاساً لتراجع ترتيبها في المؤشرات الفرعية وخاصة **مؤشر الابتكار**. وقد رتبت

[1] World Economic Forum, "**the Global Competitiveness Report**", 2012-2013, p: 88.

الجزائر في أهم مؤشراته الجزئية في مراتب متأخرة كمؤشر القدرة على الابتكار، مؤشر التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي في البحوث والتطوير ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، وتؤكد معطيات هذا المؤشر على التراجع الكبير من مستويات الابتكار والإبداع على مستوى الجامعات ومؤسسات البحث وضعف تحويل مخرجات هذا القطاع من إختراعات إلى منتجات من خلال القطاع الصناعي.

من خلال الجدول يتضح أن تحقيق الجزائر لترتيب مقبول في بعض المؤشرات كمؤشر الاقتصاد الكلي وحجم السوق لم يشفع لها تحقيق مراتب متقدمة في الترتيب العام للمؤشر، وهذا الترتيب يدل على أن مناخ الاستثمار هو حزمة من العوامل التي يجب توفيرها ليكون البلد وجهة استثمارية مقصودة، لذا يجب على الجزائر تحسين وضعها في بعض المؤشرات المهمة كمؤشر تطور الأسواق المالية ومؤشر كفاءة سوق العمل ومؤشري الابتكار والجاهزية التكنولوجية مما يسمح لها بتعزيز تنافسية إقتصادها[1].

❖ **قطر**: الملاحظ في الفترة 2006-2007 إحتلت دولة قطر المرتبة 38 عالمياً في المؤشر الإجمالي، بتنقيط 4.5، وسجلت كذلك المراتب 20، 39، 55، في المؤشرات الفرعية، المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، وعوامل تطوير الإبداع والابتكار على التوالي، ومن ثم بدأت قطر بالتحسن المستمر في المراتب لتصل في الفترة 2013-2014 لتسجل الرتبة 13 في المؤشر الإجمالي، وبذلك تتقدم بـ 25 مرتبة من 2006 إلى غاية 2014، كذلك هذا التقدم راجع إلى التحسن في المؤشرات الفرعية، وهو ما يفسر وجود إصلاحات نوعية جادة في مكونات هذا المؤشر وأهمها الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث سجل مؤشر المتطلبات الأساسية، المرتبة 05 ليتقدم بـ 15 رتبة في هذه الفترة، ومؤشر معززات الكفاءة في الرتبة 18، وتقدم بـ 21 مرتبة، أما في ما يخص مؤشر عوامل تطور الإبداع والابتكار هو أكثر مؤشر من المؤشرات الفرعية تحسن في الترتيب، ليتقدم بـ 41 رتبة وسجل المرتبة 14 في 2013-2014، والتقدم في هذا المؤشر نتيجة الإنفاق على البحوث والتطوير وكثرة الروابط بين النظام التعليمي والمحيط الاقتصادي.

من خلال استعراض ترتيب كل من السعودية والجزائر وقطر خلال الفترة 2006-2014 في مختلف المؤشرات الفرعية والمؤشر الإجمالي للتنافسية العالمية، تبين أن وضع قطر أفضل من السعودية تقريباً في جميع المؤشرات ولو بشكل قليل، أما الجزائر فهي في ترتيب متأخر مقارنة بقطر والسعودية وهذا سببه عدم العمل على تحسين مؤشراتها الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية والتي كانت أحد أسباب هذا التراجع في الترتيب.

[1] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص: 147.

ثالثاً: مؤشر جهازية البنية الرقمية

يصدر مؤشر جهازية البنية الرقمية (Network Readiness Index((NRI)) ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جهازية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشراً فرعياً منها 32 مؤشر، أي بنسبة 45% بيانات كمية وباقي المؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير وهي 138 دولة منها 15 دولة عربية.

ويتكون مؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية، حيث يحتوي كل مؤشر فرعي على 3 أعمدة تتمثل في[1]:

1- **بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات:** وتشمل، بيئات السوق والسياسية والبنية التحتية، والإطار التنظيمي.

2- **مدى جهازية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات:** ويشمل، جهازية الأفراد، جهازية رجال الأعمال، جهازية الحكومة.

3- **مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات:** وتشمل، إستخدام الأفراد، استخدام رجال الأعمال، إستخدام الحكومة.

والجدول الموالي يبين ترتيب الجزائر والسعودية وقطر عربياً وعالمياً في هذا المؤشر:

الجدول رقم(2-9): موضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2006-2011

	السنوات	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
الجزائر	الترتيب عالمياً	88	108	113	117
	الترتيب عربياً	11	14	12	12
	الرصيد	3.38	3.14	3.05	3.17
السعودية	الترتيب عالمياً	48	40	33	38
	الترتيب عربياً	6	4	4	4
	الرصيد	4.07	4.28	4.44	4.30
قطر	الترتيب عالمياً	32	29	30	25
	الترتيب عربياً	2	3	2	2
	الرصيد	4.42	4.68	4.53	4.79

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص: 135.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 159.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص: 152.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2010، ص: 151

من الجدول رقم(2-9) نلاحظ ترتيب الجزائر والسعودية وقطر عالمياً وعربياً ورصيدهم ضمن مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جهازية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة الحاصلة في هذا القطاع ومنه نوضح ما يلي:

❖ **الجزائر**: نلاحظ أن أحسن ترتيب لها في هذا المؤشر كان في الفترة 2007-2008 حيث بلغت ترتيبها العالمي 88، والعربي 11 ورصيدها 3.38، وبعدها تستمر في التراجع في الترتيب العالمي حيث خسرت في الفترة 2007-2011، 29 مرتبة لتصل خلال الفترة 2010-2011 الرتبة 117، وبالنسبة لترتيب العربي 12 في نفس الفترة والرصيد 3.17، وهذا التراجع في الترتيب راجع إلى عدم إهتمام صناع القرار في الجزائر بهذا المجال أو القطاع.

❖ **السعودية**: بالنسبة للفترة 2007-2008 كان ترتيبها 48 عالمياً برصيد 4.07، وفي الفترات التي تاليها كانت عكس الجزائر حيث تحسن ترتيبها بـ 10 مراتب ليصبح خلال الفترة 2010-2011 في الرتبة 38، ورصيدها كذلك تحسن ليبلغ 4.30، أما على الترتيب العربي فإنها احتلت في الفترة 2007-2008 الرتبة 6، وفي الفترة 2008-2011 إحتفظت بالمرتبة 4، وهذا التحسن ناتج من تطور المملكة في مجال التكنولوجيا والرقميات.

❖ **قطر**: من خلال الفترة 2007-2008 نرى أن ترتيبها 32 عالمياً وبرصيد 4.42، وبعدها حدث صعود ونزول في الترتيب العالمي ليصل في الفترة 2010-2011 المرتبة 25، وتحسن رصيدها الذي قدر بـ 4.79، وبالنسبة للترتيب العربي لدولة قطر فإنها إحتلت الرتبة 2 طيلة الفترة 2007-2011، ما عدا الفترة 2008-2009 الذي تراجعت فيه برتبة واحدة لتصبح في المرتبة 3، وهذا التقدم الكبير في الترتيب العربي والعالمي كله راجع إلى تركيز الدولة بشكل كبير على هذا القطاع الذي يعتبر مهم جداً في السنوات الأخيرة.

ومن خلال ما تطرق إليه نستخلص أن الترتيب قطر كان أفضل من ترتيب كل من السعودية الجزائر في مؤشر جهازية البنية الرقمية خلال الفترة 2007-2011، وهذا راجع إلى الاهتمام الذي يوليه صناع القرار لتطور في هذا القطاع، ثم تاليها المملكة العربية السعودية، وبعدهما الجزائر التي ينتظرها عمل كبير للنهوض بهذا المجال.

المطلب الثاني: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الإقليمية

يواصل صناع القرار بإجراء البحوث والدراسات الجادة بالرغم من التحديات العالمية المتسمة بالأزمات والتقلبات الحادة في الأسعار ومستويات النشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات والهيئات والمنتديات الإقليمية بإصدار عدد من التقارير والمؤشرات التنافسية، وذلك بهدف قياس مدى ملائمة وجاذبية بيئة الأعمال، ومن بين أهم هذه المؤشرات نذكرها في التالي:

أولاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال:

هو مؤشر مركب من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للبلد وهي[1]:

- مؤشر بدء المشروع؛
- مؤشر حماية المستثمر؛
- مؤشر استخراج ترخيص بناء ؛
- مؤشر التجارة عبر الحدود الدولية؛
- مؤشر الحصول على الكهرباء؛
- مؤشر سداد الضرائب؛
- مؤشر ملكية الأصل العقاري؛
- مؤشر تصفية وإغلاق المشروع؛
- مؤشر الحصول على الائتمان؛
- مؤشر تنفيذ العقود التجارية.

والشكل التالي يوضح الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم:

الشكل رقم(2-9): الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة

المصدر: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2014، ص: 2.

الشكل رقم(2-9) يبين الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل إقتصاد، وذلك في 10 مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، وإستخراج تراخيص

[1] البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 10.

البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، ويستند الترتيب الاجمالي في مجال سهولة أداء الأعمال على هذه المؤشرات، ويقوم التقرير أيضاً، بتوثيق الأنظمة الخاصة بتشغيل العمال، وهي ليست مدرجة في الترتيب الاجمالي.

وعلاوة على ذلك فإن التقرير يتتبع الممارسات الجيدة حول العالم لتقديم آراء متبصرة عن كيفية تحسين الحكومات البيئة التنظيمية في الماضي في مجال التي تقيسها[1].

والجدول التالي يوضح ترتيب دول محل الدراسة في مؤشر بيئة أداء الأعمال:

الجدول رقم(2-10): وضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2014

السنوات / البلد	ترتيب المؤشر عالمياً								
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	123	116	125	134	136	143	148	151	153
السعودية	35	38	23	15	13	10	12	22	26
قطر	-	-	-	37	39	38	37	40	48

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على:

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2007، ص: 06 .

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2009، ص: 06.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011، ص: 04.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2012 ، ص: 06.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2013، ص: 03.

-البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2014، ص: 03.

من خلال الجدول رقم(2-10) الذي يبين ترتيب العالمي لكل من الجزائر والسعودية وقطر في الفترة 2006-2014 نلاحظ :

❖ **الجزائر**: الملاحظ أنه في سنة 2006 إحتلت الجزائر المرتبة 123 عالمياً، ثم في السنة التي تليها تحسنت بـ 7 مراكز لتصل إلى الرتبة 116، ومن بعد هذه السنة إستمرت التراجع في الترتيب لتصل في سنة 2014 للمرتبة 153، وبذلك تخسر 37 رتبة من سنة 2007 إلى غاية 2014، وهذا وجود إصلاحات تمسل هذا الجانب من قبل الجزائر رغم أهميته للجذب الاستثمارات الأجنبية.

❖ **السعودية**: في سنة 2006 جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة 35 عالمياً، وفي سنة 2007 تراجع ترتيبها بـ 3 مراتب لتحتل الرتبة 38، وبعدها تحسن الترتيب إلى غاية سنة 2011 وهو العام الذي إحتلت به أفضل ترتيب وحصلت على المرتبة 10، وربحت في هذه الفترة 28 رتبة، وهذا التحسن سببه الأوضاع الأمنية

[1] البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، "**تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**"، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص: 2.

والسياسية المستقرة، ثم تراجعت لتصبح خلال سنة 2014 في المرتبة 26، وهذا التراجع الأخير راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وغير المستقرة في المنطقة.

❖ **قطر**: نرى أن ترتيب دولة قطر في سنة 2009 هو المركز 37 عالمياً، ومن بعد هذه السنة حدث تذبذب في الترتيب إلى أن يصل في سنة 2014 للمرتبة 48، وأفضل مرتبة لقطر خلال الفترة 2009-2014 هي الرتبة 37 والذي إحتلتها في سنتي 2009 و2012.

من خلال ما ذكرنا أعلاه نستخلص أن السعودية تملك أفضل ترتيب خلال الفترة 2006-2014 في مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث تأتي بعدها دولة قطر ثم الجزائر، وهذا راجع إلى الاصلاحات التي أخذتها السعودية في هذا القطاع عكس الجزائر وقطر.

ثانياً: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية:

تم وضع هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنة 1996، ويظهر هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز موازنة كبير ومستفحل يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وإستقرار سعر الصرف وشفافية البنية السياسية بحيث يمكن التنبؤ لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محطة ونتائج للسياسات ثم إتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

وقد يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي: مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، مجموعة سياسات المعاملات الخارجية، أما فيما يتعلق بالتطورات التشريعية والمؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، فإن المؤشر لا يعكسها بحيث يحتاج إلى ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفعالية هذه النظم[1].

دليل المؤشر:

- 0-1 عدم تحسن في الاستثمار؛
- 1-2 تحسن في مناخ الاستثمار؛
- 2-3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

والجدول الموالي يوضح وضعية الجزائر والسعودية وقطر في هذا المؤشر:

[1] أحمد نصير، مرجع سابق، ص ص، 220-221.

الجدول رقم(2-11): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر والسعودية وقطر في الفترة 2006-2009

السنوات		2006	2007	2008	2009
الجزائر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	1	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	0
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	0	0	0
السعودية	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	0	0	1
قطر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	3	3	3	3
	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	0	0	0	2

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2006، ص: 147.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2007، ص: 179.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008، ص: 205.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009، ص: 233.

من خلال الجدول رقم(2-11) نلاحظ درجة المؤشرات الفرعية لكل من الجزائر والسعودية وقطر و لمعرفة وضع مناخ الاستثمار في هذه الدول يجب حساب متوسط درجات المؤشرات الفرعية ونوضح ذلك في ما يلي:

❖ **الجزائر:** سنقوم بحساب متوسط درجات المؤشرات خلال الفترة 2006-2009:

سنة 2006: [3/(0+3+1)]= 1.333، وسنة 2009: [3/(3+0+0)]= 1 وهذا يعني أنه يوجد تحسن في مناخ الاستثمار.

سنة 2007 و2008: [3/(3+0+3)]= 2 وهذا يعني أنه يوجد تحسن مناخ الاستثمار

❖ **السعودية:** نقوم بحساب متوسط درجات المؤشرات الفرعية خلال 2006-2009:

سنة 2006 و2007 و2008: [3/(3+0+3)]= 2، وسنة 2009: [3/(3+1+3)]= 2.33 وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

❖ **قطر:** حساب متوسط درجات المؤشرات في الفترة 2006-2009:

سنة 2006 و2007 و2008:[3/(3+0+3)]= 2، وسنة 2009: [3/(3+2+3)]= 2.66 وهذا يعني وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ومنه نستخلص أن كل من السعودية وقطر كان لهم تحسن كبير في مناخ الاستثمار خلال الفترة 2006-2009 وكذلك الجزائر في سنتي 2007 و2008، وهذا راجع إلى إرتفاع أسعار النفط وآثرها في تخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة معدلات النمو الحقيقية.

ثالثاً: مؤشر التنافسية العربية

إن توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية تعزيز تنافسية البلد، وفي هذا السياق استطاع فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (التنافسية الجارية، التنافسية الكامنة).

والشكل الموالي يوضح هيكل مؤشر التنافسية الاجمالي:

الشكل رقم(2-10): هيكل مؤشر التنافسية العربية

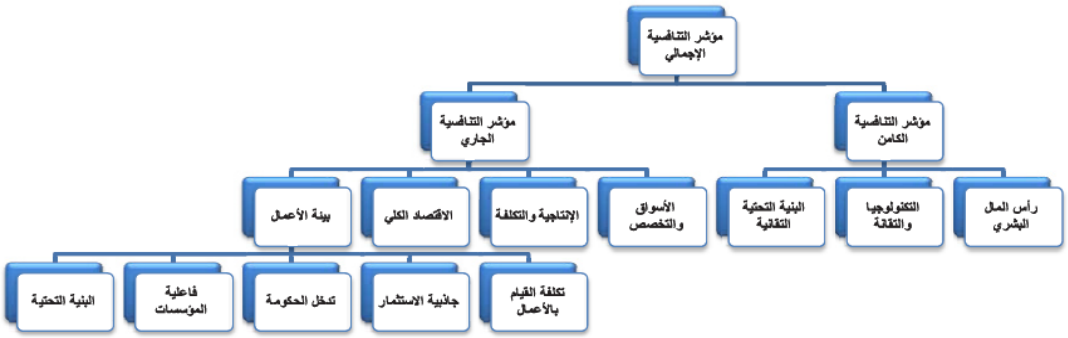

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2012، ص:63.

وفي ما يلي نوضح هيكل مؤشر التنافسية العربي[1]:

1- مؤشر التنافسية الجارية: ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية وهي كالتالي:

❖ **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** وحسب تقرير سنة 2012 فإن هذا المؤشر يتكون من تسعة متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، إستقرار أسعار الصرف، معدل تخفيض العملة، تذبذب معدل التضخم.

❖ **مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي، التكامل التجاري، نسبة السلع المصنعة المصدرة، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، متوسط التعريفة الجمركية.

[1] المعهد العربي للتخطيط، "**تقرير التنافسية العربية**"، الصفاة، الكويت، 2012، ص: 32.

❖ **مؤشر الانتاجية والتكلفة:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: معدل نمو الصناعات التحويلية، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي، معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، معدل الضريبة.

❖ **مؤشر بيئة الاعمال والجاذبية:** يشمل خمسة مؤشرات تحت فرعية هي:

- مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات؛
- مؤشر البنية التحتية الأساسية؛
- مؤشر جاذبية الاستثمار.
- مؤشر تكلفة القيام بالأعمال؛
- مؤشر تدخل الحكومة؛

2- مؤشر التنافسية الكامنة: ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات وهي كتالي:

- مؤشر الطاقة والابتكارية وتوطين التقنية؛
- مؤشر رأس المال البشري؛
- مؤشر نوعية البنية التحتية التقنية.

والجدول الموالي يوضح وضع الجزائر والسعودية وقطر في هذا المؤشر:

الجدول رقم(2-12): وضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011

السنوات		2003	2006	2009	2011
الجزائر	مؤشر التنافسية الجارية	0.43	0.28	0.21	0.39
	مؤشر التنافسية الكامنة	0.24	0.22	0.36	0.33
	المؤشر الاجمالي للتنافسية العربية	0.34	0.20	0.22	0.36
السعودية	مؤشر التنافسية الجارية	0.49	0.43	0.59	0.52
	مؤشر التنافسية الكامنة	0.34	0.30	0.50	0.43
	المؤشر الاجمالي للتنافسية العربية	0.42	0.33	0.54	0.47
قطر	مؤشر التنافسية الجارية	0.48	0.79	0.75	0.53
	مؤشر التنافسية الكامنة	0.47	0.54	0.68	0.41
	المؤشر الاجمالي للتنافسية العربية	0.48	0.67	0.73	0.47

المصدر: من اعداد الطلبة اعتماداً على:

-المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2003، ص: 03.

-المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2006، ص: 04.

-المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2009، ص: 14.

-المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت،2012، ص: 28.

الملاحظ من خلال الجدول رقم(2-12) وضع الجزائر والسعودية وقطر وفيما يلي نوضح:

❖ **الجزائر**: في سنة 2003 سجلت رصيداً تجاوز 30% في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية، مع تحقيق 0.43 في مؤشر التنافسية الجارية، و0.24 في مؤشر التنافسية الكامنة، بعد ذلك شهدت تراجعاً طفيفاً لتسجل 0.20 و0.22 على التولي لسنتي 2006 و2009، أما أفضل رصيد لها كان سنة 2011 وبلغ رصيدها 0.36 في المؤشر الإجمالي و0.39 في مؤشر التنافسية الجارية، أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة سجلت 0.33.

❖ **السعودية**: حققت في سنة 2003 رصيد في المؤشر الإجمالي قدر بـ 0.42، و0.34 في مؤشر التنافسية الكامنة، و0.49 في مؤشر التنافسية الجارية، وشهدت سنة 2009 أحسن رصيد للمملكة حيث تجاوز 50% بالنسبة للمؤشر الإجمالي، و0.59 لمؤشر التنافسية الجارية، و0.50 في مؤشر التنافسية الكامنة، وبعدها تراجع قليلاً كل من المؤشر الإجمالي ومؤشر التنافسية الكامنة والجارية حيث قدر بـ 0.47، 0.43، 0.52 على التوالي.

❖ **قطر**: شهدت سنة 2003 وفي مؤشر التنافسية الإجمالي رصيداً بلغ 0.42، أما بنسبة للمؤشر التنافسية الجارية قدر بـ 0.42، ومؤشر التنافسية الكامنة بلغ 0.47، لتسجل بعد ذلك إرتفاعاً كبيراً وملحوظاً في سنتي 2006 و2009 وقدر بـ 0.67، 0.73 على التوالي في المؤشر الإجمالي، وهذا نتيجة للاستقرار الأمني والسياسي الذي تشهده المنطقة خلال هذه الفترة، لاكن بعدما تزعزع الاستقرار الأمني سنة 2011 لاحظنا تراجعاً كبيراً في رصيد المؤشر الإجمالي وبلغ 0.47، أما فيما يخص مؤشر التنافسية الكامنة سجل 0.47، و0.41 لمؤشر التنافسية الجارية.

ومن خلال هذا المؤشر نستخلص من خلال الفترة 2003-2011 أن السوق القطري أكثر تنافسية وهذا نتيجة الجهود القطرية من خلال الاصلاحات التي إتخذتها من أجل الرفع من تنافسية سوقها، وبعدها يأتي السوق السعودي، ثم السوق الجزائري. الذي تعتبر تنافسيته ضعيفة مقارنة بالسوق القطري.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أنه لجأت كل من الجزائر والسعودية وقطر لمختلف الإصلاحات الاقتصادية، ولو أن البرامج التي قاموا بتطبيقها كانت مختلفة، إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها أصبحت تنظر إليه كفرصة للنمو والتطوير عبر تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري في كل منها بدءاً بتنقيح و تعديل قوانين الاستثمار وإستحداثها، وإقرار منح الكثير من المزايا الاغرائية ومختلف الضمانات والحوافز والعمل أيضا على تعزيزه بالالتزام دولياً بتشجيعه و حمايته.

ويتضح من تحليل طبيعة المناخ الاستثماري و حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر، لاحظنا أنه ثمة تباين و قواسم مشتركة بينها، في ما يخص الجزائر أنه وبرغم الإجراءات الايجابية التي إتخذت في سبيل تحسين صورتها أمام المستثمرين الأجانب إلا أن هناك الكثير من العوائق والصعوبات التي لا تزال تعرقل إقامة المشاريع الاستثمارية بها، فعدم وضوح القوانين وإنتشار البيروقراطية والفساد وتراجع المؤشرات الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على صورة الجزائر كموقع محتمل لتوطين الاستثمارات الأجنبية، أما السعودية فإنه هناك بيئة إستثمارية ملائمة وهي في الطريق الصحيح لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها حيث أنها تعتبر الان من الدول المتحولة، وقطر لديها مناخ استثماري ملائمة لدرجة كبيرة جداً تقريبياً في جميع المؤشرات الدولية والاقليمية التي قمنا بدراستها حيث إحتلت المرتبة 13 في مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2013-2014، والمرتبة الثانية عالمياً في مؤشر الامكانيات سنة 2009، وهذا يعتبر أمراً جيداً على المستوى العالمي، لاكن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقى ضعيفة بعض الشيء مقارنة بمناخها الجيد.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداءات	
الشكر والتقدير	
الملخص	
الفهارس	VII - II
المقدمة	أ – ز
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية	
تمهيد	**9**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته	**10**
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
أولاً: تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية	**10**
ثانياً: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين	**11**
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**13**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
أولاً: الاستثمار المشترك	**15**
ثانياً: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	**16**
ثالثاً: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة	**17**
رابعاً: مشروعات وعمليات التجميع	**17**
خامساً: المناطق الحرة	**18**
المطلب الرابع: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	**18**
أولاً: الدافع السياسي والاجتماعي	**18**
ثانياً: الوضع الاقتصادي	**18**
ثالثاً: الرغبة في النمو والتوسع	**19**
رابعاً: العوامل القانونية والتشريعية	**19**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	**20**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية	**20**
أولاً: النظرية الكلاسيكية	**20**
ثانياً: النظرية النيوكلاسيكية (التحركات الدولية لرأس المال)	**21**
المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج	**22**
أولاً: مرحلة المنتج الجديد	**23**
ثانياً: مرحلة النمو والتصدير	**23**
ثالثاً: مرحلة المنتج الناضج	**24**
رابعاً: مرحلة المنتج النمطي	**24**

المطلب الثالث: نظرية عدم كمال السوق ونظرية الموقع	25
الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق	25
الفرع الثاني: نظرية الموقع	27
المطلب الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	28
الفرع الأول: العوامل المحددة لإختيار الشركات الأجنبية لموقعها إستثمارها	29
أولاً: الشروط المتعلقة بمستوى العمالة	29
ثانياً: الشروط المتعلقة بالبنية التحتية	30
ثالثاً: عامل تكاليف الانتاج	30
رابعاً: المميزات التي تميز صناعات معينة	30
خامساً: الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية	30
سادساً: درجة المخاطر المسجلة	30
الفرع الثاني: العوامل التي تخص الدول المضيفة	31
المبحث الثالث: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية	32
المطلب الاول: الآليات الحديثة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	32
أولاً الشركات متعددة الجنسيات	32
ثانياً: سياسات التنمية الشاملة والمستدامة	33
ثالثاً: صناديق الثروة السيادية	34
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وتوزيعه الجغرافي	36
الفرع الاول: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة عالمياً خلال 2013-2014	36
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة عبر أقاليم الدول النامية	38
أولاً: منطقة إفريقيا	38
ثانياً: منطقة آسيا	38
ثالثاً: منطقة أمريكا اللاتنية وبحر الكاريبي	40
المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة للدول العربية	41
الفرع الأول: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية	41
الفرع الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر	
تمهيد	47
المبحث الأول: أهم التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر	48
المطلب الأول: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
أولاً: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001	48
ثانياً: مرسوم تنفيذي رقم 13-320 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 2013	50
المطلب الثاني: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في دولة قطر	51
أولاً: القانون رقم 13 للعام 2000	51
ثانياً: القانون رقم 25 للعام 2004	52
المطلب الثالث: قوانين الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية	53

المبحث الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الثلاث وإتجاهها القطاعي	**57**
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وإتجاهها القطاعي	**57**
أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	**57**
ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي	**59**
المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى السعودية وإتجاهها القطاعي	**60**
أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية	**60**
ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي	**62**
المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة قطر وإتجاهها القطاعي	**63**
أولاً: تحليل تطور حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر	**63**
ثانياً: إتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطر حسب التوزيع القطاعي	**65**
المبحث الثالث: موضع الجزائر والسعودية وقطر في المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار	**68**
المطلب الأول: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر المخاطر القطرية	**68**
أولاً: مؤشر المركب للمخاطر القطرية	**68**
ثانياً: مؤشر اليورومني	**70**
ثالثاً: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	**72**
المطلب الثاني: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الدولية	**74**
أولاً: مؤشر الأداء والإمكانيات	**74**
ثانياً: مؤشر التنافسية العالمي	**75**
ثالثاً: مؤشر جهازية البنية الرقمية	**79**
المطلب الثاني: موضع الجزائر والسعودية وقطر في بعض المؤشرات الإقليمية	**80**
أولاً: مؤشر سهولة أداء الأعمال	**81**
ثانياً: المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية	**83**
ثالثاً: مؤشر التنافسية العربية	**85**
خلاصة الفصل	**88**
الخاتمة	**90**
قائمة المصادر والمراجع	**100**
الملاحق	**106**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في رأس مال المشاريع المشتركة	17
(2-1)	يمثل أسماء أكبر 15 صندوقاً سيادياً في العالم سنة 2015	35
(3-1)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال (2013-2014)	42
(4-1)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية خلال (2013-2014)	44
(1-2)	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2014	58
(2-2)	حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية في الفترة 2001-2014	60
(3-2)	حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى قطر في الفترة 2001-2014	64
(4-2)	تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية في الفترة 2005-2012	69
(5-2)	تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر اليوورومني في الفترة 2005-2012	71
(6-2)	تصنيف الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر الكوفاس في الفترة 2005-2012	73
(7-2)	ترتيب الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة 2000-2010	74
(8-2)	ترتيب وتنقيط السعودية والجزائر وقطر في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2014	76
(9-2)	موضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2006-2011	79
(10-2)	وضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2014	82
(11-2)	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر والسعودية وقطر في الفترة 2006-2009	84
(12-2)	وضع الجزائر والسعودية وقطر في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011	86

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	المراحل الإحدى عشر للإمتلاك الكامل للمشروع	16
(2-1)	هرم التكييف المؤسساتي	19
(3-1)	مراحل دورة حياة المنتج	23
(4-1)	دورة حياة المنتج الدولي	24
(5-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة العالمية 1995-2013 وتوقعات الفترة 2014-2016	37
(1-2)	حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (الجزائر) في الفترة 2007-2013	58
(2-2)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003-2015	59
(3-2)	حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (السعودية) في الفترة 2007-2013	61
(4-2)	الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2003–2015	62
(5-2)	أهم الدول المستثمرة في دولة قطر في سنة 2013	63
(6-2)	حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (قطر) في الفترة 2007-2013	65
(7-2)	نسبة نمو القطاعات الاقتصادية لقطر خلال (2013-2014)	66
(8-2)	إنتاجية العمل في قطاع خارج المحروقات حسب الأنشطة في الفترة 2006-2012	67
(9-2)	الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة	81
(10-2)	هيكل مؤشر التنافسية العربية	85

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الباب الأول من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار
2	مرسوم تنفيذي رقم 13-320 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1434 الموافق لـ 26 سبتمبر سنة 2013
3	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015
4	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2003-2015

تمهيد

لقد شهدت العشرون سنة الماضية تغييراً جذرياً في المفاهيم والسياسات الاستثمارية، فبعد أن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملاً من عوامل الشك والريبة ومصدراً للقلق للدول النامية، التي كانت تنظر إلى المستثمر على أنه المستفيد الوحيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فعكفت على تقييد حرية عمله وإنسيابه من خلال فرض محظورات وقيود صريحة على الصناعات التي يسمح له العمل فيها وفرض قيود على تحويل الأرباح.

ومن المسببات التي أحدثت هذا التحول الجوهري في مواقف الدول النامية إزاء الاستثمار الاجنبي المباشر، تصاعد أزمة المديونية الخارجية لها وما صاحبها من تعثر في السداد وإهتزاز الثقة الدولية في عدد كبير منها، وإرتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة القرض والضمانات اللازمة، فقد تعرض العديد منها للضغوطات من منظمات التمويل الدولية (الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي)، ومن جهة أخرى يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر "كأحد مصادر التمويل الخارجية" دوراً مهماً وحيوياً نظراً لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توليد الادخار، كما يساهم في توظيف العمالة الوطنية، ويقلل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة.

لكن تلك الأسباب وغيرها جعلت الدول النامية تتجه إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية الاخرى وبالأخص الاقتراض تجنباً للقيود التي تفرض على مثل هذه التدفقات، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالاً للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو إجتذاب المزيد منها.

إن إتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دولة معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار والحوافز المقدمة لجذبه إلى هذا الدول، إذ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير وأساسي بجملة من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تسود بالدول المضيفة لتلك الاستثمارات.

وإنطلاقاً من الشعور بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد وتنامى إهتمام صانعي ومتخذي القرار في الجزائر والسعودية وقطر بجذب تلك الاستثمارات من خلال تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي، والتي كان لها وزنها على التطورات الاقتصادية الكلية في هذه الدول، وتم فتح المجال أمام القطاع الخاص من خلال خوصصة المؤسسات العمومية، وسن العديد من تشريعات الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى توفر الجزائر والسعودية وقطر على العديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالاستثمار في هذه الدول والتي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

❖ الإشكالية الرئيسية:

إن الدول العربية تعاني من قصور في مواردها المحلية يجعلها غير قادرة على المضي قدماً في برامج التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من انتهاج سياسات اقتصادية وقانونية من شأنها زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، إلا أن ما زالت هنالك مخاطر ومعوقات يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي الحد من كمية رؤوس الاموال الاجنبية التي تدخل الى هذه الدول .

ويعتبر مناخ الاستثمار المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتبعية توفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف التوسع في القاعدة الإنتاجية والخدمية، وما تتيحه من فرص لزيادة الإنتاجية ورفع معدل القيمة المضافة وإمتصاص البطالة وزيادة في الدخل ومحاربة الفقر مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق تلك الأهداف مرتبطة بتوافر محددات أو مقومات معينة حتى يستطيع البلد المعني دخول التنافسية الدولية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية، والتي سنعمل على بحثها ومعالجتها عن طريق دراستنا هاته:

ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر في ظل الظروف الراهنة؟

وهذا ما يجعلنا نطرح إشكاليات فرعية منبثقة من الإشكالية الرئيسية كالتالي:

1- مامدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة؟
2- ماهو الاتجاه العام العالمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟ وماهي الآليات الحديثة لجذبه؟
3- ماهي ملامح تجربة إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر؟
4- ماهي فروقات تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الثلاث؟

❖ فرضيات الدراسة:

1- تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وكذا من خلال تأثيره على العديد من المستويات الاقتصادية والاجتماعية كالتنافسية ونقل التكنولوجيا.

2- إن المتتبع لحركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يجد أنها لم تعد مفيدة من الناحية الجغرافية، فهي تتدفق مع وجود الفرصة الجاذبة وهذا من خلال آليات حديثة لجذبه.

3- ساهمة عضوية المملكة العربية السعودية وقطر في مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح حوافز وإمتيازات إستثنائية في مجال الاستثمار، في الواقع الذي لم تضيف عضوية الجزائر في الاتحاد المغاربي أي جديد نتيجة الفشل الذريع لتجربة التكاملية المغاربية.

4- يظهر الفرق من خلال مدى إستقرار المؤشرات الكلية والمؤشرات تقييم المناخ الاستثماري (المؤشرات الدولية والاقليمية)، هذين الأخيرتين إيجابيتين أكثر في المملكة العربية السعودية وقطر عنها في الجزائر.

❖ **مبررات إختيار الموضوع:** وهناك آليات شخصية (ذاتية) وأسباب موضوعية يمكن حصرها فيمايلي:

✍ إنطلاقاً من الإهتمام الشخصي لتقييم ومقارنة تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والسعودية وقطر في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية التي تمر بها الدول العربية بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.

✍ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المواضيع المثيرة للجدل، وشديد التعقيد والتغيير.

✍ موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مواضيع الساعة خاصة مع التحولات التي يعرفها اقتصاديات دول محل الدراسة بشكل خاص واقتصاديات دول العالم بشكل عام.

✍ إن تجربة الاقتصاد الجزائري والسعودي والقطري مع الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة حديثة نسبياً، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بشأن هذا الاستثمار، مما دفعنا إلى تناول جانب الآثار الاقتصادية لهذه الاستثمارات خلال فترة زمنية محددة نراها مناسبة في الوقت الراهن.

❖ **أهداف الدراسة وأهميتها:** سنحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

✍ إبراز الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المحلية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والسعودية وقطر.

✍ عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قرارات المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلقة لإقامة استثمارات.

✍ التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر واتجاهات تغيره وتوزيعه الجغرافي وكذلك التعرف على مردوده الاقتصادي.

✍ مقارنة تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية وقطر لتحليل مواطن القوة والضعف فيها، مع الفرص المتاحة، والتهديدات التي تسمم مناخ الاستثمار، وتطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المواضيع الحساسة، وأهميته تكمن في اهتمام الباحثين والأكاديميين اعتباراً للدور الذي يلعبه في مساعدة الدول المضيفة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و باعتباره وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بوسائل التمويل الأخرى والتي تتميز بالتقلب وارتفاع درجة المخاطرة، وبالمقابل يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الوسائل الهامة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وجلب رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في توفير فرص جديدة للتوظيف وتحسين الأداء التصديري بالبلدان المضيفة، وسيعمل هذا البحث على دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل من الجزائر والسعودية وقطر ومحاولة معرفة الآثار التدفقات الاستثمارية على الاقتصاديات هذه الدول وأي منهما أكثر استفادة من هذه الاستثمارات، الأمر الذي قد يساعد صانعي القرار على فهم الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء ذلك.

❖ **الدراسات السابقة:** ومن أهم هذه الدراسات المتعلقة بالدراسة مايلي:

✍ **فارس فضيل: أهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2004، حيث أوضحت أن تباين حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث يرتبط أصلا بتباينها من حيث المناخ الاستثماري وهذا من خلال أوجه الإختلاف والتشابه في تشريعات تشجيع الاستثمار، فضلا عن التفاوت فيما يخص عملية الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية وكذلك فيما يتعلق بالإستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، كما أشارت الدراسة إلى أن مصر نجحت في توفير العديد من المحددات ولكن بشكل نسبي.

✍ **جمال بلخباط**: **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**، (أطروحه دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014)، حاولت هذه الدراسة معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي لكل من الجزائر والمغرب، من خلال عرض أفكار أهم المدارس الاقتصادية التي أكدت على الدور الريادي للتكنولوجيا ورأس المال البشري في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي قياساً بمصادر النمو التقليدية (العمل ورأس المال)، ونتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان محدوداً وضئيلاً، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي بالبلدين يعتمد بالأساس على عناصر داخلية ممثلة في الاستهلاك والاستثمار المحلي، مع الإشارة إلى اعتماد الاستثمار

المحلي بالجزائر والمغرب بشكل يكاد يكون كليا على الاستيراد للحصول على حاجياته من السلع الرأسمالية، وهو ما يكرس تبعية اقتصاد البلدين للخارج وفشلهما في الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

✍ **كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012)، حاولت هذه الدراسة مقارنة بين كل من الصين وتركيا ومصر والجزائر، من ناحية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول، وأهم نتائج التي تم الوصول إليها هي أن هناك تدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين كان نتيجة لما يملكها الاقتصاد الصيني من مزايا كامنة فيه جعله في مقدمة الدول الجاذبة له، مثل ضخامة السوق وكثافة اليد العاملة والموقع الاستراتيجي وإضف إلى ذلك الاجراءات والمحفزات، أما تركيا فإن تحسن مناخ الاستثمار فيها سريع وملحوظ بسبب ما تم إجراؤه من إصلاحات تشريعية وإدارية وإقتصادية لإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مصر إن هناك حرص كبير من الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير العديد من الحوافز والامتيازات الضخمة رغم هذا فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت ضئيلة، وفيما يخص الجزائر فقد تبين أنه يوجد الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وإن نسبة هذه التدفقات في التراكم الاجمالي للرأس المال الثابت ونسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الاجمالي تبقى مقبولة.

✍ **محمد ساحل، محمد طالبي: التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة تحليلية تقييمية–** مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2008، من خلال هذا العمل، تم تناول إحدى تجارب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وهي التجربة السعودية، من خلال الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري بها، وهذا بالتطرق لمختلف مكوناته من عوامل جذب اقتصادية وتنظيمية وإدارية وسياسية، والتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي والجغرافي بها.

✍ **حسن بن رفدان بن حسن الهجهوج: تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للسودان،** مقال منشور في مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الادارية، مدرسة العلوم الادارية، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2010، هدفت هذه الورقة لتقييم تجربة السودان لجذب الاستثمار الأجنبي للسودان وذلك بهدف معرفة مدى نجاح أو فشل تلك السياسات في تغير واقع الاستثمار الأجنبي بالسودان، توصلت الورقة إلى أن تلك السياسات

والإجراءات قد نجحت إلى حد كبير في تحسين مناخ الاستثمار ومن ثم زيادة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي للسودان، ووصفت السودان في مقدمة الدول العربية والأفريقية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أن هنالك العديد من عوائق الاستثمار ما زالت عالقة إذا ما تم التغلب عليها سيستحن مناخ الاستثمار ويزداد معدل تدفق الاستثمار الأجنبي للسودان.

وسنحاول في هذه الدراسة تقييم تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة العربية، حيث نقوم بدراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية ودولة قطر.

❖ الإطار الزماني والمكاني:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زماني و مكاني، فالإطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت ما بين 2000–2014 كونها تزامنت مع برامج الإصلاحات الاقتصادية.

أما الإطار المكاني، فإن هذه الدراسة تخص كل من الجزائر والسعودية وقطر بالتركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ المنهج والأدوات المستخدمة:

سعياً منا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، قد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي في عرض مفاهيم وأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ودوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب.

بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن رغبة في تحليل ومقارنة تجارب الدول محل الدراسة، وقصد التعرف على مكانة هذه الدول الفعلية في مجال تشجيع الاستثمار ومقارنتها ببعضها البعض، من أجل الاستفادة من التجارب الناجحة في هذه الدول وتجنب السياسات التي لم تثبت نجاعتها.

سنعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر إنتشاراً، نذكر أهمها في:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار الدراسة بهدف إرساء الدعامة النظرية له باللغة العربية أو الأجنبية.

- البحوث والدراسات السابقة المنشورة والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية وكذلك الملتقيات الوطنية والدولية، التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البحث في شبكة الأنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات لجعل الدراسة لا تهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

❖ **محتوى الدراسة:** للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين جاءا على النحو التالي:

➢ تم تناول في الفصل الأول التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول من خلاله تم الإشارة إلى مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومحدداته وخصائصه ثم سرد مختلف أشكاله واستعراض أهم دوافعه، أما المبحث الثالث تم فيه تناول أبرز النظريات المفسرة له، وبعد ذلك في المبحث الثالث التطرق إلى إتجاهاته العالمية والإقليمية وأبرز الأليات الحديثة جذبه.

➢ وتم التطرق في الفصل الثاني إلى التأصيل التطبيقي للموضوع ليقسم إلى ثلاثة مباحث هو أيضاً:

المبحث الأول تكلمنا فيه على أبرز تشريعات الاستثمار التي تمس الاستثمار الأجنبي في كل الدول التي هي محل الدراسة، أما المبحث الثاني أسردنا فيه حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها واتجاهاته حسب التوزيع القطاعي، وبالنسبة للمبحث الثالث أشرنا في إلى موضع الجزائر والسعودية وقطر في المؤشرات الدولية والإقليمية، والذي من خلاله تمت عملية المقارنة وتقييم تجارب استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

3 جمادى الثانية عام 1422 هـ
22 غشت سنة 2001 م
الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 47
5

- وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثّاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمّن قانون المناجم.

- وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

الباب الأوّل
أحكام عامّة

المادّة الأولى : يحدّد هذا الأمر النّظام الّذي يطبّق على الاستثمارات الوطنيّة والأجنبيّة المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسّلع والخدمات، وكذا الاستثمارات الّتي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.

المادّة 2 : يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،

2- المساهمة في رأسمال مؤسّسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

المادّة 3 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادّتين 1 و2 أعلاه من المزايا الّتي يمنحها هذا الأمر. ويحدّد المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه شروط الحصول على هذه المزايا.

المادّة 4 : تنجز الاستثمارات في حرية تامّة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلّقة بالنشاطات المقنّنة وحماية البيئة.

وتستفيد هذه الاستثمارات بقوّة القانون من الحماية والضّمانات المنصوص عليها في القوانين والتّنظيمات المعمول بها.

وتخضع الاستثمارات الّتي استفادت من المزايا، قبل إنجازها، لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادّة 6 أدناه.

المادّة 5 : يحدّد شكل التّصريح بالاستثمار وكيفيّاته، وطلب المزايا، وقرار منح المزايا عن طريق التّنظيم.

المادّة 6 : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنيّة لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النّص "الوكالة".

المادّة 7 : للوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، من أجل :

- تزويد المستثمرين بكلّ الوثائق الإداريّة الضّروريّة لإنجاز الاستثمار،

- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إيّاها.

في حالة عدم الرّدّ من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدّم المستثمر طعنا لدى السّلطة الوصية على الوكالة الّتي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرّدّ عليه.

يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

المادّة 8 : يبيّن قرار الوكالة، زيادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إيّاها وكذا الواجبات الّتي تقع على عاتقه طبقا لأحكام هذا الأمر.

ينشر مستخرج من قرار الوكالة يُعرّف فيه المستفيد والمزايا الممنوحة في النّشرة الرّسميّة للإعلانات القانونيّة.

الباب الثّاني
المزايا

الفصل الأوّل
النّظام العامّ

المادّة 9 : زيادة على الحوافز الضّريبيّة وشبه الضّريبيّة والجمركيّة المنصوص عليها في القانون العامّ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحدّدة في المادّتين 1 و2 أعلاه، بعنوان إنجازها على النّحو المذكور في المادّة 13 أدناه، من المزايا الآتية :

1- تطبيق النّسبة المخفّضة في مجال الحقوق الجمركيّة فيما يخصّ التّجهيزات المستوردة والّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 13 – 320 مؤرّخ في 20 ذي القعدة عام 1434 الموافق 26 سبتمبر سنة 2013، يحدد كيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير المالية،

– وبناء على الدستور، لا سيّما المادتان 85–3 و125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93–10 المؤرخ في 2 ذي القعدة عام 1413 الموافق 23 مايو سنة 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 4 مكرر منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 03–11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، لا سيما المادة 58 منه،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 13 – 312 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1434 الموافق 11 سبتمبر سنة 2013 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 4 مكرر (الفقرة 7) من الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد طرق تمويل مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة.

المادّة 2 : يمكن وضع مساهمة بالحساب الجاري للشركاء، تحت تصرف الشركة المنشأة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة وذلك وفق الشروط الآتية :

– لا يمكن أن تكون هذه المساهمات، بأي حال من الأحوال موضوع مكافأة،

– لا يمكن أن يتجاوز أجل تحويل مساهمات الشركاء، ثلاث (3) سنوات، ابتداء من تاريخ استلام المبالغ في الحساب. وبانقضاء هذا الأجل، فإنه يجب أن تحوّل هذه المساهمات إلى رأسمال الشركة وذلك في ظل احترام التشريع المعمول به.

المادّة 3 : في حالة اللجوء إلى تمويل محلي، يمكن المؤسسة المنشأة في إطار استثمار مباشر أو بالشراكة أن تستفيد، طبقا للتشريع المعمول به، من الضمانات المالية الممنوحة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

يمكن تحويل المنح والعمولات المسددة بعنوان الضمانات الممنوحة، طبقا للتنظيم المعمول به.

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرر بالجزائر في 20 ذي القعدة عام 1434 الموافق 26 سبتمبر سنة 2013.

عبد المالك سلال

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوقائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6,489	19,130	28
2	المعادن	17	21	16,486	14,371	21
3	العقارات	14	19	14,199	13,343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3,863	7,294	11
5	الفنادق و السياحة	8	12	5,826	2,678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3,726	2,238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1,814	1,599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14,728	1,252	2
9	المنسوجات	9	9	3,678	997	1
10	التخزين	2	3	1,786	858	1
	أخرى	159	188	20,558	4,282	6
	الإجمالي	306	375	93,153	68,040	

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	المواد الكيميائية	41	52	17,959	46,769	31
2	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	28	33	7,154	38,613	25
3	المعادن	24	29	15,024	17,151	11
4	العقارات	44	57	25,581	15,436	10
5	الفنادق و السياحة	38	77	10,847	12,176	8
6	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	16	18	7,980	3,412	2
7	البلاستيك	19	21	3,689	2,606	2
8	الخدمات المالية	79	112	2,059	1,931	1
9	الآلات الصناعية والمعدات	81	93	10,196	1,744	1
10	البناء ومواد البناء	17	19	2,465	1,492	1
	أخرى	499	673	66,246	11,730	8
	الإجمالي	886	1,184	169,200	153,059	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

تقييم تجربة إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية

-دراسة مقارنة: الجزائر، السعودية، قطر-

تحت إشراف الدكتور:

أحمد نصير

إعداد الطالبين:

خالد حشف

صهيب قماري

لجنة المناقشة

لطفي مخزومي	أستاذ محاضر صنف – ب – بجامعة الوادي	رئيسا
أحمد نصير	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أمال بوسواك	أستاذ مساعد صنف – أ – بجامعة الوادي	ممتحنا
عبد الحق طير	أستاذ مساعد صنف – ب – بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

أولاً: المراجع باللغة العربية

① الكتب:

1- أبو حرب عثمان ، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2008.

2- أبو قحف عبد السلام، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، الطبعة الأولى، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001.

3- أبو قحف عبد السلام ، **نظريات التداول و جدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر،2001

4- السمرائي محمد دريد، **الاستثمار الأجنبي– المعوقات والضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

5- القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

6- القريشي محمد صالح، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- جيل برتان **الاستثمار الدولي**، ترجمة على مقلد، علي زيعور، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 2007.

8- حسن عوض الله زينب، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

9- شافعي محمد زكي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

10- صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

11- عبد السلام رضا، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، الطبعة الثالثة، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.

12- عطية طاهر مرسي **أساسيات إدارة الاعمال الدولية** ، الطبعة الأولى، دار النهضة الفرعية، القاهرة، مصر، 2000.

13- مبروك نزيه عبد المقصود، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2007.

② رسائل وأطروحات جامعية:

14- بيوض محمد العيد، "**تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات العربية (دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010).

15- بن داودية وهيبة، "**واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول شمال أفريقيا**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2005/2004).

16- بن حافظ حمزة، "**دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر 1998–2008)**"، (مذكرة ماجستير في تسيير والمناجمت تخصص: التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010).

17- بلخباط جمال، "**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)**"، (أطروحه دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014).

18- بعداش بوبكر، "**مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات (حالة قطاع البترول)**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2009).

19- سحنون فاروق، "**قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2010/2009).

20- سعيدي يحى، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006).

21- سليماني عبد الكريم، "**دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الايرادات النفطية العربية مع الاشارة حالة أبوظبي**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013).

22- طير عبد الحق، "**واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية**"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص: إقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، 2012/2011).

23- عبد محمد نورية "**أثر الاستثمار الاجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي لمدة1992-2010)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012).

24- فرحى كريمة، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين (الصين، تركيا، مصر، الجزائر)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012).

25- فضيل فارس، "**أهمية الاستثمار المباشر الاجنبي في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004).

26- قويدري كريمة، "**الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**"، (اطروحه دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010).

27- نزاري رفيق، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007).

28- نصير أحمد، "**أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012"**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013).

29- كاكي عبد الكريم، "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، (مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص: تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010).

③ الدوريات والمجلات:

30- زغيب شهرزاد، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وافاق**، مجلة العلوم الانسانية، العدد: 08، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

31- غريب بولرباح، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها (دراسة حالة الجزائر)**، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

32- كرمالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحويلات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد: 45، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

33- مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 03، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2008.

34- مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية**، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.

35- مهران حسني، **الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويرها المحلية والإقليمية والدولية** ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد: 08، العدد: 01، مصر،2000.

④ تقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

36- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2007.

37- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2009.

38- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2011.

39- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2012.

40- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية، 2013.

41- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال**، واشنطن، الولايات المتحدة الامريكية ، 2014.

42- المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 2013/09/26، : **المتعلق بكيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة**، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 2013/09/29.

43- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2003.

44- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2006.

45- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت، 2009.

46- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الصفاة، الكويت 2012.

47- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية والصادر منها**، الكويت، 2015.

48- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العامة**، الكويت، 2014.

49- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، الكويت، 2011.

50- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005.

51- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2006

52- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2007.

53- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2008.

54- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2009.

55- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2010.

56- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011.

57- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2015.

58- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **قوانين الاستثمار في السعودية**، الكويت، 2009.

59- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، التقرير السنوي للاستثمار العالمي، **اتباع سياسات استثمارية ترمي إلى دعم التنمية المستدامة**، إستعراض عام، جنيف، 2013.

60- وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2013-2014**، الدوحة، قطر، 2014.

61- وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، **مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2013**، الدوحة، قطر، 2015.

⑤ المؤتمرات والملتقيات والندوات:

62- براهمية أمال، سلايمية دلال، **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مداخلة في إطار ملتقى سياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.

⑥ المواقع الإلكترونية:

63- القانون الشامل، "**الوضع القانوني للاستثمار الأجنبي بعد التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://droit7.blogspot.com، على الساعة: 16:17، بتاريخ :2016/04/14، نشر المقال في 2013/11/15.

64- تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) ،**اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org/، على الساعة: 22:49، بتاريخ: 2016/02/06.

65- تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد)، **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر إقليميا**، تم تصفح هذا الموقع: http://www.worldinvestmentreport.org/، على الساعة: 19:05، بتاريخ: 2016/02/08.

66- رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، "**معلومات اقتصادية عن دولة قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://www.assecaa.org/Arabic.htm، على الساعة: 17:54، بتاريخ: 2016/04/15.

67- غرفة قطر، مقال بعنوان: "**الاستثمار في قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://qatarchamber.com/2798?lang=ar، على الساعة: 18:22، بتاريخ: 2016/04/16، نشر هذا المقال في 2015/08/26.

68- مجلة العرب، مقال بعنوان: "**5 دول إستحوذت على 75% من الاستثمارات الأجنبية في قطر**"، تم تصفح هذا الموقع: http://alarab.qa/story/480941/5، على الساعة: 12:14، بتاريخ 2016/04/30، تم نشر المقال في 2015/03/02.

69- مجلة البورصة، مقال بعنوان: "**ترتيب أكبر الصناديق السيادية على مستوى العالم**"، تم تصفح هذا الموقع: http://www.alborsanews.com/، على الساعة: 19:59، بتاريخ: 2016/03/06، تم نشر المقال في 2015/10/14.

70- مجلة الاقتصاد، مقال بعنوان: **إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا 16%**، تم تصفح هذا الموقع: www.eliktisad.com/news/show/182276/2014، على الساعة: 23:28، بتاريخ 2016/03/10، تم نشر المقال في 2015/06/24.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

① Books/ Livres:

71-Interatinal Tersen, Jean Iuc Bricout, **L'investissement interatinal**, Edition Armond colin, 1995.

72-Joffre patrick, **comprendre la mondialisation de l entreprise**,(ed.economica, paris, 1994).

73-Stephane Hymer, **The international operation of national firms: A study of Foreign Direct Investment**, the MIT, Cambridge.1976.

② Reports, Laws, Decrees and Orders. / Rapports, Lois, Décrets et Arrêtés.:

74-UNCTAD, **world investment report transnational corporations and export competitiveness**, new york and Geneva , 2013.

75-UNCTAD, **world investment report Investingin a Low-Carbon Economy**, New York and Geneva, 2014.

76-United Nations Center on Transnational Corporations, **The Determents of Foreign Direct Investment A survey of the Evidence**, United Nations, New York 1992.

77-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2007-2008).

78-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2008-2009).

79-World economic Forum, **he Global Competitiveness Reports**, (2011-2012).

80-World Economic Forum, **the Global Competitiveness Report,** (2012-2013).

81-World economic Forum, **the Global Competitiveness Reports**, (2013-2014).

الملـخـص

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها، والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وغيرها.

ومن خلال هذا العمل، ناولنا تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر، والتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، بحيث تم التطرق إلى أهم التشريعات تحت ما يسمى الاصلاحات الاقتصادية التي وضعتها كل دولة من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد ذلك تم تحليل حجم تدفقات هذه الاستثمارات الواردة طيلة فترة الدراسة، وإتجاهاتها حسب التوزيع القطاعي، وتم أيضاً الوقوف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، وإنطلاقاً من هذه المؤشرات تم تقييم تجارب إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة للدول الثلاثة، وعملية المقارنة من منهم أفضل في تجربة الاستقطاب.

Abstract

It was the capital flows and international funds several developments in the forms, foreign direct investment is one of the most important capital witnessed a significant development, in view of the vital role to play in raising the productive capacities of the economy, and increase operating rates and other.

Through this work, we ate the experiences of attracting foreign direct investment for each of Algeria, Saudi Arabia, Qatar, and to identify the reality of foreign direct investment in these countries, so the most important legislation under the so-called economic reforms by each State to attract the biggest possible number of foreign direct investment, was then analyse the volume of flows of these investments contained throughout the period of study, and trends as sectoral distribution, and also to take a stand on the appropriateness of the investment climate through indicators of international and regional organizations, on the basis of these indicators were assessing the experiences of attracting foreign direct investment by the three countries, and the comparison process of the best of them in the experience of polarization.